

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة البليدة 2

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

العنوان: توجه الفكر المحاسبي الحديث لاستخدام القيمة العادلة
وأثر ذلك في الإفصاح عن التقارير المالية
- دراسة حالة -

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية

تخصص: محاسبة وتدقيق

إشراف الأستاذ الدكتور:

دراوسي مسعود

إعداد الطالب:

قوادري محمد

السنة الجامعية: 2020/2019

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة البليدة 2
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

العنوان: توجه الفكر المحاسبي الحديث لاستخدام القيمة العادلة
وأثر ذلك في الإفصاح عن التقارير المالية
- دراسة حالة -

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية
تخصص: محاسبة وتدقيق

إعداد الطالب:

قوادري محمد

أمام اللجنة المشكلة من:

رئيساً	جامعة البليدة 2	أستاذ	غزالي عمر
مشرفاً ومقرراً	جامعة البليدة 2	أستاذ	دراوسي مسعود
عضواً مناقشاً	جامعة الوادي	أستاذ	ضيف الله محمد الهادي
عضواً مناقشاً	جامعة الجلفة	أستاذ محاضر "أ"	قمان عمر
عضواً مناقشاً	جامعة الجلفة	أستاذ محاضر "أ"	هزريشي طارق
عضواً مناقشاً	جامعة البليدة 2	أستاذ محاضر "أ"	حجاج زينب

السنة الجامعية: 2020/2019

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أهمية تطبيق القيمة العادلة ومتطلبات الإفصاح عنها ضمن القوائم المالية وأثر ذلك على جودة التقارير المالية، وللوصول لأهداف ونتائج الدراسة تم التطرق في الجانب النظري إلى موضوع القياس المحاسبي وكيفية التقييم بالقيمة العادلة، ثم طرق الإفصاح عنها وما أثر ذلك على الخصائص النوعية للتقارير المالية وذلك وفق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي، كما تم استخدام الاستبيان كأداة للبحث في الدراسة الميدانية من أجل معرفة مدى تكيف البيئة المحاسبية والمالية في الجزائر لتطبيق القيمة العادلة.

وخلصت الدراسة إلى أن لتطبيق القيمة العادلة أثر إيجابي على جودة التقارير المالية من خلال تحسين الخصائص النوعية لتلك المعلومات، وبيّنت الدراسة أن النظام المحاسبي المالي تطرق لنموذج القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي وكيفية الإفصاح عنها، وتوصلت أيضا الدراسة إلى أن هناك عوائق وتحديات تجعل البيئة المحاسبية والمالية في الجزائر غير ملائمة لتطبيق القيمة العادلة.

الكلمات المفتاح: القياس المحاسبي، الإفصاح المحاسبي، القيمة العادلة، الخصائص النوعية للتقارير المالية، النظام المحاسبي المالي، البيئة المحاسبية والمالية في الجزائر.

Abstract

This study aims to identify the importance of applying fair value, the requirements for its disclosure within the financial statements, as well as its impact on the quality of financial reports. To reach the objectives and results of the study, we indicated the theoretical topic of accounting measurement and the method of evaluation at fair value, addition to methods of disclosure of it and the effect of this on the qualitative characteristics of financial reports in accordance with accounting and financial reporting standards. The questionnaire was used as a research tool in the field study for know the extent of the adaptation of the accounting and financial environment in Algeria to apply fair value.

The study concluded that applying fair value has a positive impact on the quality of financial reports by improving the qualitative characteristics of that information. The study showed that the financial accounting system was taken the fair value model for accounting measurement and disclosure the render, the study also found that there are obstacles and challenges that make the accounting and financial environment in Algeria not suitable for applying fair value.

Key Words: Accounting Measurement, Accounting Disclosure, Fair Value, Qualitative Characteristics of Financial Reports, Financial Accounting System, Accounting and Financial Environment in Algeria.

الشكر والتقدير

أولا وقبل كل شيء، أحمد الله عز وجل الذي وفقني لإتمام هذا العمل، فله الحمد وله الشكر أولا ودائما.

كما أتقدم بكلمة شكر وتقدير إلى الأستاذ المشرف الأستاذ الدكتور دراوسي مسعود على قبوله للإشراف على هذا الموضوع، وعلى ما قدمه لي من نصائح وتوجيهات لإتمام هذه الأطروحة على أحسن وجه.

أتوجه بالشكر المسبق إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرة الذين سيبدلون جهدا في قراءة هذه الأطروحة من أجل تقييمها وتمييزها.

كما أتقدم بالشكر والعرفان لكل من ساعدني من قريب أو بعيد لإتمام هذا العمل.

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى:

الوالدين الكريمين حفظهما الله.

زوجتي العزيزة ... حبا وتقديرا.

أبنائي: رياض عبد الصمد..أحمد جمال ..إلياس سيف الدين .. وفاء باتول.

الإخوة الأعزاء وكل الأهل والأقارب.

وإلى كل من علمني حرفا من الإبتدائي إلى ما بعد التدرج.

قائمة المحتويات

I	 الملخص
III	 الشكر والتقدير
IV	 الإهداء
V	 قائمة المحتويات
VIII	 قائمة الجداول
IX	 قائمة الأشكال
X	 قائمة المختصرات
أ - ش	 مقدمة عامة
01	 1. تطور وظيفة القياس في الفكر المحاسبي
02	 تمهيد
04	 1.1. وظيفة القياس في المحاسبة
04	 1.1.1. مفهوم القياس المحاسبي
06	 2.1.1. أسس ومعايير القياس المحاسبي
10	 3.1.1. خطوات وأساليب القياس المحاسبي
14	 4.1.1. متطلبات ومشاكل القياس المحاسبي
20	 2.1. تطور بدائل القياس المحاسبي
20	 1.2.1. القياس باستخدام مبدأ التكلفة التاريخية
25	 2.2.1. دور معايير المحاسبة الدولية في تطوير عملية القياس المحاسبي
30	 3.2.1. أهم بدائل القياس المقترحة وفق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية
33	 3.1. استخدام القيمة العادلة في القياس المحاسبي
34	 1.3.1. نشأة ومفهوم القيمة العادلة وأسباب التحول إليها
40	 2.3.1. قياس القيمة العادلة وفق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية
46	 3.3.1. طرق وتقنيات التقييم بالقيمة العادلة
50	 4.3.1. الإطار التطبيقي للقيمة العادلة
56	 5.3.1. مزايا وعيوب استخدام القيمة العادلة
59	 خلاصة الفصل

61	2. وظيفة الإفصاح في المحاسبة.....
62	تمهيد
64	1.2. الإطار المفاهيمي للإفصاح المحاسبي.....
64	1.1.2. ماهية الإفصاح المحاسبي
68	2.1.2. أهمية وأهداف الإفصاح المحاسبي ومبررات استخدامه
71	3.1.2. أنواع الإفصاح المحاسبي.....
75	2.2. متطلبات الإفصاح المحاسبي.....
75	1.2.2. المقومات الأساسية للإفصاح المحاسبي.....
82	2.2.2. التوسع في الإفصاح المحاسبي.....
90	3.2.2. العوامل المؤثرة على الإفصاح.....
94	3.2. الإفصاح عن القيمة العادلة وفق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية
94	1.3.2. الإفصاح المحاسبي وفق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية
99	2.3.2. الإفصاح المحاسبي عن القيمة العادلة
103	خلاصة الفصل.....
104	3. انعكاسات استخدام القيمة العادلة على جودة التقارير المالية
105	تمهيد
107	1.3. مفاهيم عامة حول التقارير المالية.....
107	1.1.3. مفهوم القوائم والتقارير المالية
110	2.1.3. أهداف التقارير المالية
116	3.1.3. مستخدمو التقارير المالية
120	4.1.3. منهاج تطور التقارير المالية
121	5.1.3. محتوى التقارير المالية
124	2.3. الخصائص النوعية للتقارير المالية
124	1.2.3. مفهوم وأهمية جودة المعلومات المحاسبية.....
127	2.2.3. أنواع الخصائص النوعية للتقارير المالية.....
136	3.2.3. محددات الخصائص النوعية.....
139	4.2.3. مشاكل تطبيق الخصائص النوعية للتقارير المالية

140	3.3. أثر استخدام القيمة العادلة على الخصائص النوعية للتقارير المالية
140	1.3.3. أثر القياس باستخدام القيمة العادلة على الخصائص النوعية للتقارير المالية ..
142	2.3.3. دور الإفصاح عن القيمة العادلة في تحقيق الخصائص النوعية للتقارير المالية
145	 خلاصة الفصل
147	4. دراسة حالة
148	 تمهيد
150	1.4. الإطار العام للنظام المحاسبي المالي.....
150	1.1.4. ماهية النظام المحاسبي المالي
156	2.1.4. مقارنة بين النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية
162	3.1.4. الجديد في القياس والتقييم المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي
163	2.4. استخدام القيمة العادلة وفق النظام المحاسبي المالي
163	1.2.4. مفهوم القيمة العادلة وفق النظام المحاسبي المالي.....
164	2.2.4. الأصناف المقيمة بالقيمة العادلة وفق النظام المحاسبي المالي.....
168	3.2.4. تحديات تطبيق مبدأ القيمة العادلة في البيئة المحاسبية والمالية في الجزائر ...
173	3.4. وصف وتحليل توزيع عينة الدراسة
173	1.3.4. الوسائل والأساليب المستخدمة في وصف وتحليل عينة الدراسة.....
180	2.3.4. الصدق والثبات والإتساق الداخلي لفقرات الإستبيان.....
191	3.3.4. إختبار وتحليل محاور وفقرات الدراسة باستخدام التوزيع الطبيعي.....
213	4.4. إختبار الفرضيات باستخدام علاقة الارتباط والإستقلالية
213	1.4.4. إختبار الفرضيات باستخدام الارتباط
217	2.4.4. إختبار فرضيات الدراسة باستخدام الإستقلالية (Chi- Square Test)
223	 خلاصة الفصل
225	 خاتمة عامة
235	 قائمة المراجع
244	 الملاحق

قائمة الجداول

الرقم	البيان	الصفحة
01	أهم المعايير المحاسبية التي نصت على استخدام القيمة العادلة كبديل في القياس المحاسبي	40
02	أهم المعايير المحاسبية التي بينت متطلبات الإفصاح عن القيمة العادلة	99
03	أثر القيمة العادلة على الخصائص النوعية للتقارير المالية	140
04	المقارنة بين SCF و IAS/IFRS من حيث الإطار المفاهيمي	156
05	المقارنة بين SCF و IAS/IFRS من حيث عرض القوائم المالية	160
06	درجات إجابة المبحوثين	175
07	مقياس تحديد الوسط الحسابي والأهمية النسبية للوسط الحسابي	176
08	درجة الإستجابة الفعلية لفئات عينة الدراسة	177
09	مستوى التحصيل العلمي لأفراد عينة الدراسة	178
10	التخصص العلمي لأفراد عينة الدراسة	179
11	الصدق والثبات الداخلي لفقرات المحور الأول: أثر إستخدام القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي	181
12	الصدق والثبات الداخلي لفقرات المحور الثاني: أثر الإفصاح عن القيمة العادلة وفق النظام المحاسبي المالي	183
13	الصدق والثبات الداخلي لفقرات المحور الثالث: أثر تطبيق القيمة العادلة على جودة المعلومات المالية في التقارير المالية للمؤسسات الإقتصادية الجزائرية	185
14	يبين الصدق والثبات الداخلي لفقرات المحور الرابع: إشكالية تطبيق القيمة العادلة في البيئة المالية والمحاسبية الجزائرية	187
15	معامل الثبات ومعامل الصدق لمحاور الدراسة (طريقة ألفا كرونباخ)	189
16	معامل الثبات (طريقة التجزئة النصفية) لمحاور الدراسة	190
17	اختبار التوزيع الطبيعي لمحاور الدراسة	192

18	تحليل فقرات المحور الأول باستخدام التوزيع الطبيعي	193
19	تحليل فقرات المحور الثاني باستخدام التوزيع الطبيعي	197
20	تحليل فقرات المحور الثالث باستخدام التوزيع الطبيعي	202
21	تحليل فقرات المحور الرابع باستخدام التوزيع الطبيعي	208
22	معامل الارتباط بين تطبيق النظام المحاسبي المالي ودوره في توفير متطلبات القياس باستخدام القيمة العادلة.	213
23	معامل الارتباط بين تطبيق النظام المحاسبي المالي ومدى مساهمته في تعزيز الإفصاح عن القيمة العادلة	214
24	معامل الارتباط بين أثر تطبيق القيمة العادلة ودورها في تحسين جودة التقارير المالية	215
25	معامل الارتباط بين تطبيق القيمة العادلة والبيئة المحاسبية والمالية في الجزائر	216
26	العلاقة بين تطبيق النظام المحاسبي المالي وتوفير متطلبات القياس باستخدام القيمة العادلة	218
27	العلاقة بين تطبيق النظام المحاسبي المالي ومدى مساهمته في تعزيز الإفصاح عن القيمة العادلة	219
28	العلاقة بين تطبيق القيمة العادلة وتحسين جودة الخصائص النوعية للتقارير المالية	220
29	العلاقة بين تطبيق القيمة العادلة والبيئة المحاسبية والمالية في الجزائر	221

قائمة الأشكال

الرقم	البيان	الصفحة
01	مخطط مدخلات القيمة العادلة	49
02	الترتيب الهرمي لأهداف القوائم المالية وفق تقرير Trueblood	114
03	هرم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية	127

قائمة المختصرات

AAA	American Accounting Association	جمعية المحاسبين الأمريكية
AICPA	American Institute of Certified Public Accountants	المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين
CSTC	Conseil Supérieur de la Technique Comptable	المجلس الأعلى للتقنية المحاسبية
FASB	Financial Accounting Standard Board	مجلس معايير المحاسبة الأمريكي
FEE	Fédération des experts comptables européens	جمعية الخبراء الاستشاريين في أوروبا
IAS	International Accounting Standards	معايير المحاسبة الدولية
IASB	International Accounting Standards Board	مجلس معايير المحاسبة الدولية
IASC	International Accounting Standards Committee	لجنة معايير المحاسبة الدولية
IFRS	International Financial Reporting Standards	معايير التقارير المالية الدولية
IOSCO	International Organization of Securities Commissions	المنظمة الدولية للبورصات العالمية
SCF	Système Comptable Financier	النظام المحاسبي المالي
SEC	Securities Exchange Commission	لجنة تبادل الأوراق المالية
SIC	Standing Interpretations Committee	لجنة التفسيرات المحاسبية
ICAEW	Institute of Chartered Accountants in England and Wales	معهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز

مقدمة عامة

تمهيد:

أظهرت الدراسات في أواخر العشرينات وأوائل الثلاثينات من القرن الماضي أن التغير في هدف المحاسبة يعتبر أهم التحولات في الإتجاه الرئيسي للفكر المحاسبي خلال تلك الفترة، فقد كان هدف المحاسبة يقتصر على عرض المعلومات للإدارة والدائنين ثم اتجه إلى تقديم المعلومات المالية للمستثمرين والمساهمين وذلك نتيجة لضغط القطاعات المالية والهيئات المشرفة على مبادلات الأسهم والسندات ولم يكن نتيجة لضغط المحاسبين، ومع مرور الزمن تضاعفت الأنشطة والعمليات الاقتصادية مع ازدياد حجم وعدد المؤسسات الاقتصادية، وأصبح احتمال ارتكاب الأخطاء أثناء القيام بعملية المعالجة المحاسبية كبيراً نتيجة تنوع طبيعة الأنشطة وازدياد وتيرة تغيرها، وموازية مع ذلك أضحت مطالب واحتياجات من لهم صلة بالمؤسسة الاقتصادية في تزايد مستمر.

كل هذه القضايا جعلت من المحاسبين والهيئات المنظمة للمحاسبة أن تسهر على مواكبة هذا التطور الاقتصادي عن طريق إصدار القواعد والمعايير التي تتيح للمؤسسات إمكانية التعامل مع كل طارئ في محيطها وفي الوقت المناسب، إذ أن المعلومة تعتبر العامل الأساسي في التسيير والركيزة التي يعتمد عليها في أداء وظيفة المحاسبة بشكل فعال، باعتبارها نظام قياس واتصال يقوم بتجميع العمليات والوقائع التي تحدث أثناء الفترة المحاسبية وعرضها في صورة تقارير مالية تكون مفيدة للفئات المستخدمة لها.

لكن المتنبع للفكر المحاسبي يمكنه أن يلاحظ وجود بدائل عديدة للقياس المحاسبي، وهذا التعدد يمثل محصلة لعدة عوامل اقتصادية وتكنولوجية واكبت التطور المهني، ومن ثم يصعب

تحديد سبب واحد لهذا التعدد وإن كان أهم الأسباب وراء ذلك هو المبادئ المحاسبية المتعارف عليها حيث تسمح بالعديد من المعالجات لنفس المشكلة المحاسبية، فقبل ستينيات القرن الماضي كان يعتبر مبدأ التكلفة التاريخية هو الأساس المقبول للقياس المحاسبي، ولكن مع بداية الستينيات تعرضت المحاسبة لموجة من الانتقادات بسبب استخدامها لهذا المبدأ وذلك لتأثر وحدة النقد بالارتفاع العام في الأسعار، وقد تزايد انتقاد التكلفة التاريخية بحجة أنها ليست ملائمة ولا موضوعية وبالتالي ليست نافعة للقرارات التي تهدف المحاسبة إلى ترشيدها، ونتيجة لهذه الانتقادات شهدت فترة السبعينيات وحتى الثمانينيات أبحاثا محاسبية كثيرة كان هدفها اقتراح بدائل للقياس المحاسبي تكون أكثر تعبيرا عن المركز المالي ونتائج الأعمال وتوفر بيانات أكثر فائدة لمتخذي القرارات، فظهر مفهوم التكلفة الجارية والذي وضع له أكثر من مقياس (مثل: سعر الشراء، سعر البيع، التكلفة الاستبدالية) مما أدى إلى عدم الأخذ به لفترة طويلة نتيجة عدم الاتفاق على استعمال مقياس موحد وثابت للقيمة يعبر عن هذا المفهوم، وهذا ما أدى باللجوء إلى استعمال مبدأ التكلفة التاريخية من جديد رغم الانتقادات الموجهة له.

أمام هذه الاختلافات في المبادئ والقواعد المحاسبية التي كانت تؤدي إلى نتائج محاسبية مختلفة وأحيانا متعارضة، فقد أدركت مجموعة من الدول أهمية الحاجة إلى وجوب التنسيق المشترك من خلال إيجاد قاعدة مشتركة للمقارنة والتماثل، ومن هنا نشأت فكرة معايير المحاسبة الدولية فتم تأسيس لجنة معايير المحاسبة الدولية عام 1973 لتتحول فيما بعد إلى مجلس معايير المحاسبة الدولية، حيث تعنى هذه الهيئة المحاسبية بوضع المعايير المحاسبية وتعديلها، فتم إصدار جملة من المعايير هدفها الانتقال من استخدام المحاسبة التقليدية على أساس التكلفة التاريخية إلى استخدام القيمة العادلة في المحاسبة بشكل واسع، سواء من ناحية العرض والإفصاح أو القياس والإعتراف.

يعتبر القياس والإفصاح المحاسبي من أهم العناصر التي ركزت عليها هذه المعايير، حيث نصت أغلبها على كيفية معالجة وتقييم العمليات المحاسبية وعن كيفية الإفصاح عن المعلومات المتوصل إليها ضمن التقارير المالية، وكان أبرز المفاهيم التي ركزت على استخدامه في القياس المحاسبي هو "مفهوم القيمة العادلة" بدل التكلفة التاريخية في أغلب الحالات.

1. طرح الإشكالية الرئيسية:

تتمحور مشكلة الدراسة حول كيفية توجه الفكر المحاسبي للبحث عن بديل لمبدأ التكلفة التاريخية في القياس المحاسبي حيث اتجه نحو طريقة قياس حديثة الظهور نسبيا وهي القيمة العادلة، وباعتبار أن هذا البديل هو أكثر البدائل حداثة فإن تطبيقه في الواقع العملي يصطدم بصعوبات كثيرة يأتي في مقدمتها مدى استيعاب الفئات ذات العلاقة لمفهوم القيمة العادلة ومدى توفر إمكانيات تطبيقه، وكيفية الإفصاح عنه ضمن التقارير المالية، ومما سبق، يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

- كيف يؤثر تطبيق القيمة العادلة على جودة ومصداقية التقارير المالية وفق النظام

المحاسبي المالي ؟

2. الأسئلة الفرعية:

قصد الإحاطة بكل جوانب الإشكالية الرئيسية نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي أهم متطلبات القياس المحاسبي عند استخدام القيمة العادلة؟
- ما هي أهم متطلبات الإفصاح المحاسبي عن القيمة العادلة؟
- هل تطبيق القيمة العادلة يؤثر على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ؟
- ما واقع تطبيق القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية ؟

3. فرضيات الدراسة:

للإجابة على الإشكالية الرئيسية وغيرها من الأسئلة الفرعية نقترح الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: يوفر النظام المحاسبي المالي متطلبات القياس باستخدام القيمة العادلة.

الفرضية الثانية: النظام المحاسبي المالي يساهم في تعزيز الإفصاح عن القيمة العادلة .

الفرضية الثالثة: توجد علاقة قوية بين تطبيق القيمة العادلة وتحسين جودة الخصائص النوعية للتقارير المالية.

الفرضية الرابعة: يواجه تطبيق القيمة العادلة في البيئة المحاسبية والمالية في الجزائر العديد من الصعوبات.

4. أهمية الدراسة:

إن من أهم دوافع اختيارنا لهذا الموضوع هو تزايد اهتمام المحاسبين بمعايير المحاسبة الدولية وتأثيرها على النظم المحاسبية للوحدات الاقتصادية بشكل عام وفي الجزائر بشكل خاص، باعتبارها من الدول التي تبنت نظام محاسبي مالي يتوافق إلى حد كبير مع هذه المعايير، كما تكمن أهمية الدراسة في أنها تعالج موضوعا معاصرا فالقيمة العادلة هي أحد البدائل المستحدثة لتقييم ممتلكات المؤسسة، فلا يزال هذا المفهوم بحاجة إلى توضيح وخاصة عند تطبيقه في بيئات اقتصادية واجتماعية وسياسية مختلفة.

وتتجلى أهمية الدراسة في النقاط التالية:

- التوجه العالمي لاستخدام القيمة العادلة في القياس المحاسبي كبديل عن التكلفة التاريخية؛
- تبني النظام المحاسبي المالي في الجزائر استخدام القيمة العادلة كنموذج لإعادة تقييم بعض الأصول والخصوم؛

- أثر استخدام نموذج القيمة العادلة على الخصائص النوعية للتقارير المالية للمؤسسات الإقتصادية؛

- معرفة مدى استعداد البيئة الإقتصادية الجزائرية لتطبيق نموذج القيمة العادلة في القياس والإفصاح المحاسبي .

5. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى الإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية واختبار الفرضيات وذلك من خلال التطرق إلى النقاط التالية:

- محاولة التطرق إلى بعض الدراسات السابقة التي عالجت مواضيع مشابهة لهذا الموضوع مع إبراز إيجابيات وسلبيات كل دراسة ثم الخروج بنتائج الدراسة؛

- التطرق إلى وظيفة القياس في المحاسبة ومعرفة أهم المشاكل التي تواجهها؛

- التطرق استخدام القيمة العادلة في التقييم وكيفية الإفصاح عنها وفقا لمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية؛

- إبراز أهم الخصائص النوعية للتقارير المالية ومدى تأثرها بالقيمة العادلة.

- محاولة الوقوف على مدى اهتمام النظام المحاسبي المالي بنموذج القيمة العادلة، وواقع تطبيقها في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية.

6. أسباب اختيار الموضوع:

تتجلى أسباب اختيار الموضوع من خلال:

- التوجه العالمي لاستخدام القيمة العادلة كبديل في القياس المحاسبي مما يتطلب الأمر الإطلاع على هذا المبدأ؛

- الإصلاحات الاقتصادية التي شاهدها الجزائر والتي ظهر في سياقها ضرورة إصلاح النظام المحاسبي، هذا الأخير الذي نص على استخدام القيمة العادلة؛
- التخصص الدراسي (محاسبة وتدقيق).

7. المنهج المتبع في الدراسة:

نظرا لطبيعة الموضوع فقد يتطلب استخدام المنهجين التاليين:

- **المنهج التحليلي:** وذلك بإتباع الأسلوب الوصفي التحليلي حيث استخدمنا المنهج الوصفي في إعداد الإطار النظري للدراسة من خلال استقراء ما أمكن من المراجع المتعلقة بالقيمة العادلة القياس الحاسبي والإفصاح المحاسبي والنظام المحاسبي المالي، من كتب وأطروحات دكتوراه ورسائل ماجستير ومقالات ودراسات علمية وغيرها، ثم تحليلها واستنتاج بعض النتائج والملاحظات حول الموضوع.
- **منهج دراسة حالة:** ولقد تم استخدام تقنية الإستبيان بغية تتبع واقع عينة من مستخدمي القوائم والتقارير المالية والمؤسسات الجزائرية تجاه أثر تبني النظام المحاسبي المالي للقيمة العادلة وأثرها على التقارير المالية من جهة، ومدى إمكانية تطبيق القيمة العادلة في البيئة المحاسبية والمالية في الجزائر، وتم استخدام الأساليب الإحصائية من خلال استخدام برنامج SPSS لتحليل نتائج إجابات أفراد العينة المدروسة.

8. الدراسات السابقة:

بالنسبة للدراسات على مستوى الجزائر فهناك قلة الدراسات نظرا لتأخر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في البيئة الجزائرية، حيث لم يتم تبني ذلك إلا مع بداية سنة 2010 من خلال الشروع في تطبيق النظام المحاسبي المالي، أما بالنسبة على المستوى العالمي فهناك العديد من

الدراسات التي اهتمت بموضوع القيمة العادلة وكذلك بموضوع الإفصاح عن التقارير المالية ودورها في اتخاذ القرار، وسنكتفي بذكر الدراسات التالية:

أولا/ دراسة (تيجاني بالرقى، 2006، سطيف) بعنوان "دراسة أثر التضخم على النظرية التقليدية للمحاسبة، مع نموذج مقترح لاستبعاد أثر التضخم على القوائم المالية"، رغم أن الدراسة اهتمت بمحاسبة التضخم وأثرها على القوائم المالية، إلا أن الباحث تطرق في جزء كبير من الدراسة إلى موضوع القياس من خلال التطرق إلى مبدأ التكلفة التاريخية إيجابياتها وسلبياتها وعلاقتها بباقي الفروض والمبادئ المحاسبية، كما عالج مختلف بدائل القياس الأخرى كالقيمة الجارية والتكلفة التاريخية المعدلة وغيرها وقارنها بنتائج التكلفة التاريخية.

وخلص إلى أن البيانات المحاسبية المعدة على أساس تاريخي في ظل ارتفاع الأسعار تكون مضللة ولا تعبر عن الحقيقة، وبالتالي فإنها لا تقبل التجميع أو المقارنة ولا يمكن معها إظهار المركز المالي للمؤسسة بدقة ولا يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات المختلفة، ومن ثم وجب أن يدخل ضمن الإجراءات المحاسبية أثر التغير في المستوى العام للأسعار حتى تصبح التقارير المالية اللازمة ممثلة لانعكاس صحيح للمعلومات بالقيم الجارية.

ثانيا/ دراسة (معتز أمين السعيد ومحمد سليم العيسى، 2008) بعنوان "انعكاسات تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية على جودة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للشركات الإستثمارية المدرجة في سوق عمان المالي"، هدفت هذه الدراسة إلى دراسة تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة وقواعد الإفصاح الواردة في الإبلاغ المالي للشركات الإستثمارية الأردنية وما لهذا التطبيق من آثار متوقعة على الإبلاغ المالي، حيث اعتبرت قطاع الإستثمار الأردني حيويًا ومن القطاعات الإستراتيجية التي تساهم في تشكيل بنية الاقتصاد الوطني، وركزت هذه الدراسة على كيفية تطبيق محاسبة القيمة العادلة في عمليتي القياس والإفصاح المحاسبي

المنصوص عليهما في معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية (IAS/IFRS)، كما ركزت هذه الدراسة على العمليات المالية التي تنفذها شركات الإستثمار الأردنية وأثر ذلك في تحسين جودة الإبلاغ المالي لتلك الشركات.

وخلصت الدراسة إلى أن معايير الإبلاغ المالي الدولية وقواعد الإفصاح الواردة فيها ذات أهمية ومتميزة عن معايير المحاسبة التقليدية من وجهة نظر المديرين الماليين والمدققين الداخليين والخارجيين في الشركات الإستثمارية المدرجة في سوق عمان المالي، وتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية وقواعد الإفصاح الواردة فيها يؤثر بشكل إيجابي على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواردة في الإبلاغ المالي للشركات الإستثمارية المدرجة في سوق عمان المالي.

ثالثاً/ دراسة (حاج قورين قويدر، 2014) بعنوان "أهمية القياس المحاسبي بالقيمة العادلة في ظل معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS)" حيث عالجت الدراسة مفهوم القيمة العادلة وفق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية وأسباب التحول إليها، كما عالجت الإطار التطبيقي للقيمة العادلة في ظل معايير المحاسبة الدولية من خلال ذكر أهم المعايير التي تنص على استخدام القيمة العادلة وما هي أهم المعالجات التي تترتب عن تطبيق هذا النموذج في القياس.

وخلص الباحث إلى أن هناك آراء معرّضة وأخرى مؤيدة لتطبيق القيمة العادلة وكل رأي مبني على أسس موضوعية، فالآراء المؤيدة ترى في القيمة العادلة مرآة عاكسة للمركز المالي للمؤسسة بصدق والآراء المعارضة ترى أن القيمة العادلة معقدة وصعبة التطبيق لذا يجب عدم التوسع في استخدامها محاسبياً.

رابعاً/ دراسة (جميل حسن النجار، 2013) بعنوان "أثر تطبيق القيمة العادلة على موثوقية وملاءمة معلومات القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الفلسطينية"، وعملت الدراسة على تحديد مدى وجود مشكلات ومعوّقات تواجه تطبيق محاسبة القيمة العادلة لدى

الشركات المساهمة العامة الفلسطينية، وقد طبقت الدراسة على عينة من مدقي الحسابات الخارجيين والمدراء الماليين للشركات لمعرفة آرائهم حول مدى تطبيق القيمة العادلة وأثرها الخصائص النوعية لتقارير هذه الشركات.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها أن تطبيق القيمة العادلة من قبل الشركات المساهمة العامة الفلسطينية يزيد من درجة موثوقية وملاءمة المعلومات الواردة في قوائمها المالية، وأن تطبيق محاسبة القيمة العادلة من قبل هذه الشركات يواجه العديد من المعوقات منها عدم توفر أسواق نشطة ملائمة لقياس القيمة العادلة.

خامسا/ دراسة (الفتح الأمين عبد الرحيم الفكي، 2015)، بعنوان "مدى تأثير تطبيق القيمة العادلة على جودة المعلومات المحاسبية"، ركزت الدراسة على مفهوم القيمة العادلة ومزاياها وعيوبها ثم بينت مدى تأثيرها على خاصيتي الموثوقية والملاءمة.

ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث أن القيمة العادلة تساهم في توفير معلومات ذات فائدة لمستخدمي القوائم المالية وتساعد في اتخاذ القرارات، كما تساهم في تحسين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

سادسا/ دراسة (فارس بن يدير و محمد زرقون، 2016) بعنوان " واقع تطبيق محاسبة القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية - دراسة ميدانية لفئتين؛ فئة المؤسسات الاقتصادية المدرجة في البورصة الجزائرية وفئة الأكاديميين والمهنيين المحاسبين - تطرقت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع تطبيق محاسبة القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية، وخلصت إلى أن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية المدرجة في البورصة تطبق نموذج القيمة العادلة في القياس والإفصاح المحاسبي، وأن هناك دور هام لتبني النظام المحاسبي المالي لنموذج القيمة العادلة للقياس المحاسبي وكذا الإفصاح بموجبها، بالإضافة إلى أن لتطبيق القيمة العادلة اثر ايجابي على

جودة المعلومات المحاسبية من خلال تعظيم الخصائص النوعية لتلك المعلومات، وتوصلت أيضا الدراسة إلى أن هناك عوائق وتحديات تجعل البيئة المحاسبية الجزائرية غير ملائمة لتطبيق القيمة العادلة.

سابعا/ دراسة (2012, Christensen and Nikolaey) بعنوان "هل اجتازت محاسبة القيمة العادلة للأصول غير المالية اختبار السوق؟"، وتناولت محاسبة القيمة العادلة كبديل للتكلفة التاريخية، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها أن تطبيق القيمة العادلة على الأصول غير المالية مثل المباني والمعدات تكون أقل كفاءة لمتخذي القرارات إذا ما قورنت بالتكلفة التاريخية.

ثامنا/ دراسة (1996, Landsman; Baret hand Beaver)، بعنوان "مدى ملائمة إفصاحات القيمة العادلة في القوائم المالية للبنوك"، حيث عالجت هذه الدراسة مدى ملائمة إفصاحات القيمة العادلة في التنبؤ بتغير القيمة العادلة عن القيمة الدفترية لحقوق الملكية لدى قطاع البنوك، وتم وضع نموذج رياضي باستخدام الإنحدار المتعدد للتنبؤ بتغير القيمة السوقية عن القيمة الدفترية لحقوق الملكية لدى البنوك (المتغير التابع) من خلال المتغيرات المستقلة التي اعتمدت عليها الدراسة.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة: جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على متطلبات القياس والإفصاح باستخدام القيمة العادلة وفق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، ثم معرفة مدى تأثير استخدام نموذج القيمة العادلة في القياس على الخصائص النوعية للتقارير المالية، ثم التطرق إلى النظام المحاسبي المالي في الجزائر وما هي أهم الأصناف التي بينها من أجل تقييمها بالقيمة العادلة كبديل للقياس إذا أمكن ذلك، وفي الأخير معرفة مدى استعداد البيئة المحاسبية الجزائرية لتطبيق هذا المبدأ.

9. هيكل الدراسة:

بغرض الإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية للبحث تم تقسيم هذه الدراسة إلى

الخطة التالية:

- **الفصل الأول: تطور وظيفة القياس في الفكر المحاسبي:** ويتضمن هذا الفصل استعراض

الإطار العام لوظيفة القياس المحاسبي ثم التطرق إلى تطور بدائل القياس المحاسبي

انطلاقاً من التكلفة التاريخية وفي الأخير نركز على استخدام القيمة العادلة في القياس

المحاسبي من خلال الإطار المفاهيمي للقيمة العادلة ثم عرض أهم المعايير التي ركزت

على استخدام القيمة العادلة وفي الأخير التطرق إلى معيار الإبلاغ المالي رقم 13 الذي

بين بوضوح كيفية استخدام القيمة العادلة في القياس.

- **الفصل الثاني: الإفصاح في التقارير المالية وفق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي**

الدولية: ويتضمن هذا الفصل استعراض الإطار العام للإفصاح المحاسبي في التقارير

المالية ثم الإفصاح المعلومات المالية ضمن القوائم والتقارير المالية وفق معايير المحاسبة

والإبلاغ المالي الدولية، ثم كيفية الإفصاح عن القيمة العادلة وفق معايير المحاسبة

والإبلاغ المالي الدولية.

- **الفصل الثالث: انعكاسات استخدام القيمة العادلة والإفصاح عنها على جودة التقارير**

المالية: ويتضمن هذا الفصل الإطار العام للقوائم والتقارير المالية ثم أهم الخصائص

النوعية للتقارير المالية وفي الأخير توضيح أثر استخدام القيمة العادلة على هذه

الخصائص.

- **الفصل الرابع: دراسة حالة:** وتمثل هذا الفصل في دراسة عامة للنظام المحاسبي المالي ثم

القيمة العادلة ضمن هذا النظام، ثم قمنا بوصف وتحليل عينة الدراسة ثم قمنا بتحليل

الفقرات واختبار الفرضيات باستخدام علاقة الارتباط والإستقلالية ، وقمنا أيضا بتحليل

الفقرات واختبار الفرضيات باستخدام الارتباط (Corrélation de Pearson)

والإستقلالية (Chi- Square Test)

وقد تم اختتام الدراسة بخاتمة عامة تم التطرق من خلالها إلى نتائج اختبار الفرضيات

والإجابة عن الإشكالية المطروحة والتساؤلات الفرعية، والخروج ببعض النتائج والتوصيات المقترحة

وبعض المواضيع التي يمكن أن تكون محاور للدراسة والبحث مستقبلا.

الفصل الأول:

تطور وظيفة القياس في الفكر المحاسبي

1. تطور وظيفة القياس في الفكر المحاسبي

تمهيد :

تعتبر مشكلة القياس والتقييم المحاسبي من أهم المواضيع المثارة في الفكر المحاسبي، وذلك بهدف تقديم معلومات ملائمة لمستخدمي التقارير المالية من المستثمرين والمقرضين وغيرهم تمكنهم من اتخاذ قرارات إقتصادية رشيدة، وتعتبر وظيفة القياس بمثابة العمل الأساسي في مجال التطبيق المحاسبي وتزداد أهميته نتيجة اعتماد عملية إعداد القوائم على درجة الكفاءة التي تمت بها عمليات القياس، فإذا كانت عملية القياس قد تم تنفيذها بدقة وكفاءة وفقا للأسس والقواعد المحاسبية أمكن ذلك من إنتاج قوائم مالية ذات مصداقية، أما إذا وجدت مشاكل في القياس فإنه غالبا ما تنعكس نتائجها وأثارها على هذه القوائم.

ولقد ظلت التكلفة التاريخية لعقود طويلة تلقى دعما وتأييدا لاستخدامها في القياس المحاسبي بسبب إمكانية الإعتماد عليها وارتفاع مصداقيتها بالإضافة إلى إمكانية التحقق منها، إلا أنه ينظر إلى البيانات المسجلة على أساسها بأنها تعتبر ملائمة في تاريخ حدوث العمليات فقط، ثم تفقد الكثير من ملائمتها ومصداقيتها لاتخاذ القرارات بعد مرور الزمن عن تاريخ وقوعها.

ونتيجة لذلك، بدأت الهيئات المحاسبية الدولية بالبحث عن بديل لتغطية الثغرات الناتجة عن تطبيق التكلفة التاريخية خاصة في معالجة الأدوات المالية ومشتقاتها، فتم إصدار مجموعة من المعايير المحاسبية تقضي باستخدام مبدأ القيمة العادلة الذي أصبح أساسا ومقياسا هاما للاعتراف والقياس والإفصاح المحاسبي عند المعالجة المحاسبية للعمليات المالية، وذلك من أجل إنتاج معلومات مالية ومحاسبية أكثر ملاءمة وموثوقية وذات فائدة لمستخدمي القوائم المالية.

بناء على ما سبق يمكن تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث هي:

- وظيفة القياس في المحاسبة ؛
- تطور بدائل القياس المحاسبي ؛
- استخدام القيمة العادلة في القياس المحاسبي.

1.1. وظيفة القياس في المحاسبة:

تعتبر وظيفة القياس بمثابة الركيزة الأساسية في مجال التطبيق المحاسبي، لكن تغير الظروف الاقتصادية واتسامها بالحركية وعدم الاستقرار أدى إلى ظهور الكثير من المشاكل والصعوبات في القياس، الأمر الذي أدى إلى ضرورة إعادة النظر في الكثير من أساليب القياس التقليدية حتى تكون نتائجه على قدر مقبول من الموضوعية وتعبر عن الواقع الفعلي، وهذا ما يؤدي بصفة أساسية إلى البحث في نظريات القياس التي استندت إليها المحاسبة سواء من حيث المضمون أو من حيث المنهج، على أساس أن مناهج البحث المعاصرة تنفي صفة العلمية عن القياس العملي الذي يستند إلى النظريات المجردة للقياس غير القابلة للتطبيق العلمي.

1.1.1. مفهوم القياس المحاسبي:

إذا كان الباحثون في مجال العلوم التجريبية قد سبقوا زملاءهم الباحثين في مجال العلوم الاجتماعية إلى تطوير القياس وتحليل مشاكله، فإن المحاسبة كانت آخر ميدان في العلوم الاجتماعية يُلتفت إليه لحل مشاكله، فبقيت نظرية القياس مهمة فيها إلى أمد قريب، ويمكن القول بأن Mattessich كان في طليعة المحاسبين الذين تصدوا لبحث مشاكل القياس المحاسبي، إذ ترجع محاولاته في هذا المجال إلى عام 1959 ثم سار على نهجه مجموعة من الباحثين منهم: (Homburger, Chambers, Bierman, ...etc.) حيث قام هؤلاء بدراسات جادة في هذا المجال، مما ساهم في تطوير طرق وأساليب القياس المستخدمة في المجالات المحاسبية.

لقد قدّم الباحثون في مجالات القياس المختلفة تعريفات متعددة لعملية القياس، ورغم اختلافها في الشكل إلا أنها تتفق في المضمون، وينسب أوّل تعريف علمي محدد لعملية القياس بشكل عام إلى

Campell الذي عرفها بما يلي: "يتمثل القياس بشكل عام في قرن الأعداد بالأشياء للتعبير عن خواصها، وذلك بناء على قواعد طبيعية يتم اكتشافها إما بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة"¹. ويرى آخر أن القياس "هو عملية مقابلة يتم من خلالها قرن خاصية معينة هي خاصية التعدد النقدي لشيء معين هو حدث اقتصادي يتمثل فيها بعنصر معين في مجال معين هو المشروع الاقتصادي"².

ويعرف مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية (FASB) القياس المحاسبي بأنه "عبارة عن تخصيص أرقام للأشياء أو الأحداث وفقاً لقواعد محددة، كما أنه عملية مقارنة تهدف إلى الحصول على معلومات دقيقة للتمييز بين بديل وآخر في حالة اتخاذ القرار"³. ويعرف آخر القياس بأنه "عملية تحديد وتبويب العمليات لمختلف الأنشطة الاقتصادية التي تقوم بها المؤسسة، والتعبير عنها في شكل أرقام وبيانات واضحة بهدف توفير المعلومات التي من شأنها أن تسهل اتخاذ القرارات الاقتصادية"⁴.

وتحديدا لعملية القياس المحاسبية صدر في تقرير لجمعية المحاسبين الأمريكية (AAA) عام 1966 ما يلي: "يتمثل القياس المحاسبي في قرن الأعداد بأحداث المؤسسة الماضية والجارية والمستقبلية، وذلك بناء على ملاحظات ماضية أو جارية أو بموجب قواعد محددة"⁵.

¹ - محمد مطر وموسى السويطي، "التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية"، دار وائل للنشر، الأردن، ط2، 2008، ص 130.

² - سيد عطا الله السيد، "النظريات المحاسبية"، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2009، ص 181.

³ - ريتشارد شرويد، وآخرون، "نظرية المحاسبة"، دار المريخ، الرياض، 2006، ص 185.

⁴ - مسعود صديقي، "التوحيد المحاسبي الدولي بين المأمول والموجود"، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد، المركز الجامعي بالوادي، 17-18 جانفي 2010، ص 3.

⁵ - محمد مطر وموسى السويطي (2008)، مرجع سابق، ص 130.

ويتضح مما سبق، أن القياس المحاسبي ينحصر في وجود شيء مطلوب قياسه أو تقديره أو تحديده، ووجود مقياس متفق عليه يمكن أن يستخدم كمعيار للقياس أو التقدير في ضوء نظام معين تتم بمقتضاه عملية القياس، ويمكن سرد أهم مفاهيم القياس المحاسبي في النقاط التالية:

- يتمثل القياس المحاسبي في القياس الكمي للتعبير عن العمليات المتبادلة أو القابلة للتبادل والتي تقوم بها المؤسسة خلال فترة معينة، وذلك في صورة أرقام محددة سواء كانت بالتكلفة أو بالقيمة عن طريق استخدام وحدة قياس تتمثل في وحدة النقود.
- القياس عبارة عن تعيين أرقام للممتلكات تهدف إلى تحديد القيمة الاقتصادية للثروة في لحظة زمنية معينة؛
- القياس وظيفيا هو تنظيم الخبرات بالطريقة التي تحدد الغرض من القرار في مختلف الحالات حيث يكون محل رقابة.

2.1.1. أسس ومعايير القياس المحاسبي:

إن القيام بعملية القياس تتطلب الأخذ بعين الاعتبار الأسس التي تتبعها وأهم المعايير التي تتحكم فيها، وذلك من أجل إعطاء بيانات ومعلومات مالية يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات المختلفة.

1.2.1.1. أسس القياس المحاسبي:

من أهم أسس القياس المحاسبي نجد:¹

¹ - عبد الوهاب نصر علي، "القياس والإفصاح المحاسبي"، الجزء الأول، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص 45.

أولاً/ أساس الاستحقاق: ويعني هذا الأساس أن يتم الاعتراف بالمعاملات والأحداث عندما تقع بغض النظر عن تحصيل أو سداد النقدية وما في حكمها، ويتم إثباتها في السجلات المحاسبية وإظهارها في القوائم المالية للفترات المحاسبية المتعلقة بها.

ثانياً/ الأساس النقدي: وفقاً لهذا الأساس يتم الاعتراف بالأحداث الاقتصادية والمعاملات المالية التي ترتب عليها عملية السداد أو التحصيل للنقدية أو ما يعادلها، أما الأحداث والمعاملات المستحقة فلا يتم إثباتها أو الاعتراف بها في السجلات المحاسبية والقوائم المالية إلى أن يتم السداد أو التحصيل. وتجدر الإشارة أن الأساس الأكثر تطبيقاً في الممارسات المحاسبية هو أساس الاستحقاق، خاصة في المؤسسات الاقتصادية التجارية والصناعية، أما الأساس النقدي فهو محدود التطبيق ويستخدم من قبل المؤسسات الخدمية مثل المهن الحرة كمكاتب المحاماة ومصاريف الفحص الطبي.

2.2.1.1. معايير القياس المحاسبي:

عند القيام بعملية القياس لابد من الأخذ بعين الاعتبار بعض المعايير التي تحكم عمليات تسجيل البيانات المحاسبية ضمن القوائم المالية، وهي تتكون من أربع معايير أساسية مرتبة حسب درجة أهميتها كما يلي:

أولاً/ الصلاحية للغرض المستهدف منها: يقتضي هذا المعيار أن تكون المعلومات المحاسبية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً من حيث قدرتها الإيضاحية ودرجة تأثيرها على الهدف الذي يتم إعدادها من أجله، ولما كانت المعلومات المالية الناتجة من المحاسبة المالية تخدم أهدافاً متعددة لمجموعات مختلفة من المستفيدين تتباين احتياجات كل منهم من المعلومات تبايناً شديداً، فإن الأمر يقتضي افتراض أهداف معينة ومحددة وفقاً لاحتياجات من يرغب في استخدام هذه المعلومات فقط، وهذا ما يحدث فعلاً في

المحاسبة المالية حيث يفترض أن قياس الربح وإظهار حقيقة المركز المالي هما الهدفان الأساسيان من القياس المحاسبي.¹

ثانيا/ القابلية للتحقق منها: يعنى بالتحقق في مجال المحاسبة المالية استناد المعلومات إلى مصدر موثوق فيه يتمثل عادة في مجموعة من المستندات والإجراءات المدونة التي يمكن الرجوع إليها للتحقق من صحة هذه المعلومات ومطابقتها للمصدر، غير أن هذا المعيار يوسع من نطاق التحقق ليعني أن تتوافر في المعلومات المحاسبية ما يلزم من صفات بحيث يجعل منها أساسا سليما لاتخاذ القرارات، حيث يمكن اتخاذ نفس القرار استنادا إلى نفس المعلومات رغم إمكانية اختلاف الأشخاص القائمين باتخاذها، ويعني ذلك وجود دلالة محددة ومعينة ولها استقلالها الذاتي للمعلومات المحاسبية بصرف النظر عن الشخص الفاحص أو المستفيد من هذه المعلومات.²

ثالثا/ الإلتزام بالموضوعية: يتم اشتقاق هذا المعيار من فرض الموضوعية الذي يعد شرطا أساسيا للبحث العلمي في أي مجال من مجالات المعرفة، ودون هذا المبدأ فإن نتائج البحث العلمي يطغى عليها التحيز الشخصي، وعدم موضوعية القياس المحاسبي تؤدي إلى تعرض منافع بعض مستخدمي القوائم المالية للخطر، لذا يجب التأكد من توافر شروط الموضوعية في المحاسبة عن طريق:³

- قيام عدد من المحاسبين بإعادة القياس المحاسبي الذي قدّمه أحد المحاسبين، ثم يكونون قد توصلوا إلى النتائج نفسها مما يقدم دليلا على حياد المحاسب وعدم تدخله بالنتائج؛

¹ - عبد الحي مرعي ومحمد عباس بدوي، "مقدمة في أصول المحاسبة المالية"، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2003، ص 30.

² - عبد الحي مرعي ومحمد عباس بدوي، المرجع أعلاه، ص 31.

³ - حسين قاضي ومأمون توفيق حمدان، "نظرية المحاسبة"، الدار العلمية ودار الثقافة، الأردن، ط1، 2004، ص 251.

- اختبار مدى تمثيل المعلومات المحاسبية لحقائق الحياة الاقتصادية.

رابعاً/ القابلية للقياس الكمي: عادة ما يتطلب القياس المحاسبي استخدام مقياس موحد كشرط أساسي وأولي لقياس المركز المالي للمؤسسة وصافي دخلها الدوري، وتعتبر الوحدة النقدية أفضل مقياس لقياس مختلف الأحداث المالية، غير أن استخدام وحدة النقد كأساس للقياس قد يثير كثيراً من المشاكل بسبب ما يطرأ عليها من تغير في قوتها الشرائية على مدار الزمن، من انخفاض (في حالة التضخم) أو ارتفاع (في حالة الانكماش) مما يستدعي تعديل البيانات المالية والتي تعتمد على الأسعار التاريخية استناداً إلى التغيرات في مستويات الأسعار والقوة الشرائية للنقود.¹

خامساً/ الحيطة والحذر: وتعني خاصية الحيطة والحذر والتي يطلق عليها أحياناً بالتحفظ والاحتياط عند إعداد القوائم المالية بالتعامل مع العناصر غير المؤكدة بعدم تضخيم الأصول وأخذ الإيرادات والمكاسب المتوقعة بعين الاعتبار، وكذلك عدم تخفيض الخصوم وأخذ المصروفات والخسائر المتوقعة بعين الاعتبار، مثل تكوين المخصصات لمقابلة الخسائر المتوقعة كمخصص الديون المشكوك فيها والاعتراف بالخسائر غير المحققة الناتجة عن انخفاض القيمة العادلة للاستثمارات المالية عن قيمتها الدفترية وكذلك الخسائر المرتبطة بالدعاوي القضائية.²

يفهم من هذا أن مبدأ الحيطة والحذر يعتمد على اختيار القيم الأدنى عند تقييم الأصول والإيرادات، واختيار القيم الأعلى عند تقييم الخصوم والمصاريف في تاريخ إعداد القوائم المالية، لذلك

¹ - عبد الحي مرعي ومحمد عباس بدوي، مرجع سابق، ص 30.

² - خالد جمال الجعارات، "معايير التقارير المالية الدولية 2007"، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2008، ص 54.

يعتبر هذا المبدأ كدليل للمحاسب يطبق في الظروف غير العادية وليس كقاعدة أساسية تطبق في كل الأحوال.

وبعد التطرق لأهم أسس ومعايير القياس المحاسبي، يجب كذلك تحديد أهم أساليب القياس المستخدمة حتى تتضح مفاهيم القياس المحاسبي.

3.1.1. خطوات وأساليب القياس المحاسبي

يتوقف مسار عملية القياس المحاسبي وتعدد خطواتها على الأغراض التي ستستخدم فيها مخرجات القياس، وعلى هذا الأساس تتفاوت وجهات نظر المحاسبين بشأن مراحل عملية القياس المحاسبي وعدد الخطوات التي تنفذ بها ونوع أسلوب القياس المستعمل، وذلك تبعا لاختلاف آرائهم حول الأغراض المستخدمة فيها البيانات المحاسبية.

1.3.1.1. خطوات القياس المحاسبي:

يمكن حصر خطوات القياس المحاسبي في مراحل تبويب وتسجيل القياسات المحاسبية التاريخية، تشغيل ومعالجة هذه القياسات، وأخيرا إمكانية إدخال التقديرات أو التنبؤات في إطار عملية القياس المحاسبي، ونذكرها على النحو التالي:¹

أولا/ مرحلة تبويب وتسجيل القياسات المحاسبية: يعد التبويب الخطوة الأولية في عملية القياس المحاسبي وأكثر ارتباطا به، ويعتبر (Devine) كل من التبويب وعملية القياس أنهما مترادفتين حيث يقول: "الحقيقة التي لا يمكن نكرانها، هي أن كل عملية قياس هي في الأصل عملية تبويب"، ويؤيد هذا الرأي (Steven) حيث يدعو إلى استخدام مصطلح قياس Scaling بدلا من مصطلح تبويب

¹ - محمد مطر وموسى السويطي، (2008)، مرجع سابق، ص ص 133 - 136.

(Classification) بقصد إبراز البعد القياسي لعملية التبويب حيث يقول: " يعد التبويب العملية الأساسية في القياس". وقد سارت جمعية المحاسبين الأمريكية (AAA) في نفس الاتجاه حيث أوردت في تقرير صادر عنها ما يلي: " يعد التبويب المحاسبي في الغالب نوعاً من القياس المحاسبي بالرغم من عدم استخدام الأرقام في هذا القياس".

وبتحليل هذه الآراء حول علاقة التبويب بعملية القياس المحاسبي يمكن القول أن عملية التبويب هي جزء من القياس المحاسبي، وتعد الخطوة الأساسية من خطوات القياس.

ثانياً/ مرحلة تشغيل ومعالجة القياسات المحاسبية: تعتبر عملية تشغيل ومعالجة القياسات المحاسبية من احتساب وتحميل وتجميع وتحليل صلب عملية القياس المحاسبي، لأنه لا يمكن التوصل إلى نتائج عملية القياس المتمثلة بمخرجات النظام المحاسبي من المعلومات المالية، إلا بعد تشغيل البيانات المالية التي تعد مدخلات هذا النظام.

ثالثاً/ مرحلة إمكانية إدخال التقديرات أو التنبؤات في إطار عملية القياس المحاسبي: بخصوص هذه المرحلة فهناك ثلاث وجهات نظر:

أ/ **وجهة نظر متحفظة:** في هذه الحالة تتعارض هذه الخطوة مع عملية القياس المحاسبي التي تتطلب لصحتها حدوث عملية تبادل فعلية، وبالتالي لا يجوز اعتبار عملية التقدير التي تقوم على توقعات بخصوص أحداث مستقبلية غير مؤكدة كجزء من عملية القياس المحاسبي، وفي هذا المجال يقول (Chambers): " عندما يكون هدفنا كمحاسبين تقدير قيمة معينة في المستقبل، فلا يجوز القول بأننا نقيس هذه القيمة، وإن جاز القول بأننا نتنبأ بهذه القيمة اعتماداً على قياسات جارية، هي حصيلة لعملية قياس في الوقت الحاضر".

ب/ وجهة نظر أقل تحفظاً: حيث تعد عملية التقدير بموجبها جزءاً من عملية القياس المحاسبي، إذ لا تشترط حدوث عملية تبادل فعلية كشرط لصحة عملية القياس، ويعبر (Moontiz) عن وجهة النظر هذه بقوله: "لا يكون القياس المحاسبي مستحيلاً في غياب عملية التبادل، وليس من الضروري دائماً أن يكون القياس المحاسبي في مثل هذه الحالة أقل دقة، فعملية التبادل لا تكون القيم، وإنما ينحصر دورها في الكشف عن هذه القيم".

ج/ وجهة نظر أكثر مرونة: وقد تبنتها جمعية المحاسبين الأمريكية (AAA) حيث اعتبرت عملية التقدير في المحاسبة جزءاً من عملية القياس ولكن بشرط توفر مقاييس للخطأ المحتمل في هذه التقديرات.

ويمكن تبرير وجهة النظر هذه بأن الفرق الأساسي بين عملية القياس وعملية التقدير من الناحية العملية ينحصر في درجة خطأ القياس المتوقع في مخرجات كل من العمليتين، لأن التقدير هو قياس يتسع فيه نسبياً مدى الخطأ عكس عملية القياس التاريخية.

ولكي تتحول عملية التقدير المحاسبية إلى عملية تنبؤ علمي لها من المقومات العلمية إلى عملية القياس المحاسبي وتصبح جزءاً منه، لا بد من توفر شرطين أساسيين هما:

- تطوير الأساليب التقليدية في التقدير المحاسبي والتي تقوم في معظمها على اجتهادات تحكمية إلى أساليب عملية في التنبؤ تقوم على أسس علمية؛
- استخدام مؤشرات رياضية وإحصائية كمقاييس للخطأ من شأنها أن تساعد في تحسين دقة التنبؤات، بالإضافة إلى مساهمتها في تقييم عنصر المخاطرة المصاحب لعملية التقدير في ظل حالة عدم التأكد.

2.3.1.1. أساليب القياس المحاسبي:

يتوقف اختيار أسلوب القياس المحاسبي المتبع في عملية القياس على أغراض هذه العملية، وتتنحصر هذه الأساليب بوجه عام في ثلاثة أنواع هي:¹

أولاً/ أساليب القياس الأساسية (المباشرة): ويتبع أسلوب القياس المباشر طريقة تحديد نتيجة عملية القياس المحاسبية ممثلة بقيمة الخاصية محل القياس مباشرة دون الحاجة إلى ما يعرف بعملية الاحتساب والمبنية أصلاً على ضرورة توفر علاقة رياضية بين الخواص محل القياس، وتعد عملية التبويب المحاسبي من أوسع المجالات استخداماً لأساليب القياس الأساسية أو المباشرة، حيث بموجبه يتم تسجيل الحدث الاقتصادي محل التبويب في الفئة أو المجموعة التي ينتمي إليها وفق تلك الخاصية، كأن يبوب أصل في فئة الأصول الدائمة، أو مصروفاً في فئة المصروفات المتغيرة وهكذا.

ثانياً/ أساليب القياس المشتقة (غير المباشرة): ويعتمد هذا الأسلوب في استخدامه على الأسلوب المباشر، حيث تعد القياسات الأولية بمثابة المدخلات لأساليب القياس المشتقة أو غير المباشرة، فإذا أراد المحاسب قياس القيمة الإجمالية لبندين (عنصرين) من الموجودات مثلاً أو قياس النسبة بين قيمتهما فإنه لن يتمكن من ذلك إلا باتباع أسلوب القياس غير المباشر، وذلك بعد تحديد قيمة كل منهما على انفراد بأسلوب القياس المباشر.

ثالثاً/ أساليب القياس التحكيمية: تشبه هذه الأساليب في إجراءاتها أساليب القياس المشتقة أو غير المباشرة، ولكن الفرق الرئيسي بينهما أنه توجد قواعد موضوعية تحكم أساليب القياس غير المباشرة

¹ - سيد عطا الله السيد، مرجع سابق، ص183.

بينما تقتصر أساليب القياس التحكيمية إلى مثل هذه القواعد، مما يجعلها عرضة لآثار التحيز الناتج عن التقديرات أو الأحكام الشخصية للقائمين بعملية القياس.

ويمكن أن تندرج معظم أساليب القياس المحاسبية تحت هذا النوع من الأساليب في حالة غياب معايير محاسبية تكون هي الحكم في وضع هذه الأساليب وفق أسس محددة، مما يسمح باختلاف بدائل القياس من محاسب لآخر، فقد يختار محاسب ما لقياس قيمة أصل معين وفقا لتكلفته التاريخية بينما يختار آخر تقييم نفس الأصل وفقا لتكلفته الاستبدالية مما يؤدي ذلك إلى اختلاف نتيجة القياس من بديل لآخر، وبالتالي فإن البيانات المالية المنشورة في القوائم المالية للمؤسسة - في حالة تعدد خيارات القياس - تصبح مفتقرة إلى التماثل والثبات والقابلية للمقارنة بسبب اختلاف نتائج القياس.

4.1.1. متطلبات ومشاكل القياس المحاسبي:

للقيام بالقياس على أحسن وجه يجب توفر متطلبات تمكن من إدخال القيم والتقديرات بشكل جيد وسليم، ويجب أن تكون هذه التقديرات خالية من أي نوع من التحيز وعدم الموضوعية في القياس.

1.4.1.1. متطلبات القياس المحاسبي:

من المتطلبات الهامة في الممارسات المحاسبية هو مدى إمكانية إدخال التقديرات والتنبؤات في إطار عملية القياس المحاسبي، حيث تعتمد الممارسات المحاسبية في كثير من المجالات على تقديرات وأحكام المحاسب الخاصة التي يفترض أن تقرب القياس المحاسبي من العدالة.

أولا/ المفهوم العام للتقدير والتنبؤ: أصبح التنبؤ أداة فعالة أكثر علمية ودقة في توقع الأحداث المستقبلية مما ساعد على زيادة استعداد الأفراد وكذلك المؤسسات للتغيرات المتوقعة في المجالات المختلفة ومنها التغيرات في المجال المحاسبي، فالتنبؤ هو فن وعلم التوقع بالأحداث المستقبلية، فهو

فن لأن الخبرة والحس والتقدير الإداري له دور في التنبؤ وفي اختيار الأسلوب الملائم في التنبؤ، وهو علم لأنه يستخدم الأساليب والطرق الموضوعية الرياضية والإحصائية في التنبؤ مما يرفع من درجة الدقة ويقلص من التحيز.¹

ثانيا/ التقدير والتنبؤ في المجال المحاسبي: يرى أن عملية القياس المحاسبي تتطلب لصحتها حدوث عملية تبادل فعلية، وما دامت عملية التقدير تقوم على توقعات بخصوص أحداث مستقبلية غير مؤكدة فلا يجوز اعتبار عملية التقدير جزء من عملية القياس المحاسبي، ويرى البعض الآخر أنه لا يكون القياس المحاسبي مستحيلا في غياب عملية التبادل، وليس من الضروري دائما أن يكون القياس المحاسبي في مثل هذه الحالة أقل دقة، فعملية التبادل لا تكون القيم وإنما ينحصر دورها في الكشف عن هذه القيم، وتتبنى جمعية المحاسبين الأمريكية وجهة نظر ثالثة حول هذا الموضوع تعد أكثر مرونة من وجهتي النظر السابقتين، إذ تدعو إلى اعتبار عملية التقدير في المحاسبة جزء من عملية القياس ولكن بشرط توفر مقاييس للخطأ المحتمل في هذه التقديرات، ويمكن تبرير وجهة نظر هذه بأن الفرق الأساسي بين عملية القياس وعملية التقدير من الناحية العملية ينحصر في درجة خطأ القياس المتوقع في مخرجات كل من العمليتين.

ثالثا/ شروط إدخال التقديرات والتنبؤات في القياس المحاسبي: يمكن الإعتماد على التقديرات والتنبؤات في القياس المحاسبي بتحقيق ما يلي:²

أ/ تطوير عملية التقدير المحاسبي: في ضوء عدم توفر مقاييس لخطأ القياس يمكن تدعيم عملية القياس المحاسبي بتطوير عملية التقدير المحاسبي من ناحيتين هما:

¹ - نجم عبود نجم، "مدخل إلى إدارة العمليات"، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 135.

² - محمد مطر وموسى السويطي، (2008)، مرجع سابق، ص ص 135 - 136 .

- تطوير الأساليب التقليدية في التقدير المحاسبي التي يقوم معظمها على اجتهادات تحكمية إلى أساليب عملية في التنبؤ تقوم على أسس علمية؛

- استخدام مؤشرات رياضية وإحصائية كمقاييس للخطأ من شأنها أن تساعد في تحسين دقة التنبؤات، بالإضافة إلى مساهمتها في تقييم عنصر المخاطرة المصاحب لعملية التقدير في حالة عدم التأكد.

ب/ **منفعة القرار لمستخدمي المعلومة المحاسبية:** أي ينبغي تقييم المعلومات المحاسبية في ضوء الغرض أو الاستخدام، وفي المحاسبة هناك اتفاق عام على أن الغرض هو تسهيل صنع القرار من طرف مستخدمي المعلومة المحاسبية.

2.4.1.1. مشاكل القياس المحاسبي:

لقد تم اعتماد مبدأ التكلفة التاريخية كأساس لعملية القياس لما له من ايجابيات تتمثل في توافقه مع الكثير من المبادئ والفروض المحاسبية، كما أنه يعتبر مصدر للموثوقية والموضوعية لأهم العمليات المحاسبية، لكن رغم ذلك فهو لا يخلو من الانتقادات نتيجة تعارضه مع بعض الفروض والمبادئ المحاسبية، كفرض ثبات وحدة النقد وأسس تقييم أقساط الإهلاك للأصول الثابتة... إلخ مما أدى إلى ظهور مشاكل في القياس المحاسبي، وتعتبر ظاهرة التحيز في عملية القياس المحاسبي إحدى الأسباب التي تعرقل قيد الموضوعية في القياس وبالتالي تعتبر هذه الظاهرة جزء من هذه المشاكل.

أولاً/ التحيز في القياس المحاسبي: تعد ظاهرة تحيز القياس من الظواهر العامة المرافقة لأيّة عملية قياس ومهما كان مجال تطبيقها، وبينما يكون تحيز القياس ضئيلاً ويمكن تحديده بقدر كبير من الدقة في العلوم الدقيقة، فإنه غالباً ما يكون كبيراً ويصعب قياسه في العلوم الاجتماعية عامة وفي المحاسبة

بشكل خاص لارتباطه بطبيعة المحاسبة من جهة وبطبيعة عملية القياس المحاسبية من جهة أخرى، ويعتبر تحيز القياس المحاسبي إحدى المشاكل التي تواجه عملية القياس المحاسبي، وينقسم التحيز في القياس المحاسبي حسب مصادره إلى ثلاثة أنواع وهي:¹

أ/ **تحيز قواعد القياس المحاسبي:** وهو التحيز الذي يرتبط بنظام القياس المحاسبي، من خلال تحيز القياس الذي تحتويه القوائم والتقارير المالية المعدة في فترات التضخم أو حالات الانكماش طبقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، وذلك عندما لا يراعى تعديل آثار التضخم أو الانكماش.

ب/ **تحيز القائم بعملية القياس:** وهو التحيز الذي ترتبط أسبابه بالمحاسب وليس بالنظام المحاسبي، ويحدث ذلك مثلاً إذا تم تكليف مجموعة من المحاسبين بتحديد قسط الإهلاك لأحد الأصول وبموجب قاعدة قياس معينة ولتكن طريقة القسط الثابت مثلاً، في هذه الحالة وإن اتفق جميع أفراد المجموعة على استخدام نفس قاعدة القياس إلا أنهم قد يختلفون في نتائج القياس، وبالتالي يعود هذا الاختلاف إلى طريقة استخدام المحاسب لقاعدة القياس وليس لقاعدة القياس نفسها، إذ أن تحيز القياس الناشئ عن تحديد قيمة القسط يمكن رده إلى اختلاف المحاسبين في تقدير العمر الإنتاجي للأصل أو في تقدير قيمة خردة هذا الأصل ، وليس إلى قاعدة القياس المستخدمة.

ج/ **التحيز المشترك:** وهو تحيز يساهم فيه كل من المحاسب وقواعد القياس المستخدمة معاً، ويحدث ذلك مثلاً عندما يقوم محاسب لا يتصف بالموضوعية الكاملة باستخدام قاعدة قياس لا تتصف هي الأخرى بالموضوعية الكاملة، وبالتالي تحيز القياس الناشئ عن قاعدة القياس المتحيزة تتضاعف آثاره على البيانات المحاسبية بفعل التحيز الإضافي الذي يسببه المحاسب المتحيز والمستخدم لهذه القاعدة.

¹ - طلال الجبوري وسالم الزوبعي، "القياس المحاسبي ومحدداته وانعكاسها على رأي مراقب الحسابات"، دار اليازوري، الأردن، 2014، ص ص 67 - 69.

غير أنه ما يجدر ذكره هو من الصعب في الواقع العملي تمييز مصدر واحد ومحدد لتحيز القياس المحاسبي، لأن هذا التحيز في حالة وجوده غالبا ما يكون محصلة لأسباب عدة مصدرها المحاسب والنظام المحاسبي معا.

ثانيا/ أثار التحيز في القياس المحاسبي: مثلما تتعدد مصادر تحيز القياس المحاسبي تتعدد الأشكال التي يظهر بها هذا التحيز، وتتحدد الصورة التي يتخذها تحيز القياس المحاسبي في ضوء عدة اعتبارات أهمها: وجهة نظر المحاسب، ووجهة نظر مستخدم القياسات المحاسبية وكذلك أغراض استخداماتها، ويمكن حصر التحيز المحتمل ظهوره في جميع مراحل عملية القياس المحاسبية في ثلاثة أشكال هي:

أ/ تحيز الموضوعية: ويقصد بالموضوعية إمكانية التحقق، حيث يمكن أي محاسب آخر لو أعاد عملية القياس المحاسبي لتوصل إلى نفس النتائج¹، وبأخذ تحيز القياس المحاسبي شكل تحيز الموضوعية متى كان عامل الدقة هو العامل المتحكم في عملية القياس، وعليه يكون القياس المحاسبي متحيزا بوجود فرق أو اختلاف بين نتيجة القياس والقيمة الفعلية للحدث محل القياس، وينشأ هذا التحيز عن نقص في موضوعية المحاسب أو عن نقص في موضوعية قاعدة القياس أو عنهما معا، وينعدم هذا التحيز عندما يتمتع كل من المحاسب وقواعد القياس بالموضوعية الكاملة، وهذا شرط صعب التحقيق في الحياة الواقعية.

ب/ تحيز الملائمة: وتعني خاصية الملائمة أن تكون المعلومات المالية المعروضة على صلة بالقرار الذي سيتم اتخاذه، وبالتالي تأثيرها عليه من خلال تقييم المستخدمين للأحداث الماضية والحالية

¹ - رضوان حلوة حنان وآخرون ، "أسس المحاسبة المالية"، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2004، ص

والمستقبلية، وتكون المعلومات ملائمة طالما أن لها القدرة على التأثير على القرارات وعلى صلة بها، وتكون غير ملائمة في حالة العكس، ويتخذ تحيز القياس المحاسبي شكل تحيز الملائمة عندما لا تفي المعلومات المالية باحتياجات مستخدميها، وإذا كان تحيز الموضوعية على صلة بمدخلات القياس فإن تحيز الملائمة على صلة بمخرجات القياس للأغراض المستخدمة فيها، وبالتالي يقاس تحيز الملائمة بمدى الاستفادة التي يحققها مستخدم البيانات المحاسبية من مخرجات عملية القياس، فكلما زادت استفادته من هذه البيانات كلما نقص تحيز الملائمة والعكس صحيح.

ج/ تحيز الموثوقية: وتعني الموثوقية أن تكون المعلومات المالية دقيقة وممثلة بصدق لما يجدر بها أن تمثله بعيدة عن أي تحيز ولا تتأثر بالأحكام الشخصية للقائمين على إعدادها.¹

ويعد تحيز الموثوقية بمثابة المحصلة النهائية لجميع أشكال التحيز التي تنشأ في عملية القياس المحاسبي عبر مراحلها المختلفة، وينشأ هذا التحيز في الأحوال التي يعجز فيها النظام المحاسبي عن توفير القياسات المحاسبية الموثوق بها أو المَعَوَّل عليها للتنبؤ المستقبلي، وبالتالي ترتبط أسباب تحيز الموثوقية بتحيز الموضوعية من خلال وجود أخطاء في القياسات المحاسبية، ويمكن أن ترتبط أسبابه بتحيز الملائمة من خلال وجود أخطاء في مرحلة المعالجة أو التشغيل.

ولمعالجة هذه المشاكل المحاسبية وتطوير عملية القياس المحاسبي، اتجهت الهيئات المحاسبية الدولية إلى وضع معايير محاسبية دولية يتم من خلالها إيجاد طرق قياس محاسبية كبديل لطريقة التكلفة التاريخية لما لها من مساوئ، بالإضافة إلى وضع معايير لضبط مهنة المحاسبة والعمل على توحيد العمل المحاسبي دولياً.

¹ - خالد جمال الجعارات، مرجع سابق، ص ص 51 - 52.

2.1. تطور بدائل القياس المحاسبي:

تعتبر مشكلة القياس والتقييم المحاسبي من أهم الموضوعات المثارة في الفكر المحاسبي، وذلك بهدف تقديم معلومات ملائمة لإشباع حاجيات جميع مستخدمي هذه المعلومات تمكنهم من اتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة، ولتحقيق ذلك اتجهت العديد من المنظمات والهيئات المحاسبية إلى تنويع وتطوير بدائل وطرق القياس المحاسبي من فترة لأخرى مما نتج عنه تعدد طرق القياس التي لكل واحدة منها مؤيدوها ومعارضوها.

ويعتبر مبدأ التكلفة التاريخية من أهم هذه البدائل، حيث ظلت لعقود طويلة تلقى دعماً وتأييداً لاستخدامها في القياس المحاسبي بسبب إمكانية الإعتماد عليها وارتفاع مصداقيتها بالإضافة إلى إمكانية التحقق منها، غير أنه وجهت لها العديد من الانتقادات باعتبار أن الأحداث والعمليات المختلفة التي تسجل بالتكلفة التاريخية تعتبر ملائمة وفي تاريخ حدوثها ثم تفقد ملائمتها ومصداقيتها لاتخاذ القرارات بعد مرور الزمن وتصبح متقدمة، مما حدا بالجهات المنظمة للمهنة إلى استحداث طرق وسياسات أخرى كبديل للقياس، فبالإضافة للتكلفة التاريخية تم اعتماد عدة بدائل للقياس المحاسبي.

1.2.1. القياس باستخدام مبدأ التكلفة التاريخية:

تعتبر التكلفة التاريخية الطريقة الأكثر استخداماً في معظم المؤسسات لتسجيل العمليات والأحداث الاقتصادية، ويتم اشتقاق مبدأ التكلفة التاريخية من خاصية الموثوقية أو قابلية الإعتماد على المعلومات المحاسبية الناتجة، فالتكلفة التاريخية تقدم معلومات موضوعية قابلة للتحقق كونها تستند إلى أحداث فعلية وليست أحداث افتراضية، وتعد هذه الخاصية ميزة جوهرية يتمتع بها القياس المحاسبي

وفق التكلفة التاريخية وهي تفسر لنا إلى حد كبير استمرارية القبول العام لمنهج التكلفة التاريخية رغم الانتقادات العديدة التي توجه إليه.¹

1.1.2.1. مفهوم التكلفة التاريخية:

تمثل التكلفة التاريخية السعر التبادلي الفعلي أو السعر التبادلي النقدي المعدل الذي يتمثل في تكلفة الحصول على الأصل عند امتلاكه أو مقدار الإلتزام الذي تتعهد المؤسسة بتحملة في تاريخ نشوئه، فبموجب هذا المبدأ يتم إثبات أصول المؤسسة والتزاماتها حسب السعر التبادلي الفعلي الممثل لقيمة النقد أو النقد المكافئ المدفوع لحيازتها في تاريخ اقتناء الأصل، أما يطرأ على التكلفة التاريخية بعد تاريخ اقتناء الأصل فيتم تجاهله²، ويستند هذا المبدأ إلى فرض الموضوعية لأن المحاسب يعتمد على مستندات الشراء في إثبات قيمة الأصل بدل اللجوء إلى إثباته بقيمته الإستبدالية المعتمدة على الحكم الشخصي والتقدير التي يفتقر إلى الموضوعية، كما يستند هذا المبدأ إلى فرض الاستمرارية إذ يفترض المحاسب أن احتمال تصفية المشروع وبالتالي بيع أصول أو التخلص منها ضئيل جداً، فالاحتمال الأكبر هو الاستمرار أي الاحتفاظ بالأصول وتشغيلها ومن ثم فالحاجة إلى تحديد قيمة هذه الأصول بالإحلال أو الإستبدال تصبح ثانوية وغير ضرورية.³

وعند تحديد التكلفة التاريخية تراعى ثلاثة معايير هي:⁴

¹ - رضوان حلوة حنان، "النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير"، دار وائل للنشر، الأردن، ط1، 2003، ص 419.

² - محمد مطر، "نظرية المحاسبة"، مكتبة دار المنارة، عمان، الأردن، ط1، 2006، ص 62.

³ - رمضان عبد الله، "مبادئ المحاسبة المالية"، مكتبة دار المنارة، عمان، الأردن، ط1، 2005، ص 153.

⁴ - رضوان حلوة حنان، "النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير"، مرجع سابق، ص 371.

أولاً/ معيار الزمن: أي تعتمد التكلفة النقدية للأصل في تاريخ اقتنائه فتستبعد تكلفة تمويل اقتناء الأصل الجاهز، فمثلاً في حالة الشراء بالتقسيط تستبعد فوائد التقسيط من التكلفة؛

ثانياً/ معيار المكان: أي تضاف إلى تكلفة الأصل نفقات البعد المكاني حتى يصل الأصل إلى مكان ومخازن المؤسسة المستفيدة؛

ثالثاً/ معيار الجاهزية: أي تضاف إلى تكلفة الأصل جميع النفقات المرتبطة به حتى يصبح جاهزاً للاستخدام والاستفادة منه حسب الغرض المخصص له.

2.1.2.1. مزايا استخدام التكلفة التاريخية:

يعتمد استخدام مبدأ التكلفة التاريخية على عدد من الفروض والمبادئ المحاسبية المقبولة عموماً وعلى الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية التي ينتجها، ويمكن عرض أهم مبررات استخدام هذا المبدأ فيما يلي:¹

- تمثل التكلفة التاريخية القيمة الفعلية للحدث المالي وقت اقتناء الأصل أو نشوء إلزام؛
- تستند التكلفة التاريخية إلى عمليات حدث فعلاً وليس افتراضية؛
- يستند الإقرار المحاسبي باستخدام التكلفة التاريخية إلى وجود مستندات إثبات تؤيد وقوع الأحداث المالية مما يجعل البيانات المالية أكثر موثوقية؛
- يتلاءم مبدأ التكلفة التاريخية مع غالبية الفروض والمبادئ المحاسبية الأساسية في الإقرار وتحقق الإيراد.

¹ - محمد مطر وموسى السويطي، "التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس والعرض والإفصاح"، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط3، 2012، ص 164.

3.1.2.1. عيوب استخدام التكلفة التاريخية:

بالرغم من المبررات التي يركز عليها مبدأ التكلفة التاريخية وكما ذكرنا سابقا، غير أنه تعرض لكثير من الإنتقادات يمكن حصرها فيما يلي:¹

- تجاهل المبدأ للتغيرات الحاصلة في القوة الشرائية لوحدة النقد، فتصبح البيانات المالية مثبتة بوحدات نقدية غير متجانسة القيمة على مدى الفترات الزمنية المتعاقبة، مما يؤثر على مصداقية البيانات المالية؛
- إن اشتراط حدوث عملية تبادل حقيقية مع طرف خارجي لإثبات الإيرادات المحققة للمؤسسة خلال فترة معينة يترتب عليه قياس غير عادل للدخل الدوري الشامل بسبب تجاهل احتساب إيرادات نتجت خلال فترة معينة لكنها لم تتحقق لعدم حدوث عملية المبادلة الفعلية مع طرف خارجي، مما يتسبب في ضياع حقوق ملاك الفترة الحالية لحساب ملاك الفترة اللاحقة؛
- إن عدم التجانس في مقابلة إيرادات تمثل القيمة الجارية مع مصاريف ممثلة بقيم تاريخية تختلف باختلاف الأوقات التي حدثت فيها، يؤدي إلى عدم الدقة في قياس نتائج الأعمال على أساس مقابلة الإيرادات بالمصروفات، وتأثير ذلك على التغير في بنود قائمة حقوق الملكية؛
- إن الاعتماد على أساس التكلفة التاريخية من شأنه إسقاط كثير من الأصول غير الملموسة من القوائم المالية، لأن اشتراط حدوث عملية تبادلية مع طرف آخر قبل الاعتراف بأي تغير في عناصر المركز المالي سوف يستبعد كثيرا من القيم من السجلات المحاسبية، ومن أمثلة ذلك شهرة المحل والأصول البشرية والمزايا الاحتكارية ونظام المعلومات المتوفرة لدى المؤسسة

¹ - محمد مطر وموسى السويطي، (2008)، مرجع سابق، ص 166.

وغير ذلك من العناصر غير الملموسة التي قد تمتاز بها الوحدة المحاسبية عن غيرها من الوحدات الأخرى.

- تخلو السجلات من إثبات كثير من الموارد التي يترتب عليها تدفق منافع إقتصادية مستقبلية للمؤسسة مثل عنصر الموارد البشرية ورأس المال الفكري وغيرهما بسبب صعوبة قياس مثل هذه الموارد.¹

كما أن هذا المبدأ لا يلبي المتطلبات التالية:²

- عدم تماشي مبدأ التكلفة التاريخية مع متطلبات بعض القطاعات مثل قطاع البنوك الذي يحتاج إلى معلومات وبيانات متجددة ومتفقة مع السوق؛

- إن عملية التحليل المالي لا تكون مفيدة بشكل كبير إذا كانت الأرقام المحاسبية لا تعكس ما عليه في الواقع، فمثلا إذا تمت حيازة الأصول قبل سنتين وخلال هذه الفترة حدث تضخم كبير مما أدى إلى ارتفاع أسعار الأصول، ممكن إلى الضعف مما هي مسجلة عليه في القوائم المالية، فنسبة العائد على الأصول لا تعطي مؤشر عل أداء المؤسسة خصوصا إذا ما تم مقارنتها بمؤسسات مشابهة.

مما سبق، نستنتج أن رغم أن مبدأ التكلفة التاريخية هو الأكثر استخدام كأساس في القياس المحاسبي غير انه يعاني قصورا واضحا تنعكس آثاره على مخرجات هذا النظام مما يقلل من ملائمتها

¹ - فتيحة صافو، "أبعاد القياس والإفصاح وفق النظام المحاسبي المالي الجزائري في ظل التوجه نحو معايير الإبلاغ المالية الدولية"، أطروحة دكتوراه، جامعة الشلف، الجزائر، 2016/2015، ص 112.

² - بوكساني رشيد وآخرون، "مبدأ التكلفة التاريخية بين الانتقاد والتأييد في ظل توجه معايير المحاسبة الدولية نحو القيمة السوقية العادلة"، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي، جامعة الوادي، 17-18 جانفي 2010.

لاتخاذ القرارات السليمة، وهذا ما أدى بالهيئات المحاسبية المعنية بطرح بدائل أخرى للتقليل من النقائص التي ظهرت عند استخدام هذا المبدأ.

2.2.1. دور معايير المحاسبة الدولية في تطوير عملية القياس المحاسبي:

تعتبر معايير المحاسبة الدولية معايير موحدة تم إعدادها من طرف لجنة المعايير المحاسبية الدولية والتي حل محلها الآن مجلس المعايير المحاسبية الدولية، وهو عبارة عن منظمة خاصة تم اختيارها من طرف الإتحاد الأوروبي لإعداد مرجع محاسبي موحد، وتهدف هذه المعايير لتحقيق التوافق والتجانس بين مختلف الأنظمة المحاسبية الدولية كما تسمح بإقصاء الحواجز التجارية البينية، وبهذا فهي تجبر المؤسسات على تعديل القوائم المالية بما يتلاءم ومتطلبات المحيط الدولي. وسنتطرق من خلال هذا المطلب إلى مفهوم معايير المحاسبة الدولية وأهم مراحل إنشائها.

1.2.2.1. مفهوم معايير المحاسبة الدولية:

قبل التطرق إلى تعريف المعيار المحاسبي الدولي، يجب الوقوف عند مفهوم المعيار المحاسبي بشكل عام، حيث نجد أنه يتكون من مصطلحين اثنين، لغويا يعود أصل كلمة معيار (Norme) إلى الكلمة اللاتينية (Norma) والتي تعني بمفهومها الأصلي أداة قياس مكونة من قطعتين متعامدتين تعطي الزاوية القائمة وتسمح بالقياس الهندسي الكوس (Equerre)¹، أما اصطلاحاً فالمعيار هو القاعدة، حيث تترادف مصطلح (Norma) مع مفهوم القاعدة (Règle) النموذج أو المثال.²

¹ - Bergeret J : La personnalité normale et pathologique, "Les structures mentales, le caractère, les symptômes", 2^{ème} éditions, DUNOD, Paris, 1985, p : 14.

² - Grégory Heem -Philippe Aanzo,"La normalization comptable Internationale", Revue d'économie financière, N° 73, p : 33.

أي أن المعيار يعتبر كقاعدة متفق عليها بين الجميع ومقياس لوصولهم إلى معرفة شيء ما وتحديد ميزاته بدقة، كما يعتبر مفهوم المعيار ترجمة لكلمة (Standard) والتي تعني القاعدة، ويمكن اعتباره النمط الذي يتضمن القواعد والسياسات الملائمة للتطبيق والحكم والمقارنة من أجل تقييم الأداء في ظروف معينة¹. أما محاسبيها فيقصد بالمعيار المرشد الأساسي لقياس العمليات والأحداث والظروف التي تؤثر على المركز المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها، وإيصال المعلومات إلى المستفيدين، أما المعايير المحاسبية الدولية فتعبر عن أدوات قياس محاسبية تستخدم في مجال الإفصاح والقياس والتقييم المحاسبي وهي تحظى بقبول عام لمعظم الأطراف المستخدمة والمستفيدة من القوائم المالية².

ومنه المعيار المحاسبي هو "بيان كتابي تصدره هيئة تنظيمية رسمية محاسبية أو مهنية، ويتعلق هذا البيان بعناصر القوائم المالية أو نوع من العمليات أو الأحداث الخاصة بالمركز المالي ونتائج أعمال الوحدة الإقتصادية، بموجبه يتم تحديد الوسيلة للقياس أو العرض أو كيفية التصرف أو التوصيل المناسب، عادة ما يلقي هذا المعيار قبولا عاما على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي"³.

وانطلاقا مما سبق، يمكن القول بأن المعيار المحاسبي الدولي هو مجموعة من المبادئ والقواعد المحاسبية المقبولة قبولا عاما على المستوى الدولي، تصدرها هيئات مهنية وقانونية لتحديد ما يجب أن

¹ - أمين السيد أحمد لطفي، "التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء"، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص 141.

² - أحمد محمود عبد ربه، "المعايير المحاسبية المصرية ومشكلات التطبيق"، جامعة عين الشمس، مصر، 2009، ص 48.

³ - توفيق محمد شريف، "رؤية مستقبلية نحو المحاور الرئيسية لتطور بناء المعايير المحاسبية في المملكة العربية السعودية"، مجلة الإدارة العامة، العدد 05، الرياض، سبتمبر 1987، ص 147.

يكون عليه التطبيق العملي في المحاسبة من إعداد الحسابات وعرضها بالقوائم المالية، والأسس العامة المتفق عليها للتطبيق المحاسبي السليم بهدف ضبط أداء الممارسات المحاسبية.

وتنقسم معايير المحاسبة الدولية إلى:¹

أولاً/ معايير المحاسبة الدولية (IAS): وكانت تتولى إصدارها لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) قبل أن يتم يتولى ذلك مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، حيث أصدرت اللجنة 41 معياراً لغاية نهاية عام 2000 ثم تم دمج بعض المعايير في معايير أخرى وإلغاء بعض منها .

ثانياً/ معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS): والتي تصدر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB).

وجاءت المعايير المحاسبية الدولية ومعايير التقارير المالية الدولية بقواعد وأسس تضبط الأعمال والتصرفات والإجراءات المحاسبية، وتضع دليلاً لكيفية تنفيذ المعالجات المحاسبية، ولبيان الحد الأدنى من المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها، ولتوضيحها أكثر سنتطرق إلى مفهوم هذه المعايير وأهمية تطبيقها.

2.2.2.1. أهمية معايير المحاسبة الدولية:

إن غياب المعايير المحاسبية قد يؤدي إلى استخدام طرق محاسبية قد تكون غير سليمة أو تؤدي إلى استخدام المؤسسة طرق متباينة وغير موحدة، مما يؤدي إلى إعداد قوائم مالية متباينة قد يصعب فهمها والاستفادة منها من قبل المستخدمين، كما يؤدي غياب المعيار إلى اختلاف الأسس التي تحدد

¹ - جمعة حميدات، "التعديلات الحديثة على المعايير المحاسبية الدولية حتى بداية 2009"، جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، (بتصرف).

وتعالج العمليات والأحداث المحاسبية للمؤسسة الواحدة أو المؤسسات المختلفة ومن ثم يصعب تحقيق قابلية المقارنة، وتأتي أهمية المعايير المحاسبية عموماً من خلال:¹

- تحديد وقياس الأحداث المالية للمؤسسة؛
- إيصال نتائج القياس إلى مستخدمي القوائم المالية؛
- تحديد الطرق الملائمة للقياس؛
- تمكين المستخدم من اتخاذ القرار المناسب عند اعتماد المعلومات الأساسية على المعيار الملائم.

4.2.2.1. أثر معايير المحاسبة الدولية على عملية القياس المحاسبي:

لقد تم إصدار جملة من المعايير المحاسبية الدولية وذلك من أجل إحداث تغييرات جذرية في عملية القياس المحاسبي، فأضافت بدائل وطرق قياس جديدة للقياس المحاسبي وأحيانا التغيير في الأساليب والسياسات المحاسبية، وذلك لمعالجة بعض القضايا المحاسبية التي تطرح عدة مشاكل أثناء القيام بعملية القياس المحاسبي، وتدعيماً أو استبدالاً لأساس التكلفة التاريخية، ويمكن سرد أهم هذه التغييرات التي أحدثتها هذه المعايير في العناصر الآتية:

- نص المعيار (IAS2) المتعلق بالمخزون على الاعتراف بالمخزون كمصروف وكيفية قياسه، كما قام بإلغاء أسلوب الوارد أخيراً صادر أولاً LIFO؛
- تطرق المعيار (IAS8) المتعلق بالسياسات المحاسبية، التغييرات والأخطاء إلى السياسات المحاسبية التي يمكن أن تستخدمها المؤسسة كقواعد للمعالجات المحاسبية التي تقوم بها أو

¹ - أمين السيد أحمد لطفي، "المحاسبة الدولية - الشركات متعددة الجنسيات"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004، ص: 371.

لضبط عرض المعلومات المحاسبية في القوائم المالية، كما تطرق إلى إمكانية قيام المؤسسة بتغيير هذه السياسات بناء على معطيات ومبررات العملية مع تطبيق هذه السياسات بأثر رجعي، وكذلك بين كيفية معالجة الأخطاء المحاسبية الناتجة عن التغيرات المتعلقة بالتقديرات المحاسبية؛

- بين المعيار (IAS16) المتعلق بالامتلاكات، المنشآت والمعدات على الأصول غير المتداولة (الأصول الثابتة)، كيفية الاعتراف بها كأصول وقياس تكلفتها، وفيما يخص معالجة الاهتلاكات وفق هذا المعيار فيتم تقييمها سنويا على أساس قيمة الأصل المعاد تقييمها؛
- تطرق المعيار (IAS36) المتعلق بالانخفاض في قيم الأصول إلى معالجة الانخفاض الحاصل في قيمة الأصول، حيث أكد على أن الأصول غير المتداولة سواء كانت ملموسة أو غير ملموسة يجب أن لا تظهر بما لا يزيد عن قيمتها القابلة للاسترداد والتعريف بكيفية احتساب هذه القيمة، وهذا هو الجديد في القياس المحاسبي.

فلاحظ أن هذا المعيار بين كيفية التعامل مع الانخفاض الحاصل في قيم الأصول، كما ركز على شهرة المحل حيث أكد أن إطفاء الشهرة بطريقة منتظمة لم يعد مسموحا به، وذلك لمنافاة الإطفاء المنتظم لواقع الشهرة حيث أنه في كثير من الأحيان لا يحدث أي انخفاض في قيمة الشهرة فيكون الحكم عليها في ظل الإطفاء المنتظم بانخفاض قيمتها مخالفا للواقع، علاوة على أنه ليس شرطا أن يتساوى الإطفاء المنتظم مع النقص الحقيقي في قيمة الشهرة، وهذا ما دفع الكثير من الشركات الكبرى ذات الشهرة المرتفعة إلى المسارعة في التطبيق المبكر للمعيار (IAS36) لعكس القيمة الحقيقية للشهرة؛

- ركز المعيار (IAS37) المتعلق بالمخصصات، الالتزامات والأصول المحتملة على ضرورة التأكيد على تطبيق أسس قياس وطرق اعتراف مناسبة للمخصصات والالتزامات الطارئة والأصول الطارئة، وجاء هذا المعيار تدعيماً لمبدأ الحيطة والحذر؛
- يعتبر المعيار (IAS39) المتعلق بالاعتراف والقياس من أهم المعايير المحاسبية الدولية الذي أحدث تغييراً جذرياً فيما يتعلق بالقياس المحاسبي، حيث تم إقرار مفهوم القيمة العادلة كأساس لتقييم الاستثمارات المالية المقتناة للمتاجرة والاستثمارات المتاحة للبيع، وهو بذلك يطرق باب مفهوم القياس وإمكانية حل المشاكل التي تتعلق به من خلال الأخذ بالقيمة العادلة كبديل لأساس التكلفة التاريخية.

3.2.1. أهم بدائل القياس المقترحة وفق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية:

يعتبر القياس من المشاكل المحاسبية القديمة المتجددة، حيث يوجد أساليب قياس متعددة تضمنتها الأعراف والمبادئ المحاسبية وأقرتها كذلك معايير المحاسبة والإبلاغ المالية الدولية (IAS/IFRS) في نصوصها، وليس من السهولة بمكان التخلص من المشاكل المتعلقة بالقياس حيث أن بدائل القياس المتعددة لا يوجد منها إلا بديل واحد يتمتع بالقبول العام هو بديل التكلفة التاريخية وهو أحد الأساليب التي تضمنها إطار إعداد وعرض القوائم المالية، حيث يتم إثبات الأصول والالتزامات بتكلفتها عند حدوثها ثم يصرف النظر عن أي تغيرات في قيمتها السوقية، وهو بحد ذاته يعتبر أحد الانتقادات الرئيسية لهذا البديل، ومن بدائل القياس الأخرى التي أقرتها معايير المحاسبة والإبلاغ المالية الدولية إضافة إلى بديل التكلفة التاريخية البدائل التالية:¹

¹ - خالد جمال الجعارات، مرجع سابق، ص ص 105-106.

1.3.2.1. صافي القيمة القابلة للتحقق:

ويعني مفهوم صافي القيمة القابلة للتحقق إثبات البند بسعر البيع المقدر ناقصا التكاليف البيعية المقدرة لإتمام عملية التصنيع أو البيع، ولقد نص معيار المحاسبة الدولي رقم 2 "المخزون" على تحديد قيمة البضاعة بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق أيهما أقل.

2.3.2.1. القيمة القابلة للاسترداد:

وهي عبارة عن القيمة العادلة للأصل مطروحا منها تكاليف البيع، وورد هذا البديل في المعيار (IAS36) المتعلق بالانخفاض في قيمة الأصول، حيث بين كيفية حساب ومعالجة تدني قيمة الأصول ويحدث ذلك في حالة أن قيمة القابلة للاسترداد أقل من القيمة المحاسبية الصافية للأصل .

3.3.2.1. القيمة في الاستخدام:

وهي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة الحصول عليها من المنافع المستقبلية المقدرة نتيجة الاستعمال المستمر للأصل مضافا إليها القيمة الحالية للقيمة المتبقية للأصل في نهاية عمره الإنتاجي، وورد هذا البديل كذلك في المعيار (IAS 36) المتعلق بالانخفاض في قيمة الأصول، حيث بين أن القيمة القابلة للاسترداد هي عبارة عن "القيمة العادلة للأصل مطروحا منها تكاليف بيع الأصل" أو "القيمة قيد الاستعمال" أيهما أعلى.

4.3.2.1. التكلفة المطفأة:

وردت في المعيار (IAS 39) المتعلق بالإعتراف بالأدوات المالية وقياسها، حيث يتم لإعادة قياس القروض والذمم المدينة عند إعداد القوائم المالية أوفي أي تاريخ لاحق بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعالة.

5.3.2.1. القيمة العادلة:

وردت في العديد من المعايير المحاسبية وقد خصص لها معيار مستقل وهو (IFRS13) قياس القيمة العادلة.

مما سبق، نجد أنه لو تم استخدام جميع هذه البدائل فكيف نعبر عن القيم المسجلة، فهو خليط من القيم معبر عنها بوحدات نقدية ولكنها مقاسة بطرق مختلفة لا يمكن قبول منطقيتها، وقد تركزت جهود المنظرين في مهنة المحاسبة وواضعي معايير المحاسبة الدولية لحل مشكلة القياس من خلال التركيز على الأخذ بمفهوم القيمة العادلة كأحد البدائل المحاسبية الهامة للقياس والتي يمكن أن ترقى للقبول العام ويكون منطقيا أكثر من بديل التكلفة التاريخية .

3.1. استخدام القيمة العادلة في القياس المحاسبي:

إن موضوع اختيار أساس ملائم للقياس المحاسبي ليس من الموضوعات الحديثة في مجال البحث المحاسبي أو أنها نتيجة لظروف طارئة أو أزمات معينة، ولكنها من الموضوعات التي نالت اهتمام معظم الباحثين وكافة الهيئات العلمية والمهنية المسؤولة عن مهنة المحاسبة وتطويرها خلال فترات طويلة، وظل الجدل والخلاف قائماً بين تلك الجهات بعضها البعض بخصوص الاتفاق على الأسلوب الملائم للقياس المحاسبي عبر الفترات المتتالية، وهنا نجد أن القائمين على مهنة المحاسبة انقسموا إلى فريقين الفريق الأول تبنى مدخل القياس وفقاً للتكلفة التاريخية، أما الفريق الثاني فكان ينادي بعدم التمسك بالتكلفة التاريخية وطالب بضرورة التخلي عن هذا الأسلوب وإتباع أساليب القياس المعدلة وكان آخرها أسلوب القياس وفقاً للقيمة العادلة.

ويهدف أنصار فريق محاسبة القيمة العادلة إلى تحقيق الملاءمة والدقة والثقة للقيم المحاسبية الواردة في القوائم المالية، وبالرغم من الاهتمام الكبير الذي حظيت به محاسبة القيمة العادلة من قبل المنظمات المهنية كأساس للقياس خلال فترة التسعينيات، إلا أنها لم تقدم نتائج مؤكدة سواء عن مدى أهمية القيمة العادلة والجدوى من تطبيقها أو عن ضرورة استخدامها ومنفعتيها كبديل للقياس المحاسبي عن التكلفة التاريخية، ولم يكن هناك اتفاق لماهية مقياس القيمة العادلة وكيفية تطبيقه لتحقيق كل من القياس والإفصاح في المحاسبة، ونتج عن ذلك وجود اختلافات كبيرة في الممارسات المحاسبية بين الشركات التي قامت بتطبيق القيمة العادلة في تلك الفترة.

وبالرغم من إثارة موضوع محاسبة القيمة العادلة منذ فترة طويلة، إلا أن هذا الاهتمام قد زاد بعد الأزمات المالية التي تعرضت لها بعض الاقتصاديات العالمية وخاصة أزمة انهيار شركة آنرون

(Enron) سنة 2002 ، وهنا كانت نقطة البداية الجديدة لإصدار أسس وقواعد واضحة للقياس المحاسبي وفقاً للقيمة العادلة، خاصة بعد أن أثبتت بعض الدراسات أن محاسبة القيمة العادلة كانت السبب في فتح ثغرة لإدارة الشركات للقيام ببعض ممارسات التلاعب في الأرباح لتحقيق أرباح وهمية في الأجل القصير.

1.3.1. نشأة ومفهوم القيمة العادلة وأسباب التحول إليها:

تعتبر القيمة العادلة من وجهة نظر الهيئات المحاسبية الدولية أكثر فائدة من بدائل القياس التقليدية في قياس الأصول والخصوم، لذا شجع مجلس معايير المحاسبة الدولية على التوسع في استخدام القيمة العادلة في القياس المحاسبي لتشمل عدة مواضيع سواء المالية منها أو المادية.

1.1.3.1. نشأة وتطور القيمة العادلة:

مع بداية الألفية الثانية تزايدت الآراء المؤيدة للتحول إلى المحاسبة على أساس القيمة العادلة لجميع عناصر القوائم المالية، "وقد أكد رئيس هيئة سوق المال الأمريكية (Securities and Exchange Commission) على أن المعلومات المحاسبية المعدة باستخدام القيمة العادلة تعتبر أكثر ملائمة وفائدة لمستخدمي القوائم المالية، كما أوصى بضرورة استخدام القيمة العادلة في القياس المحاسبي في جميع المنشآت الأمريكية المسجلة بالبورصة"¹.

وفي بداية الثمانينات من القرن الماضي أصدرت الجمعيات المهنية في العديد من الدول تقارير وإصدارات تقترح إحلال بعض نماذج محاسبة سعر السوق مكان ما يقبلها من محاسبة التكلفة التاريخية في القوائم المالية للشركات، كما أشارت العديد من الدراسات إلى توجه واضعي المعايير في معظم

¹ - Barth M, Hodder L and Stubben S, **Fair Value Accounting for Liabilities and Own Credit Risk**, The Accounting Review, Vol. 83, No. 3, 2008, pp. 629-664.

الدول إلى ضرورة قيام الشركات بإظهار أصولها والتزاماتها المالية بالقيمة السوقية بدلا من التكلفة التاريخية، ويأتي هذا التوجه الآن كون الأسواق المالية أصبحت أكثر وضوحا، بحيث أصبحت الأسعار متاحة لمعظم الأصول المالية بالإضافة إلى نمو استخدام المشتقات وفشل معايير المحاسبة القائمة على التكلفة التاريخية في توفير معلومات ملائمة.¹

ولقد توج هذا الإهتمام باستجابة العديد من المنظمات المهنية وقيامها بإصدار سلسلة من المعايير المحاسبية المواكبة للتحويل نحو محاسبة القيمة العادلة، والتي نتج عنها تغييرات جوهرية في الطرق المستخدمة لتقييم عناصر الميزانية، فقامت لجنة المعايير المحاسبية الأمريكية (FASB) بإصدار المعيار رقم 157 عام 2006 والمعدل عام 2008 والخاص بقياس القيمة العادلة والذي بات تطبيقه أمرا ملزما من نوفمبر عام 2007 في كل من القوائم المالية السنوية والمرحلية، كما أشارت معايير المحاسبة الدولية إلى ضرورة استخدام القيمة العادلة عند تقييم عناصر الميزانية.

ويعتبر معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS 13) من المعايير الحديثة والذي بدأ تطبيقه اعتبارا من 01 جانفي 2013، كمشروع مشترك بين مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) لتوضيح الغموض الواردة في المعايير السابقة حول استخدام القيمة العادلة ولتطوير متطلبات عامة لقياس القيمة العادلة والإفصاح عن المعلومات المتعلقة بقياس القيمة العادلة.

¹ - جمال علي عطية طرايرة، "التوجه الحديث للفكر المحاسبي لمفهوم القيمة العادلة وأثره في الإبلاغ المالي للقوائم المالية للبنوك العاملة في الأردن"، أطروحة دكتوراه، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، الأردن، 2005، ص ص

2.1.3.1. مفهوم القيمة العادلة:

تعرف القيمة العادلة لغة بالفعل قيم أو الفعل عدل، والعدل هو الإنصاف وإعطاء المرء ماله وأخذ ما عليه، أما في اللغة الإنجليزية فهي تعبر عن الرغبة في المعاملة العادلة (Fair Dealing) والثروة الحقيقية (True Worth) للاعتراف بها وتمييزها، والمصطلح المرادف للقيمة العادلة هو (Fair Value) والذي يستعمل عادة من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية¹.

وتتبع فكرة القيمة العادلة من التغيرات التي طرأت على البيئة الاقتصادية حيث عرفت تقلبات في أسعار الفوائد وأسعار الصرف وإدخال المشتقات المالية وغيرها من الأدوات المالية المعقدة، كل هذه التغيرات خلقت جوا مناسباً لظهور مفهوم القيمة العادلة إلى حيز الوجود.

وعرفت لجنة المعايير المحاسبة الأمريكية (FASB) في المعيار رقم 157 بأنها "التمن المحصل عند بيع الأصل أو المدفوع في حالة تحويل إلزام في تاريخ القياس خلال عملية عادية تتم بين أطراف مشاركة بالسوق"².

وطبقاً لمجلس معايير المحاسبة الدولية في المعيار رقم 39 فإن القيمة العادلة هي "القيمة التي يتم بموجبها تبادل أصل أو تسوية إلزام بين أطراف مطلعة وراغبة في معاملة تجارية بحتة"³

وتم استبدال هذه التعريفات مؤخراً في معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 13 "قياس القيمة العادلة" والذي يتناول قياس القيمة العادلة للأصول والالتزامات والإفصاح عن قياس القيمة العادلة، أن

¹ - حدة فرحات وأسامة عمار، " القيمة العادلة كأداة ومنهج للقياس المحاسبي - عرض تحليلي لتجربة دولة الصين-"، الملتقى الدولي حول دور معايير المحاسبة الدولية في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات، جامعة ورقلة، الجزائر، يومي 24 و25 نوفمبر 2014، ص330.

² - إيمان محمد سعد الدين، "دراسة اختبارية لآثار المحاسبة باستخدام القيمة العادلة على ملائمة المعلومات المحاسبية"، مجلة البحوث الإدارية، كلية التجارة- جامعة بني سويف، مصر، 2009، ص 14.

³ - IASB, IAS 39, 2006, Available on <http://www.iasb.org> (21/11/2016)

القيمة العادلة هي "القيمة التي يمكن استلامها لبيع أصل أو دفعها لسداد التزام في تاريخ القياس لعملية اعتيادية منتظمة بين أطراف تتعامل في السوق في ظروف السوق الحالية، ويتم قياسها لأصل أو لالتزام معين ومع الأخذ بعين الاعتبار خصائص الأصل أو الإلتزام إذا كان المشاركين بالسوق يأخذوا هذه الخصائص بعين الاعتبار وكذلك أي افتراضات عند تسعير الأصول أو الالتزامات بتاريخ قياس القيمة العادلة"¹.

من خلال التعريفات السابقة يمكن استنتاج أهم المحاور التي تركز عليها القيمة العادلة كما يلي:

- **القيمة:** وهي التقديرات التي تتم على معلومات حالية ومستقبلية؛
- **الشخص القائم بالعملية:** وهو محور عملية القياس حيث أن القيمة المقاسة تعتبر حكماً له؛
- **العدالة:** وهي الصفة التي يجب أن تتوفر في الشخص القائم بالعملية حتى تحسب على القيمة؛
- **الرغبة:** وهي أن تتم الصفقة الافتراضية بالسوق لبيع الأصل أو لتسديد الإلتزام بين أطراف راغبة في ذلك وبشكل اختياري بعيداً عن الإجبار أو الإكراه أو التحيز؛
- **المعرفة التامة:** وهي إطلاع أطراف الصفقة على جميع الحقائق المتعلقة بالعملية، من ظروف السوق الحالية وخصائص الأصل أو الخصم وبعيداً عن الخداع والغش والتضليل؛
- **تاريخ القياس:** حيث يتم تحديد تاريخ قياس القيمة العادلة للأصل أو الخصم.

¹ - محمد أبو نصار وجمعة حميدات، "معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية"، دار وائل للنشر، ط3، عمان-الأردن، 2014، ص 822.

3.1.3.1. أسباب التحول إلى القيمة العادلة:

هناك العديد من الدراسات التي أظهرت أهمية استخدام مدخل القيمة العادلة كأساس للقياس والإفصاح المحاسبي بدلا من نموذج التكلفة التاريخية، سواء على مستوى الباحثين أو المنظمات المهنية التي تصدر المعايير المحاسبية، وقد بينت تلك الدراسات أهمية القيمة العادلة في الآتي:¹

- استخدام نموذج القيمة العادلة في مجال القياس والإفصاح المحاسبي يكون أكثر دقة وملائمة وموثوقية من نموذج التكلفة التاريخية؛
- استخدام مدخل القيمة العادلة في مجال القياس والإفصاح المحاسبي يعكس التغيرات في الحالة المالية للمؤسسات الناتجة عن التقلبات في معدلات الفوائد وأسعار الصرف وأثرها على أسعار الأسهم، فضلا عن توضيحه لمقدار التغيرات في عوائد الأسهم والمخاطر المرتبطة بها؛
- استخدام مدخل القيمة العادلة يحسن من جودة ودقة المعلومات المتعلقة بحقوق الملكية الواردة بالقوائم والتقارير المالية المنشورة للمؤسسات، مما يساعد المستثمرين على تقييم أداء استراتيجيات المؤسسات في إدارة استثماراتهم المالية، وخاصة فيما يتعلق بقيم وتوقيت ودرجة التأكد الخاصة بصافي التدفقات النقدية المستقبلية؛
- تعزز القيمة العادلة من مبادئ الحوكمة حيث عرفت الحوكمة على أنها التطبيق الفعلي للنشاط الإقتصادي والسياسي والإداري من أجل إدارة أعمال الدولة على كافة المستويات، فهي مجموعة من القوانين والقواعد والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة المؤسسة وأصحاب المصالح المرتبطة بها، وعلى رأسهم المساهمين الذين يولون أهمية للمؤسسة في إتباع سياسات

¹ - محمود ناجي، "أثر مداخل القياس المحاسبي للقيمة العادلة لاستثمارات البنوك التجارية في الأوراق المالية على ملائمة المعلومات المحاسبية"، أطروحة دكتوراه في المحاسبة، جامعة الإسكندرية، مصر، 2007، ص 20.

واضحة تتسم بالشفافية والعدالة في تعاملاتها وأدائها، ونظرا لما توفره الحوكمة من ثقة في طريقة وأسلوب تعامل إدارة المؤسسة مع أصحاب المصالح فإن القيمة العادلة تعزز من مبادئ الحوكمة، باعتبار القيمة العادلة تهدف إلى الشفافية وتقديم معلومات عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة وهذا ما يدعم الحوكمة.¹

بالإضافة إلى الأهداف السابقة، هناك بعض المبررات الموضوعية الأخرى التي زادت من الحاجة إلى تطبيق القيمة العادلة منها انهيار بعض الشركات العملاقة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا مع بداية القرن الواحد والعشرين، ويرجع ذلك إلى أساس تقييم أصول تلك الشركات الذي لم يأخذ بمبدأ القيمة العادلة بالإضافة إلى عوامل أخرى متعلقة بالإفصاح والشفافية مما أدى إلى حدوث خسائر وإفلاس المستثمرين، وقد أدى كل ذلك إلى مهاجمة المحاسبة وواضعي المعايير في الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى أثر تلك الانهيارات صادق الكونغرس الأمريكي سنة 2002 على قانون (سريان أوكسلي) يتعلق بحوكمة الشركات في إطار الإصلاح المحاسبي وحماية المستثمرين، وبذلك وجدت القيمة العادلة طريقها إلى المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما في الولايات المتحدة الأمريكية، فتم إصدار حوالي 44 معيارا محاسبيا من قبل مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي تحتوي على قياس القيمة العادلة، إلى جانب أكثر من 50 اجتماعا لمجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي خصصت للتداول حول القيمة العادلة.²

¹ - حاج قويدر قورين "أهمية القياس المحاسبي بالقيمة العادلة في ظل معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS)"، الملتقى الدولي حول دور معايير المحاسبة الدولية (IAS-IFRS-IPSAS) في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات، جامعة ورقلة، الجزائر، 25/24 نوفمبر 2014، ص ص 342-343.

² - الهادي آدم محمد إبراهيم، "تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة في سوق الخرطوم للأوراق المالية"، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة، جامعة سوهاج، القاهرة، العدد 2، 2008، ص 17.

2.3.1. قياس القيمة العادلة وفق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية:

ورد قياس القيمة العادلة في معايير المحاسبة الدولية في أكثر من معيار محاسبي، وقد عمل مجلس معايير المحاسبة الدولية على إصدار وتعديل العديد من المعايير التي تطبق القيمة العادلة وقبله لجنة معايير المحاسبة الدولية خاصة في ظل انتشار الأسواق المالية وتعقد المشاكل المحاسبية، بحيث أن التعديلات جاءت بعد الإنتقادات المترتبة عن تطبيق القيمة العادلة ومعارضة بعض المؤسسات تطبيقها نظرا لصعوبة تحديد القيمة العادلة للأصل أو الخصم محل القياس.

1.2.3.1. القيمة العادلة وفق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية:

لقد شجع مجلس معايير المحاسبة الدولية على التوسع في استخدام القيمة العادلة لتشمل عدة مواضيع سواء الأدوات المالية، الاستثمارات العقارية، الموجودات الزراعية أو المطلوبات التأمينية، لذا تطرق إلى العديد من الأسس والإرشادات للوصول إلى القيمة العادلة بالتفصيل في العديد من المعايير المحاسبية أهمها:

جدول رقم (01): أهم المعايير المحاسبية التي نصت على استخدام القيمة العادلة كبديل في

القياس المحاسبي

المعيار	المدلول الإقتصادي له	كيفية استخدام القيمة العادلة في القياس
(IAS16) الممتلكات والمصانع والمعدات	وهي أصول ملموسة محتفظ بها لأكثر من فترة، وتستخدم في إنتاج أو توريد البضائع والخدمات أو للإيجار للغير أو لأغراض إدارية.	يسجل الأصل عند التملك بالتكلفة، لكن بعد الاعتراف الأولي يجب أن يظهر بمبلغ إعادة التقييم والذي يمثل القيمة العادلة للأصل بتاريخ إعادة التقييم مطروحا منها أي إهلاك متراكم لاحق وأية خسائر لاحقة متراكمة في انخفاض القيمة، ويشترط لاستخدام هذا النموذج أن يكون بالإمكان قياس القيمة العادلة للأصل بشكل موثوق.

يقوم المستأجر بإثبات الأصل المستأجر بدفاته بالقيمة العادلة للحد الأدنى للدفعات التي ستدفع للمؤجر أو القيمة العادلة للأصل أيهما أقل.	وهي عقود مبرمة بين المؤجر والمستأجر يتم بموجبها تقديم أصل من المؤجر لاستخدامه من قبل المستأجر لفترة يتم تحديدها في العقد وبمقابل دفعات نقدية.	(IAS17) عقود الإيجار
تسجل قيمة الإيراد بالقيمة العادلة للمقابل المستلم أو القابل للإستلام، ويتم تحديد قيمة الإيراد عادة من خلال عقد البيع أو تقديم الخدمة.	وهو مجموع التدفقات الناتجة عن الأنشطة العادية للمؤسسة خلال فترة معينة، مما يولد زيادات في حقوق الملكية.	(IAS18) الإيراد
ويتم التقييم بالقيمة العادلة للإعانات الحكومية غير النقدية.	وهي مساعدات حكومية تقدم في شكل موارد للمؤسسة مقابل التزام سابق أو مستقبلي بشروط محددة تتعلق بالنشاط التشغيلي لدى المؤسسة.	(IAS20) الإعانات الحكومية
حيث نص المعيار على إلزام تسجيل استثمارات برامج منافع التقاعد بالقيمة العادلة وفي حالة الأوراق المالية القابلة للتداول فإن القيمة العادلة هي القيمة السوقية، ولكن عندما لا يتوافر تقدير للقيمة العادلة فيجب الإفصاح عن أسباب عدم استخدامها.	وهي تعاقدات تعطي بموجبها المؤسسة لموظفيها منافع عند انتهاء خدمتهم يمكن تحديدها أو تحديد مساهمة صاحب العمل .	(IAS26) المحاسبة والتقرير عن برامج منافع التقاعد
إذا توفرت للمؤسسة أسعار معلنة لمساهماتها في المؤسسات الزميلة المدرجة في البورصة يجب الإفصاح عنها بالقيمة العادلة.		(IAS28) الاستثمارات في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة
وفقا لهذا المعيار يجب على المؤسسة الإفصاح عن	وهو أي عقد يؤدي إلى نشوء	(IAS32)

المعلومات بالقيمة العادلة لكل مجموعة من مجموعة الأصول المالية والخصوم المالية، ففي حالة ما إذا كانت الأداة المالية يتم تداولها في سوق نشط فإن سعرها السوقي يمثل الأساس المناسب للقيمة العادلة، وفي عدم توفر ذلك فإن سعر آخر عملية يمثل أساسا مناسباً للقيمة العادلة بشرط عدم حدوث تغير كبير في الظروف الاقتصادية بين تاريخ حدوث العملية وتاريخ إعداد البيانات المالية، أما في حالة قيام المؤسسة بالإحتفاظ بموجودات ومطلوبات متقابلة فمن المناسب استخدام متوسط أسعار السوق كأساس لاحتساب القيم العادلة.	أصل مالي لمؤسسة ما وفي نفس الوقت نشوء التزام أو أداة حق ملكية لمؤسسة أخرى.	الأدوات المالية – العرض
وينص هذا المعيار على ضرورة اعتماد القيمة العادلة في القياس خاصة عند حساب القيمة القابلة للاسترداد .	أي الخسارة الناتجة عن انخفاض قيمة الأصل المرحلة عن قيمته القابلة للاسترداد.	(IAS36) الإنخفاض في قيمة الأصول
ووفقا لهذا المعيار إذا تم اقتناء أصل غير ملموس مقابل أصل آخر فيتم قياس الأصل المقتنى بقيمته العادلة بشرط توافر سوق نشطة لتقييمها.	وهي أصول غير نقدية قابلة للتحديد لكن ليس لها وجود مادي.	(IAS38) الأصول غير الملموسة
يمكن للمؤسسة أن تقيم عقارات التوظيف التي تحتفظ بها بعد تسجيلها الأولي بالتكلفة بقيمتها العادلة بتاريخ معين وتبعا لتغير أحوال السوق من وقت لآخر.	هي أراضي ومباني محتفظ بها من قبل المالك لتحقيق إيراد إما من عملية التأجير للغير أو من الأرباح الرأسمالية الناتجة عن ارتفاع قيمة العقار، (تستثنى العقارات التي تستخدم في النشاط العادي)	(IAS40) الاستثمارات العقارية
يجب قياس الأصل البيولوجي (مثل الماشية والأشجار المثمرة) عند الإعتراف الأولي في تاريخ	وهي جميع الحيوان والنباتات الحية التي تساهم في زيادة	(IAS41) الأصول

البيولوجية: كل ميزانية بمقدار قيمته العادلة مطروحا منها تكاليف البيع المقدرة، باستثناء الحالة التي لا يمكن تحديد قيمته العادلة بموثوقية، ويتم قياسه بالتكلفة مطروحا منها الاهتلاكات والخسائر القيمة المتراكمة	النشاط الزراعي بهدف البيع للمحاصيل أو زيادة قيمة هذه الأصول	
و يتم قياس جميع العمليات التي يتم تسويتها من خلال حقوق الملكية بالقيمة العادلة للسلع والخدمات بموثوقية، وإذا تعذر ذلك يتم القياس من خلال القيمة العادلة لسهم التي تم منحها بتاريخ الشراء.	(IFRS2) المدفوعات على أساس الأسهم وهي عمليات الدفع على أساس السهم لتسوية حقوق الملكية عند حصول المؤسسة على سلع أو خدمات.	
وتقوم المؤسسة المقتنية أو الدّامجة بتقييم الأصول والخصوم المحتملة المتعلقة بالمؤسسة المشتراة (المندمجة) بقيمتها العادلة بتاريخ الاندماج.	(IFRS3) وهو جمع مؤسسات منفصلة في وحدة إقتصادية واحدة .	إندماج الأعمال
يمكن لشركة التأمين أن تغير سياستها المحاسبية بالنسبة لعقود التأمين من اجل قوائم مالية أكثر ملائمة، وبالتالي على هذه الشركة إعادة تصنيف بعض أو كل الأصول المالية بالقيمة العادلة .	(IFRS4) وهو عقد يقبل بمقتضاه طرف (شركة التأمين) مخاطر تأمين هامة من طرف آخر (المؤمن له).	عقود التأمين
يتم قياسها بالقيمة الدفترية أو بالقيمة العادلة مطروحا منها المصاريف اللازمة لبيعها أيهما أقل.	(IFRS5) وهي أصول غير متداولة تنوي المؤسسة التخلص منها ببيعها، وعلى المؤسسة عرضها مستقلة في القوائم المالية عن باقي الأصول غير المتداولة.	(IFRS5) الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع:
يتم قياس الأصول المالية بشكل أولي بالقيمة العادلة (التكلفة مضافا لها تكاليف الشراء)، أما في حالات القياس اللاحق الذي يتم في نهاية كل دورة فإنه يتم تقسيم الأصول المالية إلى قسمين: - أصول تقاس بالتكلفة المطفأة(القيمة الصافية بعد العلاوة أو الخصم)	(IFRS9) هي عقود تؤدي إلى نشوء أصل مالي لمؤسسة ما وفي نفس الوقت نشوء التزام مالي أو أداة حق لمؤسسة أخرى.	(IFRS9) الأدوات المالية

- أصول تقاس بالقيمة العادلة حيث تقاس باقي الأدوات المالية (الملكية والمشتقات والدين) بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة في الأرباح والخسائر السنوية.		
ويهدف إلى: - تعريف القيمة العادلة؛ - تحديد إطار مفاهيمي واحد للمعايير الدولية لقياس القيمة العادلة؛ - تحديد متطلبات الإفصاح عن القياس القيمة العادلة.	يتناول قياس القيمة العادلة للأصول والالتزامات والإفصاح عنها	(IFRS13) قياس القيمة العادلة

المصدر: من إعداد الباحث، بالإعتماد على المرجع: محمد أبو نصار وجمعة حميدات، مرجع سابق.

مما سبق، نستنتج أنه جل المعايير المحاسبية التي تم إصدارها نصت على استخدام القيمة العادلة في عملية القياس المحاسبي، لكن لم يكن هناك تنسيق بين هذه المعايير فبعض المعايير تضمنت إرشادات محدودة حول كيفية استخدام القيمة العادلة في القياس في حين تضمنت معايير أخرى إرشادات موسعة نوعاً ما مما أحدث غموض لدى الأطراف أو المؤسسات المطالبة بذلك، وهذا ما أجبر بالهيئات المحاسبية المعنية بإصدار معيار خاص بالقيمة العادلة (IFRS13) لمعالجة هذا المشكل وتوحيد عملية القياس بالقيمة العادلة ضمن كافة المعايير.

2.2.3.1. القيمة العادلة وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS13) :

يعتبر معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (13) من المعايير الحديثة والذي يتناول قياس القيمة العادلة الأصول والالتزامات والإفصاح عن قياس القيمة العادلة، وتزداد أهمية هذا المعيار مع التوجه المتزايد نحو مفهوم القيمة العادلة وبشكل مستمر، وقد كانت معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية قبل صدور هذا المعيار تحتوي على متطلبات متباينة لقياس القيمة العادلة للأصول والالتزامات

والإفصاح عنها، مما أدى إلى عدم الاتساق في الممارسات المتعلقة بقياس القيمة العادلة والإفصاح عنها مما يؤدي إلى تخفيض قابلية المعلومات الواردة في التقارير المالية للمقارنة.

وجاء المعيار كمشروع مشترك بين مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) لتطوير متطلبات عامة لقياس القيمة العادلة والإفصاح عن المعلومات المتعلقة بقياس القيمة العادلة، وبدأ سريان مفعول هذا المعيار اعتباراً من تاريخ 2013/1/1، ويهدف معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS13) إلى:

- تعريف القيمة العادلة؛
 - تحديد إطار مفاهيمي واحد للمعايير الدولية لقياس القيمة العادلة؛
 - تحديد متطلبات الإفصاح عن القياس القيمة العادلة.
- ويتم تطبيق هذا المعيار عندما تتطلب أو تسمح معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية الأخرى بقياس القيمة العادلة أو الإفصاح عنها للأصول والالتزامات المالية بشكل أساس والتي تقاس بالقيمة العادلة، ولا ينطبق هذا المعيار على قياس القيمة العادلة لما يلي:¹
- عمليات المدفوعات على أساس الأسهم والتي تقع ضمن نطاق IFRS2؛
 - عمليات عقود الإيجار والتي تخضع لنطاق المعيار IAS17؛
 - المقاييس التي تشابه القيمة العادلة لكنها ليست بقيمة عادلة مثل صافي القيمة القابلة للتحقق ضمن معيار المخزون IAS2 أو القيمة من الاستخدام التي تقع ضمن نطاق معيار الإنخفاض في قيمة الموجودات IAS36.

¹ - محمد أبو نصار وجمعة حميدات، مرجع سابق، ص ص 821-822.

3.3.1. طرق وتقنيات التقييم بالقيمة العادلة:

تعد تقنيات وطرق قياس القيمة العادلة من المحاور الجوهرية الجديرة بالاهتمام لأنها تؤثر في مصداقية تقديرات القيمة العادلة التي يتم التوصل إليها، إضافة إلى زيادة الاتساق والقابلية للمقارنة في مقاييس القيمة العادلة والإفصاحات ذات الصلة، وفيما يلي أهم الطرق والتقنيات المستعملة في قياس القيمة العادلة:

1.3.3.1. مداخل التقييم بالقيمة العادلة:

- حدد مجلس معايير المحاسبة الدولية ثلاثة مداخل لتحديد القيمة العادلة تتمثل في الآتي:
- أولاً/ مدخل السوق:** ويعتمد على استخدام الأسعار المعلنة بالسوق، بالإضافة إلى المعلومات التي يتم الحصول عليها من تعاملات السوق المتعلقة بأصول وخصوم مماثلة، ومن أمثلتها:¹
- المضاعفات المستخرجة من مجموعة مقارنات؛
 - التسعير باستخدام المصفوفة وتستخدم لتقييم المديونيات من الأوراق المالية.
- ثانياً/ مدخل النتيجة "الدخل":** ويقوم على تقدير القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية المستقبلية أو الدخل والمصاريف التي يتوقع الحصول عليها من الأصل موضوع التقييم وحسب توقعات السوق.
- يقوم هذا المدخل على تحويل المبالغ المستقبلية (التدفق النقدي أو الدخل والمصاريف) إلى قيمة أو مبلغ واحد مخصص، وعند استخدام هذا المدخل فإن قياس القيمة العادلة تعكس التوقعات السوقية الحالية حول المبالغ المستقبلية المقدرة، ويشمل مدخل الدخل ما يلي:²
- أسلوب القيمة الحالية؛

¹ - FASB, Fair Value Measurements, SFAS No 157, 2008, pp 18-20. (www.fasb.org/st)

² - محمد أبو نصار وجمعة حميدات، مرجع سابق، ص 828.

- نماذج تسعير الخيارات مثل بلاك وتشولز، وتقوم هذه النماذج على دمج مفهوم القيمة الحالية والقيمة الزمنية والضمنية لعقد الخيار؛

- طريقة فائض الأرباح السنوية وهي مستخدمة لقياس القيمة العادلة لبعض الأصول غير الملموسة مثل تكاليف البحوث والتطوير.

ثالثاً/ مدخل التكلفة: يعتمد فيها على تحديد التكلفة الجارية لاستبدال الأصل بعد تسويتها بسبب عوامل التقادم، حيث يتم قياس الأصل بتكلفة اقتناء أصل بديل بطاقة مشابهة للأصل الموجود بالمؤسسة في تاريخ القياس.

كما أكد مجلس معايير المحاسبة الدولية على أنه في حالة تطبيق أحد المداخل السابقة فإنه يجب مراعاة الآتي:¹

- الثبات في تطبيق المدخل المختار؛
- تعظيم المدخلات السوقية وتدنية المدخلات من تقديرات المؤسسة بغض النظر عن المدخل المتبع لتقدير القيمة العادلة.
- قد يكون من الملائم في بعض الأحيان استخدام أكثر من أسلوب لقياس القيمة العادلة لنفس العنصر ثم المفاضلة بين القيم الناتجة، مثل المعدات المحتفظ بها بغرض الاستخدام فيمكن استخدام مدخل السوق ومدخل التكلفة.

¹ - إيمان محمد سعد الدين، مرجع سابق، ص 17.

2.3.3.1. طرق التقييم بالقيمة العادلة:

أشار مجلس المحاسبة الدولية في معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 13 إلى التسلسل الهرمي للمدخلات المستخدمة في تقنيات التقييم وصنفها إلى ثلاث مستويات كالآتي:¹

أولاً/ المستوى الأول للمدخلات: وفيه يتم اعتبار مدخلات السوق هي الأسعار التي يتم تداولها في السوق النشطة للأصول أو الخصوم المماثلة للأصول أو الخصوم التي تمتلكها المؤسسة، ويمكن للمؤسسة الوصول لهذا السوق في تاريخ القياس، ويعتبر السعر المعلن في السوق النشطة مرجعاً أكثر موثوقية لقياس القيمة العادلة دون الحاجة لتعديله.

ومما هو جدير بالذكر أن السوق النشطة يجب أن يتوفر فيها الخصائص التالية:

- أن تكون الأسعار معلنة ودورية ومتاحة للجمهور؛

- تماثل جميع الأصناف التي يمكن التعامل فيها؛

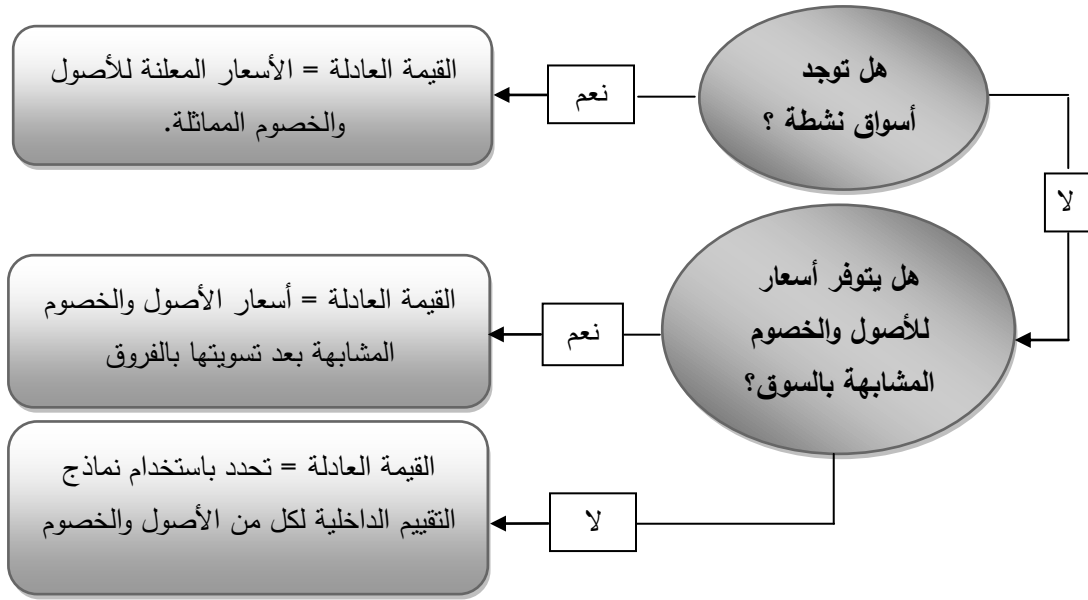
- تواجد البائعين والمشتريين الراغبين بإرادة حرة في إتمام الصفقة.

ثانياً/ المستوى الثاني للمدخلات: ويتمثل في مدخلات السوق التي تعكس الأسعار المعلنة في أسواق غير نشطة للأصول أو الخصوم المشابهة في جميع الأسواق بعد تسويتها بالفروق الناتجة عن عدم تطابق الأصول والخصوم، ويمكن تحديد هذه القيمة من خلال الملاحظة للأصل أو الخصم إما بشكل مباشر أو غير مباشر.

¹ - محمد أبو نصار وجمعة حميدات، مرجع سابق، ص 825 - 826.

ثالثاً/ المستوى الثالث للمدخلات: وتعني عدم توفر مدخلات بالسوق قابلة للمقارنة مع الأصول والخصوم الحالية الخاصة بالمؤسسة، وهنا تركز طريقة التقييم بدرجة كبيرة على التقديرات المحاسبية والإجتهادات الشخصية لإدارة المؤسسة.

شكل رقم (1): مخطط مدخلات القيمة العادلة.



المصدر: من إعداد الباحث.

نستنتج مما سبق، أنه يمكن قياس القيمة العادلة كما يلي:

- يعتبر السعر المحدد في سوق نشط أفضل مقياس للقيمة العادلة؛
- إذا لم يتوفر ذلك يتم تقدير ما إذا كانت القيمة الدفترية قريبة من القيمة العادلة، وخاصة العناصر المتعلقة بالذمم المدينة والدائنة والأدوات المالية ذات معدل الفائدة المتغير؛
- كما قد تستخدم طرق أخرى لقياس القيمة العادلة مثل خدمات التسعير من جهة خارجية، نماذج التسعير الداخلية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة.

4.3.1. الإطار التطبيقي للقيمة العادلة:

بينت معايير المحاسبة والإبلاغ المالي بعض الأصناف التي تخضع للقياس باستخدام القيمة العادلة، كما تطرقت إلى أهم المعالجات المحاسبية الناتجة عن عملية التقييم، وفيما يلي أهم الأصناف المقاسة بالقيمة العادلة وأبرز المعالجات المحاسبية الناتجة عن ذلك.

1.4.3.1. الأصناف المقاسة بالقيمة العادلة:

لقد تناول معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS13) قياس بعض الأصول والخصوم وكذا أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة، وبموجب هذا المعيار تفترض بأن عمليات بيع أو اقتناء الأصل أو تحويل الإلتزام تتم في السوق الرئيسي أو الأولي وهو السوق الذي يتم التعامل فيه بحجم عال، والقيمة العادلة تمثل السعر في ذلك السوق سواء كانت مشاهدة ومعلنة بشكل مباشر أو تم تقديرها باستخدام وسائل تقييم أخرى.

وفي ظل غياب السوق الأولي، يتم اللجوء إلى السوق الأفضل وهو أكثر سوق مواتي أو ملائم لتحديد قيمة الأصل أو الإلتزام حيث يعظم القيمة التي يمكن أن تستلم من عملية بيع الأصل أو يخفض المبلغ الذي يمكن أن يدفع إلى أدنى قيمة لسداد الإلتزام مع الأخذ بعين الاعتبار تكاليف إجراء العملية وتكاليف التحويل.¹

أولا/ قياس الأصول غير المالية: عند تحديد القيمة العادلة للأصول غير المالية (أصول غير متداول ملموسة) يأخذ في الحسبان قدرة المشاركين في السوق على توليد منافع إقتصادية من خلال استعمال الأصل في أعلى وأفضل استخدام أو من خلال بيعه الأصل إلى آخرين في السوق والذين يستخدمه

¹ - محمد أبو نصار وجمعة حميدات، مرجع سابق، ص 823.

بنفس الشكل، واستعمال الأصل غير المالي في أعلى وأفضل استعمال يأخذ بعين الاعتبار تحقق العوامل التالية:¹

- إمكانية الإستخدام الفعلي للأصل، وبالتالي توفر الخصائص المادية للأصل عند تسعيره؛
 - الترخيص القانوني للإستخدام متاح، أي الأخذ بعين الاعتبار أية قيود قانونية على استخدام الأصل، حيث تختلف التشريعات لاختلاف المناطق؛
 - توفر الجدوى المالية من استخدام الأصل، حيث يتم الأخذ بعين الاعتبار فيما إذا كان استخدام الأصل الذي تتوفر بها مكانيان الإستخدام الفعلي والقانوني سيولد دخل أو تدفقات نقدية.
- ثانيا/ قياس الأصول المالية: بعد الإعتراف الأولي للأصول المالية يتم إعادة تقييم تلك الأصول في تواريخ لاحقة بالقيمة العادلة أو التكلفة وفقا لنوع الأصل، فجميع الأصول المالية تقيم بالقيمة العادلة مع الإعتراف بفروقات التغير في القيمة العادلة ضمن حقوق الملكية بالميزانية، وتستمر المؤسسة في ذلك حتى يتم إلغاء الإعتراف بالأصل المالي عندها يتم تحويل رصيد الربح أو الخسارة المتراكم والمدرج ضمن حقوق الملكية إلى بيان الدخل (النتيجة)، ويستثنى من الأصول المالية السابقة الأصول المالية المحتفظ بها حتى الإستحقاق حيث يتم إعادة قياسها بالتكلفة المطفأة.

ثالثا/ قياس الخصوم وأدوات حقوق الملكية: يرتكز قياس القيمة العادلة للخصوم وأدوات حقوق الملكية على فرضية أن الخصم أو حق الملكية سوف يتم تحويله إلى المشارك في السوق في تاريخ القياس على أن يبقى الخصم مستحقا والتحويل مطلوب للوفاء بالالتزام، فالخصم لا يتم تسديده بالمقابل ولا يتم إطفائه بتاريخ القياس، كما أن أداة حق الملكية تبقى مستحقة وأن التحويل يكون على مستوى الحقوق والالتزامات المرتبطة بها فحق الملكية في هذه الحالة لا يتم إلغاؤه أو إطفائه بتاريخ القياس، في حالة

¹ - محمد أبو نصار وجمعة حميدات، مرجع سابق، ص 824.

ما لم يتوفر سعر معروض لتحويل خصم أو أداة حق ملكية مماثلة للخصم أو أداة حق الملكية محل التقييم وكان هناك خصم أو أداة حق ملكية مماثلة محتفظ بها من طرف آخر كأصل تقوم المؤسسة بقياس القيمة العادلة للعناصر محل التقييم من خلال منظور المشاركين في السوق والذين يحتفظون بالعناصر المماثلة كأصول، أما إذا لم يتوفر ذلك فتعتمد المؤسسة في تحديد القيمة العادلة على تقنيات التقييم المتاحة.¹

نستنتج مما سبق، أن عملية القياس بالقيمة العادلة تتطلب الشروط التالية:

- على المؤسسة أن تأخذ بعين الاعتبار خصائص الأصل أو الإلتزام المراد قياسه بالقيمة العادلة، كما يأخذها المشاركون في السوق في عملية تسعير الأصل أو الإلتزام في تاريخ القياس، (مثل شروط وموقع الأصل أو الإلتزام وأي محددات تتعلق بعملية بيع الأصل أو استعماله)؛
- أن تتم بشكل طبيعي ومنتظم وفي ظل ظروف السوق بتاريخ إجراء عملية التقييم؛
- أن تتم من خلال السوق الرئيسي للأصل أو سوق مماثل له؛
- أن عملية قياس الأصول غير المالية تأخذ في الحسبان الاستعمال العالي والأفضل للأصل؛
- أن عملية قياس الأصول والإلتزامات المالية وأدوات حقوق الملكية تتم بين المشاركين في تاريخ إجراء القياس من دون تسوية أو إبطاء في عملية التسوية.

¹ - أحمد محمد نور، "مبادئ المحاسبة المالية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 66.

2.4.3.1. المعالجات المحاسبية المترتبة عن تطبيق القيمة العادلة:

من خلال معايير المحاسبة الدولية التي نصت على تطبيق القيمة العادلة نجد أن أهم المعالجات التي اقترحتها تتعلق بخسائر القيمة وإعادة التقييم، حيث يتم إجراؤها بانتظام لكي لا تبتعد القيمة المحاسبية الصافية عن القيمة العادلة .

أولا/ معالجة خسائر القيمة: تعرف خسائر القيمة بأنها تقدير للنقص الذي يمكن أن تتعرض له أصول أو موجودات المؤسسة من جراء أحداث خارجية أو داخلية بما يجعل مبلغها القابل للإسترداد أقل من قيمتها المحاسبية الصافية، وتعرف القيمة القابلة للإسترداد بأنها عبارة عن القيمة العادلة للأصل مطروحا منها تكاليف البيع أو القيمة قيد الاستعمال أيهما أعلى.

ففي تاريخ كل ميزانية يجب على المؤسسة تقييم ما إذا كان هناك أي مؤشر على انخفاض مادي في قيمة أي من الأصول لديها، إذا وجد هناك مؤشرات لذلك على المؤسسة بتقدير المبلغ القابل لاسترداد للأصل الذي حصل به الإنخفاض، وهناك عدة مؤشرات تعتبر كأساس لتحديد مدى وجود انخفاض في قيمة الأصول، وتتمثل المؤشرات الخارجية في:¹

- انخفاض قيمة الأصل في السوق؛
- حدوث تغييرات مهمة في البيئة التقنية أو التجارية أو القانونية أو الإقتصادية التي تعمل فيها المؤسسة؛

- ارتفاع كبير في معدلات الفائدة أو في معدل العائد على الإستثمار الأمر الذي قد يؤثر على سعر الخصم المستخدم في تحديد القيمة قيد الإستعمال للأصل.

¹ - محمد أبو نصار وجمعة حميدات، مرجع سابق، ص ص 503 - 504.

أما المؤشرات الداخلية فتتمثل في:

- تلف الأصل أو عدم صلاحيته للإستخدام؛
 - وجود خطط لإيقاف أو إعادة هيكلة العمليات التي ينتمي لها الأصل؛
 - إعادة تقييم عمر الأصل الإنتاجي على أنه محدد بدلا من كونه غير محدد؛
- وفي حالة عدم وجود أو عدم وجود مؤشر لتدني قيمة الأصول يجب على المؤسسة القيام دائما وبشكل سنوي باختبار التدني للبنود التالية:
- الأصل غير الملموس والذي ليس له عمر إنتاجي محدد؛
 - الأصل غير الملموس غير المتاح للإستخدام؛
 - قيمة الشهرة الناتجة عن عملية إندماج الأعمال.
- عند تحديد الانخفاض في القيمة (تدني خسائر القيمة) يجب تخفيض المبلغ المسجل للأصل بمقدار الإنخفاض في قيمة الأصل، ويتم الإعتراف بمقدار الإنخفاض كخسارة انخفاض قيمة الأصول ضمن قائمة الدخل كما تطرح منه الإهلاكات.
- من الواضح أن تحديد القيمة القابلة للإسترداد يطرح الكثير من المشاكل التقنية التي تجعل تطبيق مفهوم القيمة العادلة صعبا إلا في البيئة المتطورة والمتميزة بوجود أسواق فعالة وذات شفافية، كما أن هناك بعض الأصول ليس لها أسواق مما يجعل معرفة القيمة السوقية لها أمرا صعبا.

ثانيا/ معالجة عملية إعادة التقييم: إن عملية إعادة تقييم التثبيتات التي تم تقييمها عند حيازتها بتكلفتها الأصلية هي معالجة مرخص بها حسب معيار المحاسبة الدولية IAS 16 "الممتلكات والمعدات والمصانع"، حيث نص على ما يلي:¹

- وتتمثل عملية إعادة التقييم في قياس الأصول بالقيمة العادلة محل القيمة المحاسبية الصافية، وتشمل عملية التقييم كل الأصول الثابتة وبتاريخ عملية إعادة التقييم وتكون العملية مبنية على أدلة معتمدة على السوق وتحدد من خلال خبراء التقييم، وفي حالة عدم القدرة على تحديد القيمة العادلة بسبب الطبيعة المتخصصة لتلك الأصول أو بسبب ندرة بيع تلك الأصول يتم عندها تقدير القيمة العادلة من خلال مدخل الدخل أو من القيمة الإستبدالية بعد الإهلاك.
- تتم عملية إعادة التقييم بشكل سنوي في حالة وجود اختلاف جوهري أو كبير بين القيمة العادلة والقيمة المحاسبية الصافية، أما إذا كان هذا الاختلاف غير جوهري فيتم إعادة التقييم كل ثلاث إلى خمس سنوات ويعتبر ذلك كافيا، ويتم إهلاك الأصول المعاد تقييمها بنفس أسلوب الإهلاك المستخدم في حالة نموذج التكلفة للأصل.
- عند تبني المؤسسة نموذج إعادة التقييم لقياس أحد الأصول الثابتة يجري تعديل الأصل بتاريخ إعادة التقييم بأحد الطريقتين التاليتين:

ط¹/ يعاد احتساب مجمع الإهلاك في ضوء التغير في قيمة الأصل المعاد تقييمه، وتصبح القيمة الرحلة للأصل مساوية لمبلغ إعادة التقييم؛

ط²/ إلغاء مجمع الإهلاك وتعديل رصيد حساب الأصل زيادة أو نقصانا لتصبح مساوية لقيمة إعادة التقييم.

¹ - محمد أبو نصار وجمعة حميدات، مرجع سابق، ص ص 242 - 243.

- إذا نتج عن إعادة التقييم لأول مرة ارتفاع في قيمة الأصل عن قيمته المثبتة قبل التقييم فإن مبلغ الزيادة يظهر ضمن حقوق الملكية تحت بند "فائض إعادة التقييم"، أما إذا كان مبلغ فائض إعادة التقييم يتعلق ببند كان سابقا قد أعيد تقييمه ونتج عن ذلك انخفاض في القيمة وكان قد تم تسجيله كمصروف ففي هذه الحالة يسجل فائض إعادة التقييم الجديد كدخل (إيراد) وبالقدر الذي يساوي ما سبق .

- إذا نتج عن إعادة التقييم لأول مرة انخفاض في القيمة يسجل هذا الإنخفاض كمصروف (خسائر التدني)، ولكن في حالة وجود فائض إعادة التقييم لنفس الأصل تم تكوينه في الفترات السابقة فيتم عمل مقاصة لمبلغ الإنخفاض في القيمة وذلك بحدود قيمة فائض إعادة التقييم.

- لا يجوز تحويل رصيد فائض إعادة التقييم إلى حساب النتيجة، لكن يمكن تحويله إلى حساب الإحتياطيات وذلك في حالة التنازل عن الأصل المعاد تقييمه في الفترات السابقة.

5.3.1. مزايا وعيوب استخدام القيمة العادلة:

أدى ظهور مبدأ القيمة العادلة في بدايته إلى فتح نقاش في الوسط المحاسبي والمالي حول مزايا وعيوب استخدامه، فرغم ظهوره في البداية كبديل لمعالجة نقائص التكلفة التاريخية التي تفتقد لخاصية الملائمة والقابلية للمقارنة إلا أن مبدأ القمة العادلة مثله مثل باقي بدائل القياس المحاسبي اتسم ببعض العيوب التي تقلل من مصداقيته.

1.5.3.1. مزايا استخدام القيمة العادلة:

جاء استخدام القيمة العادلة كبديل أفضل لمعالجة النقائص التي جاءت بها التكلفة التاريخية من جهة ومن أجل تطوير عملية القياس المحاسبي وتحسين جودة مخرجاته من جهة أخرى، ومن أهم المزايا نذكر:¹

- تعكس القيمة العادلة واقع المؤسسة الإقتصادي وهي أقرب للتعبير العادل للقوائم المالية عن المركز المالي ونتيجة الأعمال والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق الملكية؛
- يتفق تطبيق القيمة العادلة مع مفهوم المحافظة على رأس المال؛
- يراعي مبدأ القيمة العادلة تغيرات القوة الشرائية للنقود؛
- يعد استخدام القيمة العادلة أكثر ملائمة لاتخاذ القرارات وإجراء التحليلات المالية وأساساً أفضل للتنبؤات بنتائج الأعمال والتدفقات النقدية؛
- تساعد المعلومات المبنية على أساس القيمة العادلة في إجراء المقارنة بين المؤسسات المتشابهة والتي تستخدم القيمة العادلة؛
- تساعد القيمة العادلة المستثمرين على التنبؤ بالقيمة المستقبلية للمؤسسة.

¹ - جميل حسن النجار، " أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على موثوقية وملاءمة معلومات القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الفلسطينية"، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 9، العدد 3، 2013، ص 469.

2.5.3.1. عيوب استخدام القيمة العادلة:

وعلى الرغم من المزايا السابق ذكرها لاستخدام القيمة العادلة، إلا أن اعتماد القيمة العادلة في القياس لم يقدم برنامجا متكاملًا للاعتراف والقياس والإفصاح المحاسبي، ومن ثم لازالت القيمة العادلة تواجه انتقادات عديدة على أساس عدم ملائمتها، ومن أهم هذه الانتقادات نجد:¹

- إن تحديد القيمة العادلة والاعتراف بها ينطويان على قدر كبير من عنصر التحيز الشخصي وإتباع أسس قياس متباينة؛
 - هناك الكثير من الإستثمارات ليس لها أسعار سوقية ويعتمد على قياسها بالتكلفة التاريخية؛
 - إن تطبيق القيمة العادلة فيما يتعلق بالإستثمارات تعد معقدة وذات طرق وقياس مختلفة، منها ما يتعلق برغبة المؤسسة في الإحتفاظ بالإستثمارات ومنها ما يتعلق بموضوع تقدير القيمة العادلة وفي ظل مفاهيم مالية معقدة؛
 - يعتبر مبدأ القيمة العادلة حركة راديكالية في المفاهيم المحاسبية ولا يستند إلى مبررات محاسبية؛
 - قد تختلف التقديرات من قبل المقدرين مما يفقد القيمة المقدرة الثقة والدقة المطلوبة، كما قد تزيد تكاليف تقدير القيمة العادلة عن المنافع المرجوة منها.
- نستنتج مما سبق، أنه لا يوجد اتفاق حتى الآن بين المنظمات المهنية للمحاسبة حول تعريف موحد لمفهوم القيمة العادلة ولا طريقة موحدة لقياسها وبسهل تطبيقها من الناحية العملية.

¹ - حواس صلاح، "التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية"، دكتوراه دولة، جامعة الجزائر، 2008، ص 116 - 117.

خلاصة الفصل:

لقد تطرقنا في هذا الفصل إلى الإطار المفاهيمي للقياس المحاسبي، واستنتجنا أن القياس هو جوهر المحاسبة وبدون فهم ما يقاس وكيفية القياس يستحيل الفهم الكامل والصحيح للمحاسبة، والقياس المحاسبي هو القياس الكمي والتقدي للأحداث المالية الخاصة بنشاط المؤسسة حيث يشمل هذا القياس التسجيل والتبويب والترحيل ثم تلخيص تلك العمليات في صورتها النهائية.

القياس الموضوعي هو القياس القابل للتحقق أي أنه يستند إلى عناصر مثبتة وأدلة صحيحة وخال من التحيز الشخصي للقائم بعملية القياس، كما يراعي القيود المتحركة في ذلك كقيد الموضوعية وقيد عدم التأكد ويقوم بتطبيق المبادئ المحاسبية للقياس كمبدأ التكلفة التاريخية، مبدأ تحقيق الإيراد، مبدأ المقابلة ومبدأ الإفصاح التام.

ورغم أن مبدأ التكلفة التاريخية الذي يعتبر كأساس لعملية القياس نظرا لتوافقه مع الكثير من المبادئ والفروض المحاسبية إلا أن هناك جملة من الانتقادات التي وجهت له بسبب تجاهله لبعض الفروض كفرض ثبات وحدة النقد أو اشتراطه مقابلة إيرادات ممثلة بالقيمة الجارية مع مصروفات مقيمة بالتكلفة التاريخية مما ينتج عنه حالة عدم التجانس، كل هذا وغيره أدى إلى ظهور بعض المشاكل المحاسبية والتي أدت بأصحاب المهنة إلى التفكير لإيجاد الحلول الممكنة لذلك.

ومن هنا نشأت لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB) سنة 1973 والتي تحولت فيما بعد إلى مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) حيث قامت بإصدار المعايير المحاسبية الدولية (IAS) ومعايير التقارير المالية الدولية (IFRS) والتي تضمنت قواعد وأسس تضبط الأعمال والتصرفات والإجراءات المحاسبية، وتضع دليلا لكيفية تنفيذ المعالجات المحاسبية، كما تطرقت بعض المعايير

لمعالجة بعض مشاكل القياس المحاسبي وبيّنت في مضمونها على إمكانية استخدام القيمة العادلة كبديل لمبدأ التكلفة التاريخية ، لكنها لم تكن هذه المعايير متناسقة من حيث كيفية القياس والإفصاح باستخدام القيمة العادلة، لذا تم إصدار معيار جديد يزيل هذا الغموض والتعارض بين المعايير حيث اصدر المعيار (IFRS13) الخاص بقياس القيمة العادلة، وبدأ العمل به اعتبارا من 2013/1/1، وقد وضح مفهوم القيمة العادلة ووحدة الإطار المفاهيمي للمعايير الخاصة بالقيمة العادلة كما حدد متطلبات الإفصاح عن القيمة العادلة، وهذا ما سنتطرق له في الفصل الثاني.

الفصل الثاني:

وظيفة الإفصاح في المحاسبة

2. وظيفة الإفصاح في المحاسبة

تمهيد:

يرتبط تزايد أهمية مبدأ الإفصاح عن المعلومات في البيانات المالية المنشورة بالتحول التاريخي الذي حدث لمهنة المحاسبة، حيث بقيت المحاسبة حقبة من الزمن أداة لتسجيل العمليات الاقتصادية وتلخيصها وعرضها في تقارير تتضمن الوقائع الاقتصادية بهدف تقديمها للإدارة أو أصحاب المشروع بصورة سنوية، وتحولت المحاسبة منذ بداية الستينات عما يطلق عليه الباحثون مدخل الملكية إلى ما يعرف بمدخل المستخدمين إذ كان الإفصاح وليد الانفصال بين الملكية والإدارة، حيث كانت الميزانية العمومية تمثل القائمة الرئيسية التي يستخدمها المحاسب كأداة للتقرير المالي وقد صاحب الميزانية قائمة جدول النتائج التي مكنت إدارة المشروع من اتخاذ القرارات بمرونة أكبر، وأعطت المجتمع المالي فكرة أكثر بساطة عن نشاط المشروع ومركزه المالي.

وتعد مرحلة ما بعد الكساد العالمي من أكثر المراحل تأثيرا على الإفصاح، حيث واجهت مهنة المحاسبة تحديا كبيرا في صياغة الإطار النظري الذي يحكم الممارسات المحاسبية وأنواع التقارير المالية مما انعكس بدوره على تطور مضمون الإفصاح المحاسبي، لكن بعد ذلك سعت الهيئات المحاسبية الدولية إلى البحث عن مبادئ محاسبية مقبولة حتى تكون أساسا للإفصاح المحاسبي، ففي سنة 1933 أكد المعهد الأمريكي للمحاسبين على ضرورة التزام مهنة المحاسبة بمبدأ الإفصاح الشامل.

أصبح الحصول على المعلومات وسهولة وحرية تداولها ومصادقيتها من القضايا المهمة في العصر الحالي، وهو ما دعم مفهوم الإفصاح واعتبر كمطلب جوهري في مجال المال والأعمال من أجل المزيد من الشفافية والمصادقية في المعلومات المتحصل عليها وإتاحتها لكل الأطراف المستفيدة منها، حيث يمكن القول بأن من الأسباب الهامة لحدوث انهيار الكثير من المؤسسات الاقتصادية هو عدم تطبيق المبادئ المحاسبية ونقص الإفصاح والشفافية وعدم إظهار المعلومات الحقيقية التي تعبر عن الأوضاع المالية لهذه الوحدات الاقتصادية، وقد انعكس ذلك في مجموعة من الآثار السلبية أهمها فقدان الثقة في المعلومات المحاسبية وبالتالي فقدان هذه المعلومات لأهم عناصرها ألا وهي جودتها، وسنتطرق من خلال هذا الفصل إلى ثلاث مباحث هي:

- الإطار المفاهيمي للإفصاح المحاسبي؛
- متطلبات التوسع في الإفصاح المحاسبي ومعوقاته؛
- الإفصاح عن القيمة العادلة وفق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية.

1.2. الإطار المفاهيمي للإفصاح المحاسبي:

يعد الإفصاح المحاسبي من أهم الوظائف المحاسبية التي تلعب دورا هاما في إبراز قيمة ومنفعة البيانات والمعلومات المحاسبية التي تظهر في القوائم المالية والتي تستخدم في اتخاذ قرارات مختلفة من إستثمار وتمويل وغيرهما، كما يساهم في تحقيق فاعلية وكفاءة استغلال الموارد الإقتصادية المتاحة للمؤسسة.

1.1.2. ماهية الإفصاح المحاسبي:

تختلف وجهات النظر حول مفهوم وحدود الإفصاح عن المعلومات الواجب توفرها في التقارير المالية وذلك نتيجة لاختلاف مصادر الأطراف المستفيدة من هذه المعلومات، فمثلا يختلف مفهوم الإفصاح عند معدي القوائم المالية عن مفهومه لدى مدقق الحسابات والمستثمرين والمساهمين المستخدمين له، وقد لا تتفق وجهة نظر هؤلاء مع الجهات الرقابية والمهنية كالبنوك المركزية وهيئات الأوراق المالية والهيئات المحاسبية المهنية.

1.1.1.2. الجذور التاريخية لمفهوم الإفصاح:

تعود الجذور التاريخية الحديثة لمفهوم الإفصاح إلى بدايات تأسيس الشركات المساهمة العامة في القرن التاسع عشر وانفصال الملكية عن الإدارة والقبول بمفهوم المسؤولية المحدودة للشركاء، مما تطلب حينذاك سن تشريعات وقوانين لهذه الشركات وإلزامها بتدقيق بياناتها المالية من قبل مدقق حسابات خارجي مستقل ومحاييد ومن ثم إلزامها بنشر قوائمها المالية بصفة دورية، ويمكن القول أن قانون الشركات البريطاني الذي صدر سنة 1844 كان الأسبق من حيث فرض التدقيق الخارجي الذي كان يكتمل بإصدار شهادة المدقق بصحة وحقيقة البيانات المالية، والذي ألزم الشركات بنشر القوائم المالية

والتقرير عن نتائج الأعمال والمراكز المالية حتى يستفيد الذين يطلعون على البيانات المالية المنشورة في اتخاذ القرارات الاقتصادية في مجالات الإستثمار والإقراض، وفي غياب التشريعات التي تحدد شروط الإفصاح وكمية ونوعية البيانات المالية المفصح عنها آنذاك فقد كان الإفصاح محكوما برغبات الإدارة التي كانت تفصح فقط عن معلومات تنتقيها، وقد تتجاهل نشر معلومات هامة بسبب اعتقادها أن النشر يضر بمصالح الشركة ويستفيد منه المنافسون، ومنذ إنشاء لجنة تداول الأوراق المالية الأمريكية (SEC) سنة 1934 وهي تصدر تعليماتها للشركات المدرجة في البورصة الأمريكية بالتقيد بالإفصاح عن بياناتها المالية، كما أن معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي (AICPA) أكد على ضرورة التقيد بمبدأي الإفصاح الكامل والثبات في إتباع النسق عند إعداد ونشر البيانات المالية، كما حصل تطور هام في مسيرة الإفصاح عن المعلومات في ميزانيات البنوك الأمريكية عندما أصدر الكونغرس الأمريكي تشريعا سنة 1974 ألزم فيه المصارف التجارية بالخضوع للتشريعات والأنظمة التي تصدرها بهذا الخصوص هيئة الأوراق المالية الأمريكية من حيث شروط وقواعد الإفصاح عن المعلومات المطبقة على الشركات المساهمة الأخرى المدرجة في البورصة.¹

ويعد الإفصاح المحاسبي من أهم الممارسات المحاسبية التي تأثرت بالمتغيرات البيئية الجديدة والعولمة، حيث أنه من المواضيع الحيوية والمهمة التي تلقى اهتماما كبيرا ومتزايدا في السنوات الأخيرة خاصة بعد حدوث الأزمات المالية الكبرى في العالم وانهار العديد من المؤسسات العالمية مثل شركة (Enron) الأمريكية سنة 2001 وما تبعه من انهيارات لمؤسسات كبرى.

¹ - محمد مطر، موسى السويطي، (2008)، مرجع سابق، ص 340 - 342.

2.1.1.2. مفهوم الإفصاح المحاسبي:

تختلف وجهات النظر حول مفهوم الإفصاح عن المعلومات الواجب تقديمها في القوائم المالية، وذلك بسبب اختلاف وجهات نظر الأطراف المستفيدة من عملية الإفصاح وتعارض مصالحها، الأمر الذي يؤدي إلى صعوبة التوفيق بين رغبات واحتياجات كل طرف من هذه الأطراف حول الحد الأدنى من الإفصاح المطلوب الذي يلبي ويحقق المصالح الرئيسية لتلك الأطراف.

والإفصاح لغة هو "الكشف عن الشيء وبيانه" ويهدف الإفصاح إلى تمييز الظاهرة موضع الدراسة وتوضيح معالمها بشكل يسهل معه فهم المعنى المقصود، كما يفيد في تحديد الاتجاهات الرئيسية التي لها أهمية نظرا لتزايد الطلب عليها من قبل مختلف المستخدمين.¹

وكان موننتز (Moontiz) من أوائل الباحثين الذين تعرضوا لمفهوم الإفصاح المناسب وذلك في دراسته الصادرة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين، حيث بين أن "معيار الإفصاح المناسب عن المعلومات المحاسبية يجب أن يكون مرنا في إطار عناصره الرئيسية التي تتمثل في طبيعة المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في القوائم المالية، ثم الطرف أو الأطراف التي تستخدم هذه المعلومات وأخيرا توقيت الإفصاح عن هذه المعلومات، وقد حدد مفهوم الإفصاح المناسب بأنه يتعين على التقارير المحاسبية أن تفصح عن جميع المعلومات الضرورية الكفيلة بجعلها غير مضللة".²

¹ - فريدريك تشوي وآخرون، (ترجمة آدم محمد عصام الدين زايد)، "المحاسبة الدولية"، دار المريخ للنشر، السعودية، 2004، ص 189.

² - سعود جايد العامري، "المحاسبة الدولية" دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2010، ص 479.

وعرف الإفصاح المحاسبي على أنه "الوضوح وعدم الإبهام في عرض المعلومات المحاسبية عند إعداد الحسابات والقوائم المالية والتقارير المحاسبية"¹، أي أن الإفصاح هو إتباع سياسة الوضوح وإظهار جميع الحقائق المالية الهامة التي يعتمد عليها مستخدمي التقارير المالية.

وحددت لجنة إجراءات التدقيق المنبثقة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين، ماهية الإفصاح المحاسبي المناسب بما يلي "إن معطيات عرض المعلومات في القوائم المالية وفقا لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها، تقتضي بتوفير عنصر الإفصاح المناسب في هذه القوائم و ذلك بشأن جميع الأمور المادية (الجوهرية)، وإن عنصر الإفصاح المقصود هنا على صلة وثيقة بشكل ومحتوى القوائم المالية والمصطلحات المستخدمة فيها وأيضا بالملاحظات المرفقة بها و بمدى ما فيها من تفاصيل، وذلك بكيفية تجعل لتلك القوائم قيمة إعلامية من وجهة نظر مستخدمي هذه القوائم".²

مما سبق، نستنتج أن المقصود بالإفصاح في الفكر المحاسبي هو الإعلان عن جميع السياسات المحاسبية التي استندت إليها المؤسسة في إعداد القوائم المالية، والإعلان عن جميع المعلومات المكملة لتلك السياسات، وذلك بصورة شاملة وملائمة لاحتياجات مستخدمي تلك القوائم والتقارير المالية، ويرتكز الإفصاح المحاسبي على الطريقة والمنهجية التي يتم بها إظهار وتوصيل المعلومات إلى المستفيدين بشكل يعكس حقيقة الوضع المالي للمؤسسة دون تضليل ويسمح بالاعتماد على تلك المعلومات في اتخاذ القرارات، ومن هنا يعتبر الإفصاح المحاسبي أحد أدوات الاتصال حيث بدون الاتصال لن تكون هناك فائدة من مخرجات النظام المحاسبي.

¹ - لطيف زيود وآخرون، "دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الإستثمار"، مجلة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سوريا، المجلد 29، العدد الأول، 2007، ص 179.

² - محمد مطر، موسى السويطي، 2012، مرجع سابق، ص 344.

2.1.2. أهمية وأهداف الإفصاح المحاسبي ومبررات استخدامه:

يعتبر هدف الإفصاح المحاسبي و أهميته مبدأ ثابت في إعداد القوائم المالية، أي كونه أحد الأسس الرئيسية التي تركز عليها المبادئ المحاسبية المتعارف عليها وهذا ما سنتعرض له في ما يلي:

1.2.1.2. أهمية الإفصاح المحاسبي:

لقد تزايدت أهمية الإفصاح المحاسبي في السنوات الأخيرة وذلك للأسباب التالية:¹

- يساعد في إخلاء مسؤولية الإدارة وذلك في ظل انفصال الملكية عن الإدارة؛
- يساعد في اتخاذ القرارات الإقتصادية الرشيدة؛
- يحقق فرض كفاءة الأسواق المالية؛
- يساهم في تقويم الأداء الإجتماعي للمؤسسة؛
- يساهم في تزويد جميع مستخدمي التقارير المالية سواء داخل المؤسسة أو خارجها بالمعلومات الضرورية والمفيدة.

ويمكن تلخيص أهمية الإفصاح المحاسبي في النقاط التالية :

- يبين الإفصاح مدى صحة القوائم المالية؛
- تطبيق شروط الإفصاح حسب المعايير المحاسبية الدولية يسمح بجذب مستثمرين جدد؛
- يساعد الإفصاح المسيرين في اتخاذ قرارات مالية صحيحة؛
- يساهم الإفصاح في دعم مبدأ الرقابة والمساءلة في المؤسسة؛

¹ - أمين السيد أحمد لطفي، "نظرية المحاسبة"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005 ، ص 159.

- يساعد الإفصاح على إعداد الميزانيات التقديرية، ووجود متابعة ورقابة فعالة على نتيجة ودخل المؤسسة.

2.2.1.2. أهداف الإفصاح المحاسبي:

تتمثل أهداف الإفصاح المحاسبي في:¹

- وصف العناصر المعترف بها وتقديم المقاييس ذات العلاقة بهذه العناصر بخلاف المقاييس المستخدمة في القوائم المالية مثل تقدير القيمة العادلة؛
- وصف العناصر غير المعترف بها وتقديم مقاييس مفيدة لهذه العناصر مثل مبلغ الضرائب المؤجل غير المعترف به ووصف للضمانات التي على المؤسسة مقابل الديون؛
- توفير معلومات لمساعدة المستثمرين والدائنين لتقييم المخاطر والاحتمالات للعناصر المعترف بها وغير المعترف بها؛
- تقديم المعلومات المهمة التي تسمح لمستخدمي التقارير المالية بعمل المقارنات بين السنوات المختلفة؛
- تقديم معلومات عن التدفقات النقدية المستقبلية؛
- مساعدة المستثمرين لتقييم العائد على استثماراتهم؛
- إشباع حاجيات مستخدمي القوائم المالي ككل من خلال توفير المعلومات الملائمة مما يزيد من منفعة وقيمة تلك المعلومات.

¹ - Belkaoui, Ahmed Riahi, "Accounting Theory", 5th edition, Cengage Learning, Formerly Thomson Learning, 2004, p 266.

3.2.1.2. مبررات استخدام الإفصاح المحاسبي:

تتمثل مبررات اللجوء إلى الإفصاح المحاسبي إلى:¹

- تعقد بيئة الأعمال نتيجة التعقيد المتزايد في الأنشطة وأعمال المؤسسات مما زاد من صعوبة حصر الأحداث الاقتصادية في تقارير ملخصة؛
 - الحاجة إلى معلومات فورية نتيجة ازدياد الطلب على المعلومات خلال الفترة، كما أن هيئات سوق المال أصبحت توصي بنشر التنبؤات المالية التي تجنبها بعض المحاسبين وتخوفوا منها لفترة طويلة؛
 - المحاسبة كأداة للإشراف والرقابة فتقديم المزيد من المعلومات والإفصاح الشامل عن أعمال المؤسسات من الأمور الضرورية لضبط حركة النشاط الاقتصادي وتجنب الأزمات المالية.
- أما الشروط التي لابد من توفرها ووجودها في القوائم المالية لتحقيق الإفصاح هي:²
- أن تكون القوائم المالية المنشورة واضحة ومفهومة من قبل مستخدميها مع مراعاة عمل الزمن، بحيث تكون هذه القوائم وملحقاتها جاهزة في الوقت المناسب بدون تأخير حتى لا تفقد فائدتها؛
 - يجب أن يكون الإفصاح عن المعلومات المالية موجها لكافة الجهات والتخصصات دون تمييز فئة عن أخرى؛
 - يجب مراجعة عنصر التكلفة والفائدة بحيث تفوق الفائدة المتوقعة من وراء عملية الإفصاح التكلفة بكثير؛

¹ - دونالد كيسو، جيرري ويجانت (ترجمة أحمد حامد حجاج) ، "المحاسبة المتوسطة"، دار المريخ للنشر، ط2، الرياض، 2007، ص 1339.

² - بن فرج زوينه، "متطلبات الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك وفق المعايير المحاسبية الدولية"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 15، جامعة برج بوعريش، 2015، ص 54.

- يهدف الإفصاح إلى تقليل الفجوة الواقعة بين مستخدمي القوائم المالية ومعدي هذه القوائم، حيث أن الإفصاح الكامل يساعد على اتخاذ وترشيد القرارات؛
- يجب أن يضيف الإفصاح تغيير على قرار مستخدمي المعلومات وذلك لمساعدته للوصول على القرار الأمثل.

3.1.2. أنواع الإفصاح المحاسبي:

يعتمد مقدار المعلومات التي ينبغي الإفصاح عنها على خبرة القارئ (مستخدمي القوائم المالية) من جهة ومستوى الإفصاح المطلوب من جهة أخرى، وهناك مستويات مختلفة للإفصاح يجب على المحاسب اختيار المستوى المناسب الذي يمكن من خلاله توصيل المعلومات لمستخدمي القوائم المالية، وقد ميز الباحثون بين مدخلين رئيسيين في تحديد مستويات الإفصاح المحاسبي هما:

1.3.1.2. نطاق الإفصاح:

تم التركيز فيه على الإفصاح، ويمكن التمييز بين ثلاثة مستويات هي:

أولاً/ الإفصاح التام أو الكامل: ويعني أن القوائم المالية المنشورة والإيضاحات المتممة لها يتعين أن تتضمن أي معلومات إقتصادية تعتبر جوهرية بشكل كاف، وبهدف تحسين وضوح وجودة وكمية المعلومات الإقتصادية المفصح عنها فهو يزيد من ملائمة ومصادقية المعلومات المالية، ويعتبر الإفصاح الكامل هاما للأسباب التالية:¹

- في ظل مبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها فإن الإجراءات المحاسبية البديلة كطرق الإهلاك، طرق المخزون وطرق الاعتراف بالإيراد يتم استخدامها في ظل ظروف مختلفة؛

¹ - أمين السيد أحمد لطفي، "نظرية المحاسبة (منظور التوافق الدولي)"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 521.

- إن المؤسسة أحيانا ما تقوم بإحداث تغييرات في السياسات المحاسبية والتقارير بنحو يؤثر على إمكانية مقارنة القوائم المالية؛

- إن الإفصاح الكامل يسهل من تفعيل سوق رأس المال الكفاء عن طريق توفير معلومات إضافية عن البنود المتضمنة في القوائم المالية الأساسية، تلك المعلومات الإضافية قد تكون مفيدة في اتخاذ قرارات الإستثمار.

نستنتج أن الإفصاح التام يشير إلى مدى شمولية التقارير وأهمية تغطيتها لأي معلومات ذات أثر محسوس على القارئ، ويأتي التركيز على ضرورة الإفصاح الكامل من أهمية القوائم المالية كمصدر أساسي يعتمد عليه في اتخاذ القرارات، ولا يقتصر الإفصاح على الحقائق حتى نهاية الفترة المحاسبية بل يمتد إلى بعض الوقائع اللاحقة لتواريخ القوائم المالية التي تؤثر بشكل جوهري على مستخدمي تلك القوائم.

ثانيا/ الإفصاح العادل أو الواضح: يهتم الإفصاح العادل بالرعاية المتوازنة لإحتياجات جميع الأطراف المالية، إذ يتوجب إخراج القوائم والتقارير المالية بالشكل الذي يضمن عدم ترجيح فئة معينة على مصلحة الفئات الأخرى من خلال مراعاة مصالح جميع هذه الفئات بشكل متوازن.¹

نستنتج أن هذا النوع من الإفصاح يقوم بتجسيد المدخل الأخلاقي في المحاسبة من خلال اعتماده على اعتبارات سلوكية تتعلق بمعدي البيانات والمعلومات المالية، وبالتالي يقوم بتقديم هذه البيانات والمعلومات المالية إلى كل الأطراف على حد سواء .

ثالثا/ الإفصاح الكافي: ويسمى أيضا الفعال أو المناسب، ويتطلب هذا النوع من الإفصاح الحد الأدنى الواجب توفيره من المعلومات المحاسبية في القوائم المالية حتى يجعلها مفهومة وغير مضللة.¹

¹ - لطيف زيود وآخرون، مرجع سابق، ص 179.

ونجد أن مفهوم الحد الأدنى غير محدد بشكل دقيق إذ يختلف حسب الاحتياجات والمصالح بالدرجة الأولى كونه يؤثر في اتخاذ القرار، كما أنه يتبع للخبرة التي يتمتع بها الشخص المستفيد، ويمكن القول أن المستوى الأخير من مستويات الإفصاح رغم الإنتقادات الموجهة إليه لكونه لا يفصح عن كافة البيانات والمعلومات المالية هو أكثر مستويات الإفصاح ملائمة للتطبيق العملي، باعتباره يقع في موقع الوسط بين الإفصاح التام وما يترتب عنه من زيادة في تكاليف إعداد ونشر البيانات والمعلومات المالية، والإفصاح العادل الذي يخضع لإعتبارات سلوكية وأخلاقية يصعب التحكم فيها.

2.3.1.2. نوعية الإفصاح:

في هذا المدخل يقسم الإفصاح إلى:

أولا/ الإفصاح الوقائي: ويهتم الدور الوقائي للإفصاح بضمان توفير المعلومات للجمهور في شكل معقول، وفي وقت مناسب بحيث يمكن الإعتماد عليها.²

والهدف الأساسي من هذا الإفصاح هو حماية المستثمر العادي الذي له قدرة محدودة على استخدام المعلومات لهذا يجب أن تكون المعلومات على درجة عالية من الموضوعية، وهو يتفق مع الإفصاح الكامل لأنهما يفصحان عن المعلومات المطلوبة لجعلها غير مضللة للمستثمرين الخارجيين.

ثانيا/ الإفصاح التثقيفي (الإعلامي): وهو اتجاه معاصر يعتمد على أن مستخدم البيانات المالية لديه القدرة على التحليل وعقد المقارنات وإجراء التنبؤات بطريقة مهنية.³

¹ - لطيف زيود وآخرون، مرجع سابق، ص 180.

² - عباس مهدي الشيرازي، "نظرية المحاسبة"، مطبعة ذات السلاسل، الكويت، 1990، ص 323.

³ - زغدار أحمد وأسفير محمد، "خيار الجوائز بالتكليف مع متطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية"، مجلة الباحث، العدد 7، جامعة ورقلة، الجزائر، 2010/2009، ص 84.

والهدف منه هو الإفصاح عن المعلومات المناسبة لأغراض اتخاذ القرارات، مثل الإفصاح عن التنبؤات المالية من خلال الفصل بين العناصر العادية وغير العادية في القوائم المالية، ونلاحظ أن هذا النوع من الإفصاح من شأنه الحد من اللجوء إلى المصادر الداخلية للحصول على المعلومات الإضافية بطرق غير رسمية يترتب عليها مكاسب لبعض الفئات على حساب أخرى.

ثالثاً/ الإفصاح الاختياري والإفصاح الإجباري: ويرجع تصنيف الإفصاح الاختياري والإفصاح الإجباري إلى البيئة والتشريعات والقوانين النافذة في تلك البيئة.

يمكن القول أنه لا توجد اختلافات جوهرية بين هذه المفاهيم إذا ما استخدمت في إطارها الصحيح، حيث أن الهدف الحقيقي يتمثل في إعلام مستخدمي القوائم المالية بالمعلومات الجوهرية الملائمة لمساعدتهم في اتخاذ قراراتهم بأفضل طريقة ممكنة مع مراعاة الموازنة بين المنافع والتكاليف، فالإفصاح المعاصر يهدف إلى تقديم معلومات مفيدة في أغراض اتخاذ القرارات الاستثمارية.

2.2. متطلبات الإفصاح المحاسبي:

تتمثل وظيفة الإفصاح في إيصال مختلف المعلومات المحاسبي والمالية الضرورية للفئات المعنية في الوقت المناسب وبأحسن الطرق بهدف تلبية احتياجات هذه الفئات، لذلك ركزت الهيئات المحاسبية الدولية على ضرورة التوسع في الإفصاح بالقدر الكافي مع مراعاة المعلومات الضرورية فقط والمؤثرة على اتخاذ القرارات المختلفة، لكن هناك بعض المعوقات أو العراقيل التي تحد من إمكانية التوسع في الإفصاح مما يقلل من المعلومات المنشورة في القوائم والتقارير المالية النهائية، وسنتطرق من خلال هذا المبحث إلى أهم المقومات الأساسية للإفصاح المحاسبي و كيفية التوسع فيه وما معوقاته.

1.2.2. المقومات الأساسية للإفصاح المحاسبي:

لا بد أن يقوم الإفصاح على مجموعة من المقومات لاسيما أن المعلومات المحاسبية تقدم لأطراف متعددة وذات مصالح مختلفة والذي ينعكس على الزاوية التي ينظر من خلالها كل طرف نحو المشكلة المراد حلها، ويرتكز الإفصاح المحاسبي على المقومات الرئيسية التالية:¹

1.1.2.2. المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية:

تتعدد الفئات المستخدمة للمعلومات المحاسبية وتختلف طرق استخدامها لهذه المعلومات، فمنها من تستخدمها بصورة مباشرة ومنها من تستخدمها بصورة غير مباشرة، ومن مستخدمي المعلومات المحاسبية الملاك الحاليون والمحتملون والدائنون والمحللون الماليون والموظفون والجهات الحكومية وكذلك الجهات التي تهتم بالشؤون الاجتماعية وغيرها.

¹ - محمد مطر وموسى السويطي، (2008)، مرجع سابق، ص 345.

وعليه، يجب إعداد التقارير المالية في ظل فرضية أساسية هي وجود مستويات مختلفة من الكفاءة في تفسير المعلومات المحاسبية لدى الفئات المستخدمة لهذه التقارير، مما يضع معدي هذه التقارير أمام خيارين رئيسيين:

- يكون إعداد التقرير المالي الواحد وفق نماذج متعددة حسب تعدد احتياجات الفئات التي سوف تستخدمه، وهذا يصعب تطبيقه بالإضافة إلى أنه مكلف ويتعارض مع مبدأ الجدوى الاقتصادية للتقارير التي تشترط أن لا تزيد تكلفة المعلومة عن عائدها المتوقع.
- يكون بإصدار تقرير مالي واحد لكنه متعدد الأغراض بحيث يلبي جميع احتياجات المستخدمين المحتملين وهذا خيار أيضا مثل سابقه غير واقعي ويصعب تطبيقه، لأن تطبيقه سيجعل التقارير المالية كبيرة ومفرطة جدا في التفاصيل.

وقد اقترح الباحثون حلا واقعيًا ومعقولًا من خلال تطبيق نموذج التقرير المالي الذي يلبي احتياجات مستخدم مستهدف، يتم تحديده من بين الفئات المتعددة التي ستستخدم هذا التقرير ليتم ذلك تحديد أبعاد الإفصاح المناسب عن المعلومات المحاسبية لذلك المستخدم، إلا أن الباحثين وإن اتفقوا في معظمهم على مبدأ المستخدم المستهدف كقاعدة أساسية لتحديد أبعاد الإفصاح المناسب في التقارير المالية، فإنهم يختلفون بشأن تحديد هوية هذا المستخدم.

فأحد الباحثين وهو (Cowan) يرى أن المستخدم المستهدف هو المستثمر العادي كونه أكثر استخدامًا للبيانات المالية وهناك باحثين آخرين هما (Mautz and Sharaf) يرشحا بدلا من ذلك المحلل المالي كونه يملك تأهيلا وخبرة مهنية وقدرة على فهم وتفسير تلك المعلومات، أما الباحث (Chetkovic) فيعتمد رأيا وسطا بين الرأيين السابقين حين يستخدم ما يعرف بمفهوم القارئ المعياري،

والذي عرفه " بأنه يحتل من حيث مهارته في تفسير القوائم المالية مكانا وسطا بين المستخدم الماهر للمعلومات المحاسبية والمستخدم غير الماهر لتلك المعلومات"¹.

واتخذ المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) منحى أكثر شمولية في تحديد هوية المستخدم المستهدف بحيث لا يبقى محصورا بفئة واحدة فقط بل يتعدى ليشمل مجموعة الفئات الرئيسية المستخدمة لهذه التقارير، واستقر الرأي النهائي في عالم مهنة المحاسبة على جعل المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية ممثلا في مجموعة الفئات التي يحتمل استخدامها للتقارير المالية ولكن مع عناية أكبر نحو احتياجات ثلاث فئات رئيسية منها وفق ترتيب للأولويات وهي الملاك الحاليون والملاك المحتملون والدائنون.

2.1.2.2. أغراض استخدام المعلومات المحاسبية:

يجب ربط الغرض الذي تستخدم فيه المعلومات المحاسبية بمعيار أو خاصية الملائمة، وفي هذا الإطار تلنقي وجهتا نظر أهم مجمعين مهنيين في الولايات المتحدة الأمريكية، وهما: المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) والجمعية الأمريكية للمحاسبين (AAA)، حيث عبرت هذه الجمعية عن وجهة نظرها حيال ذلك في أحد التقارير الصادرة سنة 1966 بما يلي: "في حين تعتبر الأهمية النسبية بمثابة المعيار الكمي الذي يحدد حجم أو كمية المعلومات المحاسبية واجبة الإفصاح، تعتبر الملائمة المعيار النوعي الذي يحدد طبيعة أو نوع المعلومات المحاسبية واجبة الإفصاح، لذا تتطلب

¹ - محمد مطر وآخرون، "نظرية المحاسبة واقتصاد المعلومات - الإطار الفكري وتطبيقاته العملية"، دار حنين للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1996، ص 373.

خاصية الملائمة وجود صلة وثيقة بين طريقة إعداد المعلومات والإفصاح عنها من جهة، والغرض الرئيسي لاستخدام هذه المعلومات من الجهة الأخرى¹.

وبالتالي نستنتج أنه، قبل تحديد ما إذا كانت المعلومات ملائمة أو غير ملائمة لا بد أن يحدد الغرض الذي ستستخدم فيه، إذ أن المعلومات ملائمة لمستخدم معين في غرض معين قد لا تكون بالضرورة ملائمة لغرض بديل أو لمستخدم بديل.

3.1.2.2. طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها:

تتمثل المعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها حالياً في البيانات المالية المحتواة في القوائم المالية وهي قائمة الميزانية وقائمة جدول النتائج وقائمة حركة رؤوس الأموال، وقائمة التدفقات النقدية، بالإضافة إلى معلومات أساسية أخرى تعتبر ضرورية ولكن نظراً لتعذر الإفصاح عنها في صلب القوائم المالية تعرض في الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية في شكل ملاحق والتي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من تلك القوائم.

ونظراً لكون القوائم المالية تعد بموجب مجموعة من الافتراضات والأعراف والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، فإنه يترتب على ضوء ذلك نشوء مجموعة من القيود والمحددات على كل من نوع وكمية المعلومات التي تظهر في تلك القوائم، ومن هذه الافتراضات اعتماد مفهوم الصفقة السوقية معيار لتسجيل الأحداث الإقتصادية في السجلات المحاسبية، وكذلك التقيد بمبدأ التكلفة التاريخية كأساس لإثبات وتقييم الأصول والذي يعرض القوائم المالية في فترات التضخم إلى الشك والتساؤل.

¹ - جمعة فلاح محمد حميدات، "مدى إلتزام الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان بمعايير الإفصاح الواردة في معايير المحاسبة الدولية وتعليمات هيئة الأوراق المالية"، أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، الأردن، 2004، ص 98.

ومن المفاهيم الأخرى التي قد تشكل قيداً على نطاق الإفصاح المحاسبي مفهوم الأهمية النسبية ومفهوم الحيطة والحذر، فمفهوم الأهمية النسبية يفرض على المحاسب دمج بعض عناصر القوائم المالية وفق عدة معايير أهمها معيار الحجم النسبي مما يقود في بعض الأحيان إلى دمج عناصر تكون مهمة من وجهة نظر بعض مستخدمي البيانات المالية بالرغم من انخفاض حجمها النسبي، كما أن عدم وجود أساس محدد لتعريف مفهوم الحيطة والحذر، ينشأ عنه تفاوت ملحوظ في تطبيقه من قبل المحاسبين، مما يترتب عليه آثار متفاوتة على المعلومات التي يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية.

4.1.2.2. أساليب وطرق الإفصاح المحاسبي:

من متطلبات الإفصاح المناسب أن يتم عرض المعلومات بطريقة مرتبة ومنظمة وبصورة منطقية تركز على الأمور الجوهرية حتى يتمكن المستخدم المستهدف قراءتها ببسر وسهولة، ويشمل الإفصاح كامل عملية الإبلاغ المالي، وهناك عدة طرق ممكنة للإفصاح، ويرجع اختيار أفضل طريقة للإفصاح إلى طبيعة المعلومات وأهميتها النسبية.

ويمكن تصنيف أكثر الطرق شيوعاً للإفصاح على النحو التالي:¹

أولاً/ القوائم المالية: يجب أن تظهر المعلومات الهامة والملائمة في صلب القوائم المالية إن أمكن ذلك، فالأصول والالتزامات ونتائج الأعمال وحقوق المساهمين يجب أن يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية حال ما يمكن قياس العمليات والتغيرات الأخرى بموثوقية وبدرجة عالية من الدقة، حيث أن لطريقة عرض المعلومات دوراً في مساعدة مستخدمي البيانات المالية في التنبؤ بالأرقام المستقبلية،

¹ - Hendriksen Eldon S, and Michael F, van Breda, **Accounting Theory**, 5 Edition, Irwin, McGraw- Hill, 1992, P P 871-882.

فعلى سبيل المثال فإن تصنيف المصاريف إلى ثابتة ومتغيرة في قائمة الدخل قد يساعد القارئ للبيانات المالية على التنبؤ بحجم تلك المصاريف تبعاً للتغير في حجم المبيعات.

ثانياً/ استخدام المصطلحات والعرض المفصل: تعتبر المصطلحات المستخدمة في وصف محتويات القوائم المالية ودرجة التفصيل فيها من الأمور الهامة في عملية الإفصاح حيث تساعد عملية الوصف الصحيحة وعنونة البنود في تلك القوائم، على زيادة فهم قارئ تلك القوائم، وإزالة الغموض فيها.

ثالثاً/ استخدام الأقواس: في حال كانت عناوين البنود المدرجة في القوائم المالية لا تعبر بشكل واضح عن تلك البنود دون الحاجة إلى الإطالة، فإن تفسير أو تعريف إضافي بتلك البنود يمكن أن يتم بوضعها كملاحظة بين أقواس، بحيث تتبع عنوان تلك البنود في تلك القوائم.

وفي كثير من الأحيان قد يكون من الضروري ربط بند في أحد القوائم المالية ببند آخر في نفس القائمة أو قائمة أخرى، أو إجراء شرح مختصر لقيد معين أو إحالة القارئ لشرح مطول عن قيد في الهوامش ويمكن أن يتم هذا عن طريق إيضاح بين قوسين.

رابعاً/ الملاحظات والهوامش: شهدت التقارير المالية الحالية في العصر الحديث اتجاهاً كبيراً نحو استعمال الملاحظات والهوامش، ويعتبر استعمال الملاحظات في الهوامش تحسناً في عملية الإبلاغ المالي كونها عززت من الاتجاه نحو الإفصاح الكامل عن العمليات والبيانات المالية الملائمة، إلا أن الاستخدام المفرط للهوامش أو الإيضاحات قد يعوق تطور القوائم المالية نفسها، لأن ذلك سيؤدي إلى إحلال الإيضاحات الواردة في الهوامش بحيث تتضمن المعلومات الأكثر أهمية ويتم استعمالها كمبرر لعدم الإفصاح الكامل في صلب القوائم المالية، وتهدف الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية إلى الإفصاح عن المعلومات التي يتعذر عرضها بشكل كاف في صلب القوائم المالية، ويجب أن لا تتعارض تلك الإيضاحات أو تكون تكراراً للمعلومات الواردة في القوائم المالية.

خامساً/ الجداول والملاحق الإضافية: في التقارير المالية فإن الجداول الإضافية يتم إبرازها بشكل

مستقل عن الإيضاحات حيث تعتبر المعلومات الواردة فيها أقل أهمية من تلك الواردة في صلب القوائم

المالية والإيضاحات، وتساعد هذه الجداول في زيادة فهم القوائم المالية من قبل مستخدميها¹.

أما الملاحق، فإن لها وظيفة مختلفة عن الجداول حيث تتضمن معلومات إضافية يتم تنظيمها

بأشكال مختلفة وتكون أكثر تفصيلاً ومن الأمثلة على ذلك قوائم الإفصاح عن أثر التغييرات في

المستوى العام للأسعار أو التغييرات في المستوى الخاص للأسعار على الأوضاع والعمليات المالية

للمؤسسة أو التغيير في السياسات والطرق المحاسبية المعتمدة .

سادساً/ تقرير مدقق الحسابات: لا يعتبر تقرير مدقق الحسابات المكان المخصص للإفصاح عن

المعلومات المالية الهامة المتعلقة بالمؤسسة، لكنه يستخدم كوسيلة للإفصاح عن المعلومات التالية:²

- الأثر المادي لاستخدام طرق محاسبية تختلف عن الطرق المقبولة قبولاً عاماً؛
- الأثر المادي للتحويل من طريقة محاسبية مقبولة قبولاً عاماً إلى طريقة مقبولة أخرى؛
- الاختلاف في الرأي بين المدقق والعميل (إدارة المؤسسة) حول الطريقة الواحدة المقبولة أو أكثر من الطرق المحاسبية المستخدمة في إعداد التقارير المالية.

إضافة إلى عرض معلومات هامة حول مدى قدرة المؤسسة على الاستمرارية، والمخالفات

والأخطاء وحالات الغش المرتكبة من قبل إدارة المؤسسة في البيانات المالية.

¹ - جمعة فلاح محمد حميدات، مرجع سابق، ص ص 107.

² - محمد المبروك أبو زيد، "المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية"، إيتراك للطباعة والنشر، مصر، 2005، ص 584.

ويتم الإفصاح عن النوعين الأول والثاني من المعلومات في التقارير المالية نفسها، أما النوع الثالث من المعلومات المتعلق بالإفصاح عن الاختلاف في الرأي بين المدقق والعميل، فيجب أن يتم الإفصاح عن أية خروج عن المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً من قبل إدارة المؤسسة، في تقرير مدقق الحسابات وأثر ذلك الخروج على البيانات المالية، انسجاماً مع المتطلبات الأخلاقية للمدقق.

5.1.2.2. توقيت الإفصاح عن المعلومات المحاسبية:

حتى يكون الإفصاح عن المعلومات المحاسبية فعالاً لا بد من مراعاة توقيته. وقد شدد مجلس المبادئ المحاسبية في البيان رقم (4) الصادر عنه بتاريخ 1997 على أهمية عنصر توقيت الإفصاح حيث نص ذلك البيان على أنه يجب إيصال المعلومات المحاسبية لمتخذ القرار في وقت مبكر وذلك إذا ما كان أي تأخير في إيصالها له سيؤثر على قراره.

لكن من الضروري التذكير بملاحظة مهمة لدى مناقشة أهمية عنصر توقيت الإفصاح عن المعلومات المحاسبية وهي أن الأهمية بمكان أيضاً الموازنة بين عامل السرعة في توفير الإفصاح من جهة، وعامل الدقة واكتمال المعلومات الموضح عنها من جهة أخرى.¹

2.2.2. التوسع في الإفصاح المحاسبي

تحاول الجهات المهنية للمحاسبة أن تضع إطاراً أو حدوداً للتوسع في الإفصاح وذلك لضمان تقديم المعلومات اللازمة والملائمة والإبتعاد عن الإفصاح عن المعلومات غير الضرورية، وكذلك الحد من الإفصاح المنخفض الذي لا يلبي متطلبات واحتياجات مستخدمي التقارير المالية.

¹ - محمد مطر، "تقييم مستوى الإفصاح الفعلي في القوائم المالية المنشورة للشركات المساهم العامة الأردنية في ضوء قواعد الإفصاح المنصوص عليها في أصول المحاسبة الدولية"، مجلة دراسات، المجلد 20، العدد 2، الجامعة الأردنية، الأردن، نيسان 1993، ص 127.

1.2.2.2. مفهوم التوسع في الإفصاح:

يعرف التوسع في الإفصاح بأنه الزيادة في عرض المعلومات ذات القيمة داخل القوائم المالية المقدمة للإستخدام العام مع مراعاة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية¹.

وعرف التوسع في الإفصاح بأنه عرض نتائج القوائم المالية طبقاً لجميع السياسات المحاسبية المتاحة، والإفصاح عن معلومات غير مالية ومعلومات وصفية وأخرى تقديرية بجانب الأحداث التاريخية.²

وعرف التوسع في الإفصاح بأنه الإفصاح عن معلومات كمية ونوعية وثيقة الصلة بالتقارير المالية السنوية من واقع معايير محاسبية جيدة ومنهج إفصاح كافي بحيث يسمح التوسع في الإفصاح الوفاء بجميع احتياجات مستخدمي التقارير المالية.³

ويعتمد مفهوم التوسع في الإفصاح بشكل أساسي على ما يعرف بالإفصاح الإعلامي أو التثقيفي، وقد يظهر مفهوم التوسع في الإفصاح نتيجة لازدياد أهمية الملائمة للمعلومات باعتبارها أحد أهم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، وأن التوسع في الإفصاح يعمل على الحد من أهمية اللجوء إلى المصادر الداخلية للحصول على معلومات إضافية بالطرق غير الرسمية والتي يترتب عليها تحقيق مكاسب لبعض الفئات على حساب الفئات الأخرى.⁴

¹ - أبو طالب يحيى محمد، "نظرية المحاسبة والمعايير المحاسبية"، شركة ناس للطباعة والنشر، القاهرة، 2005، ص 41.

² - مراد ممدوح هاشم، "دراسة إختبارية لأثر اختلاف الحجم وطبيعة النشاط على متطلبات الإتجاهات المعاصرة للتوسع في الإفصاح"، جامعة الزقازيق، مجلة البحوث التجارية، المجلد 19، العدد 01، 1997، ص 220.

³ - حماد طارق عبد العال، "التقارير المالية"، الدار الجامعية للنشر، القاهرة، مصر، 2005، ص 730.

⁴ - عباس مهدي الشيرازي، مرجع سابق، ص 332.

ويمكن تعريف التوسع في الإفصاح بأنه إعداد ونشر معلومات أكثر تفصيلاً عن أداء المؤسسة، وتكون هذه المعلومات مرتبطة بخاصية الملائمة بالنسبة لنماذج اتخاذ القرارات لمستخدمي التقارير المالية، وكذلك ملائمة المعلومات الإضافية لأهداف مستخدميها بعد تحديد احتياجاتهم بشكل دقيق .

2.2.2.2. أهمية وأسباب التوسع في الإفصاح:

تعمل سياسة التوسع في الإفصاح على تجنب الإدارة لمشاكل الاختيار بين السياسات المحاسبية المختلفة، وتتمثل أهمية التوسع في الإفصاح في التالي:¹

- يعمل التوسع في الإفصاح على تلبية احتياجات مستخدمي القوائم والتقارير المالية من المعلومات المحاسبية التي تختلف باختلاف اهتماماتهم من وقت لآخر؛
- التوسع في الإفصاح عن السياسات المحاسبية والمعلومات الإضافية يساهم في الوفاء بالمسؤوليات الاقتصادية والاجتماعية التي إلترمت بها المؤسسات الاقتصادية؛
- إن التوسع في الإفصاح يزيد من فعالية التنبؤ المالي وبالتالي كفاءة القرارات المالية؛
- يؤدي إلى تغطية كافة المعلومات الكمية والوصفية التي تعطي صورة واضحة عن أعمال المؤسسة؛²

¹ - أبو طالب يحيى محمد، مرجع سابق، ص 39.

² - حماد طارق عبد العال، "حوكمة الشركات، المفاهيم - المبادئ - التجارب"، الدار الجامعية للنشر، القاهرة، مصر، 2005، ص 407.

- من خلال التوسع في الإفصاح يتم توصيل قدر كبير من المعلومات المالية عن المؤسسة

لمستخدمي التقارير المالية وبالتالي تحقيق منفعة مشتركة لكل من المؤسسة ومستخدمي

التقارير المالية؛¹

- يعمل التوسع في الإفصاح على زيادة ثقة مستخدمي التقارير المالية بالمعلومات المنشورة

ويجعلها قابلة للمقارنة ويمكن القائمين عليها من اتخاذ قراراتهم على بينة، مما يقوي العلاقة

بين مستخدمي التقارير والمؤسسة؛²

- إن التوسع في الإفصاح يمكن من عرض النماذج المحاسبية البديلة جنباً إلى جنب بدون

الحاجة إلى التوضيح بالمعلومات المتاحة.³

يتضح مما سبق، أن التوسع في الإفصاح يزيد من اعتماد مستخدمي التقارير المالية على القوائم

المالية كمصدر أساسي للمعلومات المالية، ويجعلها في المركز الأول من بين المصادر الأخرى

للحصول على المعلومات المالية وخاصة بالنسبة للمستثمرين في الأسواق المالية، وأن مفهوم التوسع

في الإفصاح محدد في زيادة المعلومات التي يمكن أن تضيف قيمة، ولا يجوز استغلال التوسع في

الإفصاح في نشر معلومات غير مفيدة من شأنها التضليل وتقليل ملائمة المعلومات.

ويتم التوسع في الإفصاح في التقارير المالية لعدة أسباب أهمها:⁴

- صعوبة تحديد احتياجات مستخدمي التقارير المالية بشكل قاطع؛

¹ - Baruch, Lev and Stephen, Penman H. "Voluntary Disclosure Nondisclosure and Stock Prices", Journal Of Accounting Research, Vol. 28, No.1, 1990, P 74.

² - علي محمد عبده نعمان، "المعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية بين واقع الممارسة وطموح التطبيق"، رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم، السودان، 2001، ص 53.

³ - عباس مهدي الشيرازي، مرجع سابق، ص 416.

⁴ - Wolk and Tearney, **Accounting Theory: A conceptual and Institutional Approach**, 2ed., Edition , PWS- Kent Publishing Co. 1989, P 243.

- التأثيرات المختلفة للمدخل الاجتماعي على الفكر المحاسبي، وأهم مظاهره انتشار المطالبات الخاصة بالتوسع بالإفصاح عن مدى مقابلة المؤسسة الاقتصادية لمسؤوليتها الاجتماعية؛
- يعتبر التوسع في الإفصاح امتدادا لفرض كفاءة السوق فالمعلومات الإضافية سوف تنعكس بالضرورة على أسعار الأوراق المالية المتداولة بما يخدم كفاءة المستثمرين في توجيه استثماراتهم وبما ينعكس بالنهاية على الرفاهية الاقتصادية للمجتمع؛
- التأثيرات المتعددة للمدخل الأخلاقي على الفكر المحاسبي خاصة فيما يتعلق بعدالة العرض والإفصاح لكافة الأطراف المعنية؛
- كثرة وتعقد المتغيرات المحيطة بالمؤسسة الاقتصادية في الوقت الذي تفصح فيه التقارير التقليدية عن الأحداث المالية فقط، وبالتالي فهي لا توفر مقاييس مباشرة تفيد في تقدير المنافع والتكاليف الاجتماعية وكافة العناصر غير الملموسة، كما لا توفر مقاييس للمخاطر التي ترتبط بحقوق الملكية أو عند تقديم القروض للمؤسسات الأخرى.

3.2.2.2. المنهج العلمي للتوسع في الإفصاح:

إن منهج التوسع في الإفصاح كأحد مناهج الفكر المحاسبي ينطوي على مدخلين لتحديد أهداف التقارير المالية ومن ثم صياغة وتطوير معايير الإفصاح وهذان المدخلان هما:¹

أولا/ **مدخل احتياجات المستخدم:** ظهرت الحاجة إلى التوسع في الإفصاح بصفة خاصة بعد ازدياد أهمية خاصية الملائمة باعتبارها إحدى الخصائص النوعية الرئيسية للمعلومات المحاسبية، وترتب على ذلك ازدياد نطاق المعلومات المعروضة وكميتها في التقارير المالية بحيث لم تعد تقتصر على

¹ - مراد ممدوح هاشم، مرجع سابق، ص 221.

المعلومات التي تتصف بدرجة عالية من الثقة والتي تناسب المستخدم العادي ذو الخبرة المحدودة في أمور التحليل المالي، وإنما تتسع لتشمل أيضاً أية معلومات ملائمة يهتم بها المستخدمون الواعون حتى وإن كانت تقديرية تحتاج في إعدادها ومراجعتها واستخدامها إلى قدر من الخبرة والمعرفة، وبناء عليه يتعين تحديد الفئات المستخدمة للتقارير المالية وتحديد النماذج التي يعتمدون عليها في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية ثم محاولة توفير المعلومات الملائمة لهذا الغرض، ونظراً لوجود حالات تكون فيها احتياجات الفئات المختلفة من المعلومات متجانسة إلا أن هناك حالات تكون فيها الاحتياجات متعارضة إلى حد ما، فهذا التعارض يؤدي إلى مشاكل بالغة التعقيد سواء من حيث مدى الإفصاح أو من حيث مجال الاختيار بين البدائل المحاسبية الواجب إتباعها، فاختيار بديل معين سوف يحقق مزايا لفئة معينة على حساب مصالح فئة أو فئات أخرى ، ومن هنا كان الاتجاه نحو مزيداً من التوسع في الإفصاح بحيث يمكن لكل فئة أن تختار ما يلائمها من معلومات.¹

ولتحقيق التوسع في الإفصاح يتم تحديد احتياجات مستخدمي التقارير المالية بإحدى الطريقتين:²

- الاعتماد على البحث الميداني لتحديد هذه الاحتياجات؛
- الاعتماد على مفهوم الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية في تقويم كمية ونوعية المعلومات الواجب الإفصاح عنها في التقارير المالية، وذلك بافتراض هذه الاحتياجات على أساس ما يجب أن يكون ثم محاولة اختبار هذه الفروض.

¹ - Hendrikson ,Eldon , "Accounting Theory" , 4th edition , Richard D. Irwin Inc. , Illinois , 1982. P 50.

² - AAA, " A statement Of Accounting Theory and Theory Acceptance", 1977, p 10 .

ونرى مما سبق أن الطريقة الثانية هي الأفضل من منطلق أن المعلومات التي يرغب متخذو القرارات في توفرها قد تكون متأثرة بالمعلومات المتاحة فعلاً، والتي اعتادوا على استخدامها وليس المعلومات التي هم في حاجة إليها فعلاً.

ثانياً/ مدخل الأحداث: وفقاً لهذا المدخل لا يتم التركيز على احتياجات مستخدمي التقارير المالية ومحاولة الوفاء بها، وإنما ينصب الإهتمام على الأحداث الاقتصادية والمالية ذاتها صالحة للتشغيل في أي اتجاه وليست معلومات موجهة لاستخدام ما أو هدف محدد، وعلى المستخدم أن يقوم بدراستها وتحليلها بما يتناسب مع أغراضه.¹

ويعتبر مدخل الأحداث أحد أهم المحاولات التطبيقية في مجال التوسع في الإفصاح حيث يركز هذا المدخل على ضرورة الحياد في الإفصاح المحاسبي، وتتطلب الملائمة في الإفصاح تحديد الفئات المستخدمة للقوائم المالية وكذلك تحديد المعلومات التي يستخدمونها في عملية اتخاذ القرارات، ويترتب على ذلك أن تلك المعلومات والتقارير تتحول من معلومات وتقارير ذات هدف عام إلى أدوات لتحقيق أهداف خاصة ومعينة، وهذا قد يقود منهج التوسع في الإفصاح إلى أن يتطور باتجاه أن يكون مفهوم للإفصاح المتعدد والإفصاح المستمر.²

نستنتج مما سبق، أن أهم الصعوبات التي تواجه مدخل الأحداث هي تحديد المعايير التي على أساسها يتم الإفصاح عن أحداث معينة دون الأخرى، وفي غياب هذه المعايير سوف يتم الإفصاح عن أحداث غير مهمة وما يترتب على ذلك من زيادة في أعباء التطبيق، وبالتالي فإن مدخل احتياجات

¹ - شريف البارودي، "دور الإفصاح المحاسبي في قرار تدوير محفظة الأوراق المالية للشركة القابضة في ضوء سياسة توسيع قاعدة الملكية"، المعهد المصري للمحاسبين والمراجعين، مؤتمر دور المحاسبة والمراجعة في مرحلة الخصخصة، القاهرة، 1996، ص 05.

² - أبو طالب يحيى محمد، مرجع سابق، ص ص 40-41.

المستخدم طبقاً لمفهوم ملائمة المعلومات لأهداف متخذي القرارات يعتبر المدخل المناسب لتطوير معايير إفصاح جديدة لإلزام المؤسسات بالالتزام بها .

4.2.2.2. الإفصاح لضمان الشفافية:

تعني الشفافية قيام المؤسسة أو الجهة المهنية بتوفير المعلومات والبيانات المتعلقة بنشاطها ووضعها تحت تصرف المساهمين والمتعاملين في السوق، وإتاحة الفرصة لمن يريد الإطلاع عليها وعدم حجب المعلومات ما عدا تلك التي يكون من شأنها الضرر بمصالح المؤسسة أو الجهة المعنية، فيجوز لها الاحتفاظ بسريتها على أن تكون هذه المعلومات والبيانات معبرة عن المركز الحقيقي والواقعي للمؤسسة.¹

ف نجد الأزمات العالمية والانحرافات التي تمت في المؤسسات الكبرى كما حدث مع المؤسسة الأمريكية للطاقة Enron سنة 2002 التي تعمد مسيروها إخفاء الديون وتضخيم الأرباح للرفع من قيمة أسهم المؤسسة على مستوى السوق، واستفاد المسكرون أصحاب المعلومات الحقيقية من وضع المؤسسة وتمكنوا من تحقيق صفقات وباعوا حصصهم بأعلى الأسعار في الوقت الذي كانت المؤسسة تغرق ببطء، كانت بسبب غياب الإفصاح والشفافية والمساءلة والنزاهة، لأن غياب الشفافية أدى إلى غياب المساءلة التي تلزم المسؤولين تقديم التوضيحات اللازمة لأصحاب المصلحة حول كيفية استخدام صلاحياتهم وتصريف واجباتهم، والأخذ بالانتقادات التي توجه لهم وتلبية الحاجات المطلوبة

¹ - مصطفى حسن بسيوني السعدني، "مدى ارتباط الشفافية والإفصاح بالتقارير المالية وحوكمة الشركات، ملتقى مهنة المحاسبة والمراجعة والتحديات المعاصرة"، جمعية المحاسب ومدققي الحسابات، الإمارات العربية، 4-5 سبتمبر 2007، ص 4.

منهم وقبول المساءلة عن الفشل وعدم الكفاءة أو عن الخداع والغش، وتتطلب المساءلة حرية الوصول إلى المعلومات ولا يتحقق ذلك إلا عن طريق الإفصاح.

3.2.2. العوامل المؤثرة على الإفصاح المحاسبي:

هناك العديد من العوامل التي تعترض سبيل التوسع في الإفصاح كمصالح إدارة المؤسسة التي تتعارض مع أهداف مستخدمي التقارير المالية في بعض الحالات، أو ارتفاع تكلفة إعداد وتوزيع التقارير الموسعة، بالإضافة إلى المؤثرات المحيطة بمتطلبات التوسع في الإفصاح خاصة طبيعة وشكل المؤسسات من جهة وتطور الممارسات المحاسبية من جهة أخرى.

1.3.2.2. صعوبات تتعلق بطبيعة وحجم المؤسسة:

إن معايير التوسع في الإفصاح يجب أن تختلف باختلاف حجم المؤسسات وطبيعة نشاطها، بالإضافة لضرورة إلزام المؤسسات كبيرة الحجم بالإفصاح عن بعض متطلبات التوسع في الإفصاح دون المؤسسات صغيرة الحجم، وإلزام المؤسسات التي تتعرض لمخاطرة عالية نتيجة لطبيعة أعمالها أو لإعتبارات أخرى تنظيمية وفنية خاصة بالإفصاح عن عوامل المخاطرة دون المؤسسات الأخرى التي لا تتعرض لمثل هذه الدرجة من المخاطرة.¹

أولاً/ أثر حجم المؤسسة على التوسع في الإفصاح: تعتبر المعلومات المحاسبية كسلعة لا تخضع لعوامل العرض السائدة في الأسواق العادية، فلا توجد علاقة مباشرة بين تكلفتها وبين العائد المتوقع منها، فالمؤسسات يقع عليها عبء إنتاج المعلومات المحاسبية، والمستخدمين وهم المستفيدون منها، ويجب أن لا يؤخذ في الاعتبار أن إصدار المعايير عملية تتم بدون تكلفة، وأن لا يفترض أن

¹ - بحيري أحمد هاني، "الإفصاح عن المخاطرة في التقارير المالية المنشورة"، مجلة البحوث التجارية، جامعة الزقازيق، مصر، المجلد 11، العدد 03، 1989، ص 28.

العائد دائماً يفوق التكلفة، وتكلفة المعلومات تتمثل في عدة عناصر منها تكاليف تجميع وتشغيل البيانات وتخزين واسترجاع المعلومات، وتكاليف المراقبة والمراجعة الداخلية والخارجية وتكاليف الإفصاح.¹

ويرى البعض الآخر أن العديد من المؤسسات صغيرة الحجم تحقق معدلات ربحية مرتفعة بالرغم من انخفاض حصتها السوقية، وأن هذه المؤسسات تتصف بعدة مزايا من بينها عدم التغير المستمر في سوق المنتجات التي تتعامل فيها وثبات الطلب على منتجاتها بما يمكنها من مواجهة أية أعباء تفرض عليها نتيجة التوسع في الإفصاح.²

نستنتج مما سبق، أن حجم أصول المؤسسة وحجم أرباحها وعدد المساهمين فيها وتكلفة إعداد ومراجعة وتوزيع التقارير الموسعة إنما هي مؤشرات لعامل واحد وهو حجم المؤسسة من حيث كونها كبيرة الحجم أو صغيرة الحجم، وبالتالي فإن أهم العوامل التي يمكن أن تؤثر على متطلبات التوسع في الإفصاح هي المقدرة الإستيعابية لمتلقي المعلومات ورغبات الإدارة، وحريتها في الأخذ بمتطلبات التوسع في الإفصاح من عدمه، وأحجام المؤسسات وطبيعة نشاطها ودرجة المخاطرة في هذا النشاط ومدى تقدم وتطور الممارسة المحاسبية.

ثانياً/ أثر طبيعة نشاط المؤسسة على التوسع في الإفصاح: تنتمي المؤسسات لعدة قطاعات مختلفة منها القطاع الصناعي والقطاع التجاري والقطاع الخدماتي والقطاع المالي والاستثماري، ويختلف كل

¹ - محمد مطر، "نظرية المحاسبة"، مرجع سابق، ص 80.

² - Wooc. Y. and Cooper A. C, "The Surprising Case For Law Market Share" , Harvard Business Review , Vol. 60, December,2002, P:108.

قطاع عن الآخر من حيث ظروف وطبيعة نشاطه، لذلك يطالب البعض بضرورة أن تختلف معايير التوسع في الإفصاح نظراً لاختلاف طبيعة النشاط.¹

ثالثاً/ أثر درجة المخاطرة على التوسع في الإفصاح: يعتبر حجم النشاط بمفرده أحد العوامل التي يمكن أن تؤثر في متطلبات التوسع في الإفصاح، وكذلك بالنسبة لطبيعة النشاط التي تزاوله المؤسسة، غير أن ذلك لا ينفي وجود تفاعل بين هذين العاملين على متطلبات التوسع المقترحة أو المطبقة فعلاً، فالمؤسسة صغيرة الحجم قد تزاول نشاطاً تزداد فيه درجة المخاطرة، كأن تكون درجة حساسيتها عالية بالنسبة للتغيرات التكنولوجية، أو التغيرات في أذواق المستهلكين، أو يعتمد نشاطها على نوع واحد من المنتجات أو قطاع معين من العملاء، هذا بالإضافة لعامل المنافسة، كذلك فإن الأمر يتطلب مزيداً من الإفصاح ليكون مستخدمي التقارير المالية على بينة بأوضاع هذه المؤسسات، وليتمكنوا من تحقيق التوازن بين درجة المخاطرة لاستثماراتهم والعائد المتوقع منها، لذلك يتعين على المؤسسات التي تتعرض لمخاطر عالية إما لطبيعة عملها أو لظروف خاصة بالتوسع في الإفصاح عن عوامل المخاطرة دون المؤسسات التي لا تتعرض لمثل هذه الدرجة من المخاطرة أو الظروف الخاصة.²

2.3.2.2. صعوبات تتعلق بالمستخدم وطبيعة احتياجاته:

لاشك أن نوعية المستخدمين، وطبيعة احتياجاتهم تختلف من دولة إلى أخرى نتيجة اختلاف طبيعة ونوعية النظام الإقتصادي السائد في كل دولة، ففي الدول المتقدمة ذات الإقتصاد الرأسمالي نجد أن المستخدمين الرئيسيين هم المستثمرين الحاليين والمرقبون والدائنون، في حين نجد أن الحكومة

¹ - مراد ممدوح هاشم، مرجع سابق . ص 234.

² - حماد طارق عبد العال، "التقارير المالية"، مرجع سابق، ص 730.

هي المستخدم الرئيسي للقوائم المالية في الدول ذات الإقتصاد المركزي، لذا فمن الطبيعي أن تختلف طبيعة المعلومات المفصح عنها باختلاف نوعية المستخدمين الرئيسيين في كل دولة.¹

3.3.2.2. صعوبات أخرى:

- هناك العديد من العراقيل التي تحول دون قيام المؤسسات بالتطبيق الكامل لقواعد الإفصاح المحاسبي عند إعداد القوائم المالية وذلك للأسباب الآتية:²
- قلة المحاسبين المهنيين المؤهلين وصعوبة فهمهم لتفسير قواعد الإفصاح المحاسبي؛
 - لجوء الإدارة من خلال معدي القوائم المالية إلى إخفاء بعض البنود الإلزامية لتحسين المركز المالي للمؤسسة خوفا من المنافسين لها في السوق؛
 - عدم قيام المراجعين الخارجيين بإعطاء رأي في تقاريرهم عن عدم إلتزام المؤسسات بالمعايير المحاسبية عند إعداد القوائم المالية السنوية؛
 - عدم كفاية أو قلة الموارد المالية التي تمكن المؤسسة من تدريب موظفيها للتماشي مع المتغيرات في قواعد الإفصاح المحاسبي؛
 - عدم وجود بورصة للأوراق المالية وضعف آلية الإلزام بقواعد الإفصاح المحاسبي.

¹ - محمد المبروك أبو زيد، مرجع سابق، (بتصرف) ص ص 586 - 592.

² - وائل إبراهيم الراشد، "ملاح الإفصاح في الكويت"، مجلة المحاسبون، المجلد 12، العدد 33، يوليو 2006، ص

3.2. الإفصاح عن القيمة العادلة وفق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي

الدولية:

أولت معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية (IAS/IFRS) عناية كبيرة بموضوع الإفصاح المحاسبي، وذلك بغرض تحسين جودة المعلومة المحاسبية حيث لا يوجد معيار واحد فقط يتناول الإفصاح المحاسبي وكيفية عرض القوائم المالية من حيث شكل ومحتوى وهيكل هذه القوائم والسياسات المحاسبية المتبعة في القياس، كما ركز بعض المعايير على كيفية الإفصاح عن القيمة العادلة، وهذا ما سنتناوله في هذا المبحث.

1.3.2. الإفصاح المحاسبي وفق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية:

قامت لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB) والتي سميت فيما بعد بمجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) بإصدار عدة معايير خاصة بالإفصاح المحاسبي تتضمن قواعد خاصة بكيفية ومتطلبات الإفصاح عن المعلومات التي تتعلق بالموضوع الذي يعالجه كل معيار.

1.1.3.2. الإفصاح المحاسبي وفق المعيار (IAS1) :

يتضمن معيار المحاسبة الدولي (IAS1) "عرض القوائم المالية" كل ما يتعلق بإعداد القوائم المالية من قواعد ومبادئ محاسبية وطرق عرض، وقد صمم هذا المعيار لتحسين نوعية البيانات المالية المعروضة، وهو ينطبق على جميع المؤسسات التي تقدم تقاريرها بموجب معايير المحاسبة الدولية، وقد بين مكونات القوائم المالية ذات الغرض العام التي تلتزم المؤسسة بنشرها، بحيث تكون مشتملة على مجموعة متكاملة من المعلومات المحاسبية التي يستفيد منها مستخدمو البيانات المالية، والمتمثلة في الميزانية العمومية، قائمة الدخل، قائمة التغير في حقوق الملكية، قائمة التدفقات النقدية، السياسات

المحاسبية والإيضاحات، ونظرا لأهمية التعريف بأبعاد الإفصاح في تلك المعايير، نذكر أهم قواعد الإفصاح المنصوص عليها:¹

أولا/ الإفصاح عن السياسات المحاسبية: وقد أوجب هذا المعيار على الإدارة مراعاة الاعتبارات الثلاثة التالية لدى المفاضلة بين السياسات المحاسبية لاختيار السياسة الأفضل: الحيطة والحذر، تفوق الجوهر على الشكل والأهمية النسبية.

وننتج عن ذلك أن أصبحت القوائم المالية المنتشرة تتطوي على مجموعة من الافتراضات الأساسية التي لا يحتاج الأمر إلى النص عليها باعتبار أنها أصبحت تلاقى قبولا عاما عند المحاسبين ومستخدمي القوائم المالية وأنه يفترض استخدامها نظرا لضرورتها فإذا لم تتبع هذه الافتراضات يجب الإفصاح عن ذلك مع ذكر الأسباب التي دعت إلى عدم استخدامه وفيما يلي الافتراضات الأساسية المعترف بها:²

أ/ الاستمرارية: أي أن الشركة مستمرة في نشاطها في المستقبل كما يفترض أنه ليس فيه نية لتصفية أعمالها أو تخفيض حجم هذه الأعمال تخفيضا ملموسا ووجود هذا الغرض عند إعداد القوائم المالية حتم إدراج أصول المؤسسة طبقا للتكلفة التاريخية الأمر الذي لا يتبع في حالة ما إذا ظهرت أمور جوهرية تستدعي تصفية المؤسسة مما يستدعي إظهار أصولها بالقيمة التي يمكن بيعها بها وليس بقيمتها الظاهرة بالدفاتر والسجلات.

¹ - بن فرج زوينة، مرجع سابق ، ص 59.

² - محمود محمد عبد السلام البيومي، " المحاسبة والمراجعة في ضوء معايير وعناصر الإفصاح في القوائم المالية"، توزيع منشأة المعارف، مصر، 2003 ، ص 13.

ب/ الثبات: بمعنى أن السياسات المحاسبية المتبعة ثابتة من فترة مالية لأخرى والسياسات المحاسبية تشمل المبادئ والأسس والأعراف والأحكام والإجراءات التي تتبعها المؤسسة عند إعداد القوائم المالية وعرضها، وإذا ما حدث تغيير في أي من السياسات التي تتبعها المؤسسة وكان له تأثير هام في الفترة الجارية فيتعين الإفصاح عن ذلك التغير وقيمه، كما يجب الإفصاح عن تلك التغيرات في السياسات التي يكون لها تأثير هام على الفترة الجارية لاحتمال أن تنعكس آثاره على فترة مالية متصلة.

ج/ الاستحقاق: بمعنى الاعتراف بالإيرادات والأعباء عند استحقاقها بصرف النظر عن تحصيلها أو سدادها، ويخضع اختيار السياسات المحاسبية وتطبيقها على اعتبارات ثلاثة هي:

- **إلتزام الحيطة والحذر:** يعني هذا المبدأ أخذ كافة التكاليف والأعباء والخسارة المتوقعة عند تحديد الربح وعدم أخذ الأرباح المتوقعة إلا إذا تحققت فعلا.
- **الاهتمام بالجواهر قبل الشكل:** بمعنى أن يتم عرض المعاملات والأحداث المالية بالقوائم على أساس جوهرها وما يترتب عليه من آثار مالية وليس على أساس شكلها القانوني.
- **مبدأ الأهمية النسبية:** بمعنى أن يتم الإفصاح عن كافة البنود ذات الأهمية النسبية التي تؤثر على تقييم المراكز المالية وما يترتب عليها من قرارات، وفي الواقع تتوقف الأهمية النسبية على التقرير الشخصي للمحاسب بعد دراسة لكل حالة على حدة.

ثانيا/ المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في التقارير المالية: يعالج هذا المعيار المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في التقارير المالية التي تشمل الميزانية وجدول النتائج والملاحظات علي البيانات الأخرى الملحقه بتلك البيانات والتي تعتبر جزءا مكملًا لها، وتمثل متطلبات الإفصاح التي يحددها هذا

المعيار الحد الأدنى للإفصاح المطلوب في البيانات المالية، أما التفاصيل فيتم الإشارة إليها في المعايير المحاسبية الصادرة بشأن الموضوعات المحاسبية المختلفة.

ويمكن تصنيف قواعد الإفصاح المشمولة في هذا المعيار إلى:

- قواعد خاصة بالإفصاح العام؛
- قواعد خاصة بالإفصاح في الميزانية ؛
- قواعد خاصة بالإفصاح عن معلومات جدول النتائج؛
- قواعد خاصة بالإفصاح عن معلومات قائمة التغيرات في حقوق الملكية؛
- قواعد خاصة بالإفصاح في جدول التدفقات النقدية.

2.1.3.2. الإفصاح وفق المعيار (IFRS7):

ويتضمن هذا المعيار "متطلبات الإفصاح عن الأدوات المالية في القوائم المالية"، حيث أوجب على المؤسسة أن تفصح عن المعلومات المتعلقة بالقيمة العادلة لكل فئة من الأصول والالتزامات المالية بالطريقة التي تسمح بمقارنتها مع المبلغ المرحل، وعند الإفصاح عن القيمة العادلة تصنف الأصول والالتزامات المالية إلى أصناف وتعادلهم فقط طالما أن مبالغهم المسجلة ذات الصلة بمعادلة الميزانية، وتفصح المؤسسة عن ما يلي:¹

- الطرق والفرضيات الهامة المطبقة في تحديد القيم العادلة للأصول والالتزامات المالية بشكل منفصل للأصناف الهامة من الأصول والالتزامات المالية؛

¹ - محمد أبو نصار وجمعة حميدات، مرجع سابق، ص ص 721 - 723.

- إذا ما كان قد تم تحديد القيم العادلة للأصول والالتزامات المالية كلياً أو جزئياً بشكل مباشر، بالإشارة إلى عروض الأسعار المنشورة في سوق نشط أو تم تقديرها باستخدام أسلوب التقييم؛
- إذا ما اشتملت قوائمها المالية على أدوات مالية تم قياسها بالقيم العادلة التي تم تحديدها كلياً أو جزئياً باستخدام أسلوب التقييم بناء على الافتراضات غير المدعومة بأسعار أو معدلات السوق الملحوظة، وإذا كان تغيير أي افتراض إلى بديل محتمل معقول سينتج قيمة عادلة مختلفة بشكل كبير، يجب على المؤسسة أن تصرح بهذه الحقيقة وتفسح عن تأثير الافتراضات البديلة المحتملة المعقولة في القيمة العادلة، ولهذا الغرض يتم الحكم على الأهمية بالنظر إلى الربح أو الخسارة و إجمالي الأصول أو إجمالي الالتزامات .

3.1.3.2. الإفصاح وفق المعيار (IFRS8):

في إطار تجميع القطاعات التشغيلية فإنه وفق هذا المعيار تلتزم المؤسسة بعرض القواعد التي تم الإرتكاز عليها لتحديد القطاع في حالة دمج مجموعة قطاعات تشغيلية بم في ذلك وصف لهذه القطاعات، والقيام بالمقاربة بين إجمالي أصول القطاعات المعروضة وأصول المؤسسة وكذا توضيح شرط تقديم هذه المقاربة إذا كانت أصول القطاعات تقدم بانتظام إلى متخذ القرار .

يهدف هذا المعيار إلى حث المؤسسات على الإفصاح من أجل تمكين مستخدمي القوائم المالية من تقييم طبيعة العمليات التي تمارسه وآثارها المالية والبيئية الإقتصادية المحيطة بها، ولذلك فهي تتطلب الإفصاح عن المنتجات والخدمات وعن المناطق الجغرافية وعن أهم الزبائن، وعن معلومات مالية وصفية عن قطاعاتها التشغيلية التي تحقق شروط معينة للإفصاح.

2.3.2. الإفصاح المحاسبي عن القيمة العادلة:

ورد الإفصاح عن القيمة العادلة في معايير المحاسبة الدولية في أكثر من معيار محاسبي، وقد عمل مجلس معايير المحاسبة الدولية على إصدار وتعديل العديد من المعايير التي تطبق القيمة العادلة خاصة في ظل انتشار الأسواق المالية وتعدد المشاكل المحاسبية، ولقد شجع مجلس معايير المحاسبة الدولية على التوسع في الإفصاح عن المعلومات المعدة وفق القيمة العادلة لتشمل عدة مواضيع سواء التثبيتات المادية، الأدوات المالية، الاستثمارات العقارية، الموجودات الزراعية أو غيرها، وفيما يلي أهم المعايير التي ألزمت على الإفصاح عن القيمة العادلة:

جدول رقم (02): أهم المعايير المحاسبية التي بينت متطلبات الإفصاح عن القيمة العادلة

رقم المعيار	عنوان المعيار	متطلبات الإفصاح عن القيمة العادلة
(IAS16)	الممتلكات والمصانع والمعدات	- عند استخدام القيمة العادلة في التقييم يجب الإفصاح عن: - تاريخ إجراء عملية إعادة التقييم؛ - الأساس المستخدم لإعادة التقييم؛ - فائض إعادة التقييم؛ - أن التقييم تم بواسطة طرف مستقل.
(IAS28)	الاستثمارات في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة	- إذا توفرت للمؤسسة أسعار معلنة لمساهماتها في المؤسسات الزميلة المدرجة في البورصة يجب الإفصاح عنها بالقيمة العادلة.
(IAS36)	الإنخفاض في قيمة الأصول	- إذا كان المبلغ القابل للاسترداد هو القيمة العادلة مطروحا منها تكاليف البيع، يجب الإفصاح عن الأساس المستخدم لتحديد تلك القيمة (هل القيمة محددة وفقا لسوق نشط أم غير ذلك) - إذا كان المبلغ القابل للاسترداد هو القيمة قيد الاستعمال،

يجب الإفصاح عن سعر الخصم المستخدم في خصم التدفقات النقدية المتوقعة للأصل؛ - يجب الإفصاح عن المعلومات التي استخدمت لوضع التقديرات التي تم استخدامها لتحديد القيمة القابلة للإسترداد.		
إذا قيمت الأصول غير الملموسة بمبلغ إعادة التقييم فيجب الإفصاح عن: - تاريخ إعادة التقييم؛ - المبلغ المسجل للأصل المعاد تقييمه؛ - المبلغ فائض إعادة التقييم في بداية ونهاية الفترة؛ - الطرق والافتراضات الهامة المستخدمة في تقدير القيمة العادلة.	الأصول غير الملموسة	(IAS38)
إذا استخدمت المؤسسة نموذج القيمة العادلة لتقييم الاستثمارات العقارية يجب الإفصاح عن: - ظروف تصنيف ومحاسبة حصص الممتلكات المحتفظ بها بموجب عقود الإيجار التشغيلي على أنها استثمارات عقارية؛ - صافي الأرباح أو الخسائر من تعديلات القيمة العادلة؛ - مدى اعتماد القيمة العادلة على التقييمات من قبل مقيم مستقل ومؤهل وإذا لم يكن هناك مثل هذه التقييمات يجب الإفصاح عن تلك الحقيقة.	الاستثمارات العقارية	(IAS40)
- عند قياس الأصول البيولوجية والمنتجات الزراعية بالقيمة العادلة يجب الإفصاح عن الأرباح أو الخسائر التي تنشأ عند الاعتراف المبدئي بهذه الأصول والتغير في القيمة العادلة مطروحا منها التكاليف المقدرة عند نقطة البيع؛ - لكن إذا لم يمكن قياس القيمة العادلة يجب تقديم إفصاح إضافي يتضمن وصفا للأصل وإيضاحا حول عدم إمكانية قياس القيمة العادلة بموثوقية.	الأصول البيولوجية:	(IAS41)

- النطاق المحتمل أن تدرج ضمنه القيمة العادلة إن أمكن ذلك.		
إذا تم قياس العمليات التي يتم تسويتها من خلال الأسهم بالقيمة العادلة للسلع والخدمات بموثوقية، يجب الإفصاح عن: - معلومات تبين طبيعة ومدى المعاملات القائمة خلال الفترة والتي تتم من خلال الأسهم؛ - معلومات تبين كيفية تحديد القيمة العادلة للسلع والخدمات المستلمة عند شراء البضاعة أو الحصول على خدمات مقابل الأسهم، أو القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية التي منحت خلال الفترة. - معلومات تبين أثر المصاريف المدفوعة والمتعلقة بالعمليات التي تتم على أساس الأسهم على بيان الدخل.	المدفوعات على أساس الأسهم	(IFRS2)
إذا تم قياس الأدوات المالية بالقيمة العادلة يجب الإفصاح عن: - القيمة العادلة لكل فئة من الأصول والمطلوبات الخصوم المالية بشكل يمكن مقارنة تلك القيمة مع القيم الدفترية لها؛ - طرق وأساليب تحديد القيمة العادلة ؛ - توضيح ما إذا كانت القيمة العادلة قد تم تحديدها بشكل كامل أو جزئي من خلال الأسعار المنشورة في سوق مالي نشط أو من خلال أساليب التقييم المحددة.	الأدوات المالية: الإفصاحات	(IFRS7)
يهدف الإفصاح المحاسبي عن القيمة العادلة إلى مساعدة مستخدمي المعلومة المحاسبية على تقييم مدى استخدام القيمة العادلة عند إعادة تقييم الأصول والالتزامات الظاهرة بالقوائم المالية، بالإضافة إلى تقييم المدخلات المستخدمة لاستنتاج القيمة العادلة، ومن أهم متطلبات الإفصاح عن قياس القيمة العادلة نجد: - الإفصاح عن الأصول والالتزامات التي يتم قياسها بالقيمة	قياس القيمة العادلة	(IFRS13)

العادلة على أساس متكرر أو غير متكرر ضمن القوائم المالية بعد الاعتراف الأولي بها؛ - الإفصاح عن الطرق والتقنيات الأساسية المستخدمة لتحديد القيمة العادلة؛ - الإفصاح عن أثر إعادة التقييم باستخدام القيمة العادلة على الربح أو الخسارة للفترة وعلى حقوق الملكية؛ - الإفصاح عن مدى استخدام الأسعار المعلنة للأصول أو الالتزامات المدرجة في سوق نشطة لتقدير القيمة العادلة أو استخدام طرق التقييم المقبولة؛ - الإفصاح عما إذا كان تغيير أي افتراض مستخدم في التقييم إلى بديل آخر محتمل يؤدي إلى قيمة عادلة مختلفة بشكل كبير، وتأثير ذلك على الأرباح أو الخسائر الخاصة بالفترة.		
--	--	--

المصدر: من إعداد الباحث، بالإعتماد على المرجع: محمد أبو نصار وجمعة حميدات، مرجع سابق، 2014.

مما سبق، نجد أن الكثير من معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية السابقة بينت طرق الإفصاح عن كيفية استخدام القيمة العادلة في عملية التقييم والإفصاح عن المداخل والأساليب والسياسات المتبعة في ذلك، لكن لم يكن هناك تنسيق بين هذه المعايير فالبعض اكتفت بالإفصاح عن عملية التقييم بالقيمة العادلة من حيث القيمة والفارق التقييم وتاريخ العملية، في حين تضمنت معايير أخرى إرشادات موسعة نوعاً ما مما يحدث غموض وصعوبة في التطبيق لدى الأطراف أو المؤسسات المطالبة بذلك.

خلاصة الفصل:

يعتبر الإفصاح من القضايا الهامة التي ركزت عليها الهيئات المحاسبية وذلك لما له من تأثير على جودة المعلومات المحاسبية، ونظرا لهذه الأهمية فقد أصبح شائع الاستخدام وأصبح العديد من مستخدمي التقارير المالية يطالبون بالمزيد من الإفصاح، وذلك بهدف أن تكون البيانات المحاسبية صادقة ومعبرة عن المحتوى الحقيقي للأحداث المالية التي تظهرها.

ومن أجل الوصول إلى إفصاح عام وجب وجود معايير محاسبية ومنهج إفصاح كافٍ يخدم عملية توصيل وعرض المعلومات للمستثمرين بطريقة مفهومة وأسلوب ملائم مما يزيد من قيمة ومنفعة المعلومات المحاسبية، فقد ساهمت معايير المحاسبة الدولية في تطوير محتوى المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية، كما ركزت على زيادة مستوى الإفصاح المحاسبي وبأشكال مختلفة سواء بطرح قوائم مالية إضافية أو ضمن القوائم المالية الحالية من ناحية وتوحيد أسس وقواعد العرض والإفصاح من ناحية أخرى، الأمر الذي أثر على المعلومات المحاسبية الموجهة للمستخدمين نتيجة ارتفاع مضمون التقارير المالية واكتمال محتواها من المعلومات وتعظيم جودتها.

ويعتبر الإفصاح عن المعلومات المعدة وفق القيمة العادلة من أهم المواضيع الحديثة والمتجددة نظرا للديناميكية التي يتميز بها القياس باستخدام القيمة العادلة والذي يتطلب تجديد المعلومات تماشيا مع الأحداث الاقتصادية، مما تتطلب الإهتمام بكيفية الإفصاح عن القيمة العادلة ضمن معايير تضبط وتوجه الجهات القائمة بذلك.

وستنطرق في الفصل الموالي إلى أثر القياس باستخدام القيمة العادلة والإفصاح عنها على جودة

القوائم المالية.

الفصل الثالث:

انعكاسات استخدام القيمة العادلة على

جودة التقارير المالية

3. انعكاسات استخدام القيمة العادلة على جودة التقارير المالية

تمهيد:

من المعروف أن التقارير المالية تعتبر المخرجات الرئيسية لأي نظام محاسبي، وهذا يعني أهمية المعلومات التي تحتويها هذه التقارير باعتبارها تلخيص للأحداث والعمليات المحاسبية والمالية التي تمت خلال فترة معينة، ولهذا يجب أن تكون هذه التقارير مفيدة لاتخاذ مختلف القرارات ومساعدة الإدارة والمستثمرين والمقرضين في تقييم التدفقات النقدية المستقبلية وتوقيتها.

إلا أن التطبيق العملي في إعداد التقارير المالية قد يوجد حوله العديد من المشاكل المحاسبية ذات الصلة، والتي تعنى بتحقيق التوازن في توفير الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والتي تنعكس في نتائجها على التقارير المالية للمؤسسة، ولهذا لجأ المهتمون بالسياسات المحاسبية إلى تحديد الصفات أو الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، والتي بسبب عدم إمكانية إخضاعها للتقدير الكمي الرقمي تصبح عرضة للإنقاذ كونها قد تعني مزيداً من التحيز واختلاف الجوهر على الشكل وبالتالي تقليل درجة مصداقيتها، لذا يجب أن تعبر المعلومات المحاسبية عن صدق وعدالة التقارير المالية للمؤسسة.

كما أن إحدى الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية هي وضوحها وقابليتها للفهم من قبل جميع المستخدمين، لهذا يفترض أن يكون لدى المستخدمين مستوى معقول من المعرفة في العمل

والنشاطات الإقتصادية والمحاسبية، ومهما يكن الأمر فإنه يجب عدم استبعاد أي معلومات حول بعض المسائل المعقدة التي يجب تضمينها للمعلومات المحاسبية.

لكن الجدل القائم حالياً يتعلق بموضوع القياس باستخدام القيمة العادلة ومدى إمكانية تحقيقه للخصائص النوعية للتقارير المالية.

مما سبق، يمكن تقسيم هذا الفصل إلى المباحث الثلاث التالية:

- مفاهيم عامة حول التقارير المالية؛
- الخصائص النوعية للتقارير المالية؛
- أثر استخدام القيمة العادلة على الخصائص النوعية للتقارير المالية.

1.3. مفاهيم عامة حول التقارير المالية:

تعتبر التقارير المالية بمثابة المحصلة النهائية للنظام المحاسبي، فهي مخرجات النظام التي يفترض فيها توفير المعلومات الملائمة التي تفي باحتياجات متخذي القرارات، ويعتبر معيار المنفعة من أهم المعايير التي تحكم العلاقة بين شكل ومضمون التقارير المالية واحتياجات متخذي القرارات، ولأن هذه الاحتياجات في تطور دائم ومستمر مستجيبة في ذلك للتطور والتغير في بيئة الأعمال، فالمعرفة المحاسبية لا تدخر جهداً في ملاحظة التطور في هذه الاحتياجات ويتبلور ذلك في التطور الدائم لشكل ومضمون تلك التقارير تحقيقاً للمنفعة المستهدفة منها.

1.1.3. مفهوم وأنواع القوائم والتقارير المالية:

تعتبر كل من القوائم المالية والتقارير المالية حلقة وصل بين المؤسسة والآخرين، لهذا يجب الفصل بين مفهوم القوائم المالية ومفهوم التقارير المالية، لأن هناك العديد من التعريفات لكلا المصطلحين بعضها يأخذ بمفهوم ضيق وبعضها يأخذ بمفهوم أوسع.

1.1.1.3. تعريف القوائم المالية:

إن إعداد القوائم المالية وتقديمها للمستخدمين من قبل العديد من المؤسسات قد أسهم بقدر كبير في نشر الثقافة المحاسبية لدى هؤلاء، لكن رغم أن القوائم المالية قد تبدو متشابهة من بلد لآخر إلا أن هناك فروقا بينهما تسببت فيها ظروف اجتماعية واقتصادية وقانونية تحكمها البيئة المحيطة بالنظام المحاسبي، مما أدى إلى استخدام تعريفات مختلفة للقوائم المالية وهذا ما نتج عنه اختلاف في البيئة المحاسبية حول كيفية عرض عناصر القوائم المالية وفي أسس قياسها وكيفية استخدامها.

فالقوائم المالية هي "الوسائل التي بموجبها تنتقل إلى الإدارة والأطراف المعنية صورة مختصرة عن الأرباح والمركز المالي للوحدة الاقتصادية، وتشمل القوائم المالية عادة قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية، قائمة حقوق الملكية"¹.

وبالتالي نجد أن القوائم المالية هي عبارة عن مجموعة من البيانات المسجلة وفق مبادئ متعارف عليها محاسبيا، حيث يتم استعمال وسائل وأدوات لتجميع وتبويب المعلومات والبيانات المحاسبية وفق أشكال معينة تتضمن جميع المعلومات المتعلقة بنشاط المؤسسة ونتائج أعمالها ومركزها المالي خلال فترة زمنية معينة.

2.1.1.3. تعريف التقارير المالية:

في بداية ظهور المحاسبة كان ينظر إلى القوائم المالية بأنها تعبر تعبيراً كافياً عن الأحداث والعمليات المالية التي حدثت خلال الفترة المحاسبية، حيث تعبر بوضوح عن واقع المؤسسة دونما حاجة إلى أية معلومات إضافية، ولكن مع مرور الزمن والتطور الاقتصادي وتعدد العمليات الاقتصادية اتضح أن المعلومات الرقمية التي تعرضها القوائم المالية يشوبها الكثير من القصور، كما أن هناك العديد من البدائل التي يمكن إتباعها في قياس نفس الأحداث والعمليات المالية، الأمر الذي لا يمكن لقارئ القوائم المالية من فهمه دون فهم الافتراضات التي بنيت عليها والطرق التي اتبعت في

¹ - كمال الدين مصطفى الدهراوي، "المحاسبة المتوسطة وفقاً لمعايير المحاسبة المالية"، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 13.

قياسها، لذلك بدأ الاهتمام بالإفصاح عن بعض المعلومات الوصفية غير الرقمية المرتبطة بالمعلومات المالية التي تعرضها القوائم المالية وذلك في شكل هوامش وإيضاحات وملاحظات للقوائم المالية.¹

لذا نجد أن "القوائم المالية تمثل الجزء المحوري للتقارير المالية، حيث تعتبر الوسائل الأساسية لتوصيل المعلومات المحاسبية للأطراف الخارجية، وعلى الرغم من أن التقارير المالية قد تحتوي على معلومات من مصادر خارج السجلات المحاسبية إلا أن النظم المحاسبية مصممة بشكل عام على أساس عناصر القوائم المالية، كما تشمل التقارير المالية الوسائل الأخرى لتوصيل المعلومات ذات العلاقة المباشرة أو غير المباشرة والتي يتم استخراجها من النظام المحاسبي، وقد تشمل التقارير المالية معلومات مالية ومعلومات غير مالية، ونشرات أو تقارير مجلس الإدارة والتنبؤات المالية والأخبار ذات الصلة بالمؤسسة ووصف للخطط والتوقعات وكذلك التأثير البيئي أو الاجتماعي لأعمال المؤسسة".²

مما سبق، نستنتج أن مفهوم التقارير المالية أشمل وأوسع من مفهوم القوائم المالية، بحيث يشمل أية معلومة ذات علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالمعلومات التي يخرجها النظام المحاسبي.

3.1.1.3. أنواع القوائم المالية:

يمكن تقسيم القوائم والتقارير المالية إلى عدة أنواع هي:³

- قوائم مالية تاريخية تعبر عن نتائج الأعمال الماضية التي تحققت فعلا في المؤسسة خلال فترة معينة وتتمثل في الحسابات الختامية المختلفة الميزانية وجول النتائج؛
- قوائم مالية وصفية للموقف الحاضر عاكسة للظروف التي تمر بها المؤسسة؛

¹ - تيجاني بالرقى، "دراسة أثر التضخم على النظرية التقليدية للمحاسبة مع نموذج مقترح لاستبعاد أثر التضخم

على القوائم المالية"، دكتوراه دولة، غير منشورة، جامعة سطيف، 2006، ص 132.

² - حماد طارق عبد العال، "التقارير المالية"، مرجع سابق، ص 35-36.

³ - أحمد محمد نور، "المحاسبة المالية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 54.

- قوائم مالية تخطيطية احتمالية تستقرئ التدفقات والأرصدة المتوقع أن تحدث في مستقبل المؤسسة (قوائم التدفقات النقدية المستقبلية والموازنات التخطيطية...). كما يمكن أن تختلف القوائم المالية في إعدادها أيضا حسب الغرض الذي ستستخدم فيه، ومن ثم يمكن أن نفرق بين نوعين هما:
 - قوائم مالية عامة تعد للاستخدام العام من جانب كافة المهتمين بالمؤسسة، وهي قوائم مالية إجمالية لا تهتم بالتفاصيل؛
 - قوائم مالية خاصة تعد بغرض تقديمها لمستخدم معين أو جهة معينة لتحقيق هدف معين كالقوائم المالية المعدة مثلا من أجل الحصول على القروض والتي تقدم للبنوك.
- نستنتج أن القوائم المالية هي الوسيلة الرئيسية التي يتم من خلالها توصيل المعلومات للأطراف الخارجية، وهي تشمل إضافة للقوائم المالية الرئيسية (الميزانية، جدول النتائج، جدول تدفقات الخزينة وجدول حركة روس الأموال) الملاحظات على القوائم والجداول الملحقة التي تعتبر مكملة للقوائم المالية، بالإضافة إلى بعض المعلومات المالية الأخرى التي يتم تقديمها من خلال التقارير المالية وليس القوائم المالية فقط، والتي تشمل توقعات وتنبؤات الإدارة بخصوص نشاط المؤسسة الحالي والمستقبلي وكذا أثر نشاطها على البيئة والمجتمع.

2.1.3. أهداف التقارير المالية:

إن الهدف من التقارير المالية ذات الغرض العام هو توفير بيانات مالية عن المركز المالي للمؤسسة وعن نتيجة أعمالها والتدفق النقدي لديها، وكيف تكون المعلومات التي تحتويها هذه القوائم

مفيدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية لشريحة عريضة من مستخدمي التقارير المالية، فمن الناحية التاريخية مرَّ الاهتمام بتحديد أهداف التقارير المالية بثلاث مراحل هي:¹

أولاً/ المرحلة الأولى (1900 - 1933): اهتمت هذه المرحلة بأهداف الإدارة، حيث كانت وجهة نظر الإدارة هي المسيطرة على تحديد أهداف المحاسبة وتقاريرها المالية، وكان الإفصاح السائد يتمثل في تنفيذ المتطلبات القانونية للوفاء بالتزاماتها تجاه الملاك.

ثانياً/ المرحلة الثانية (1933 - 1973): وركزت هذه المرحلة اهتماماتها بوجهة نظر الاتحادات المحاسبية والمهنية، كالمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) والمجمعات العلمية كالجمعية الأمريكية للمحاسبة (AAA)، وتحت سلطة ضغط لجنة تبادل الأوراق المالية (SEC)، وهذا لغرض حماية المحاسب تجاه ضغوط الإدارة وحماية مدقق الحسابات الخارجي من المساءلة التي يتعرض لها، وبالتالي تأثر أهداف التقارير المالية بوجهة نظر المحاسب والمدقق.

ثالثاً/ المرحلة الثالثة (بعد 1973): وفيها تطور الأمر إلى الأخذ بوجهة نظر مستخدمي التقارير المالية، حيث نصت التوجيهات إلى مراعاة مصلحة المستخدمين الخارجيين وهو ما يطلق عليه بالمدخل النفعي أو مدخل فائدة المعلومات في اتخاذ القرارات.

وفي هذا المجال قامت الجهات المهنية والمحاسبية بالعديد من الدراسات المتعلقة بتحديد أهداف التقارير المالية، ولعل أهمها قيام المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) سنة 1971 بتعيين

¹ - شارف خوجة الطيب، "مفاهيم جودة المعلومات المحاسبية لترشيد القرارات الاقتصادية"، الملتقى الوطني الأول حول " مستجدات الألفية الثالثة: المؤسسة على ضوء التحولات المحاسبية الدولية"، جامعة عنابة، 22/21 نوفمبر 2007، ص ص 8-9.

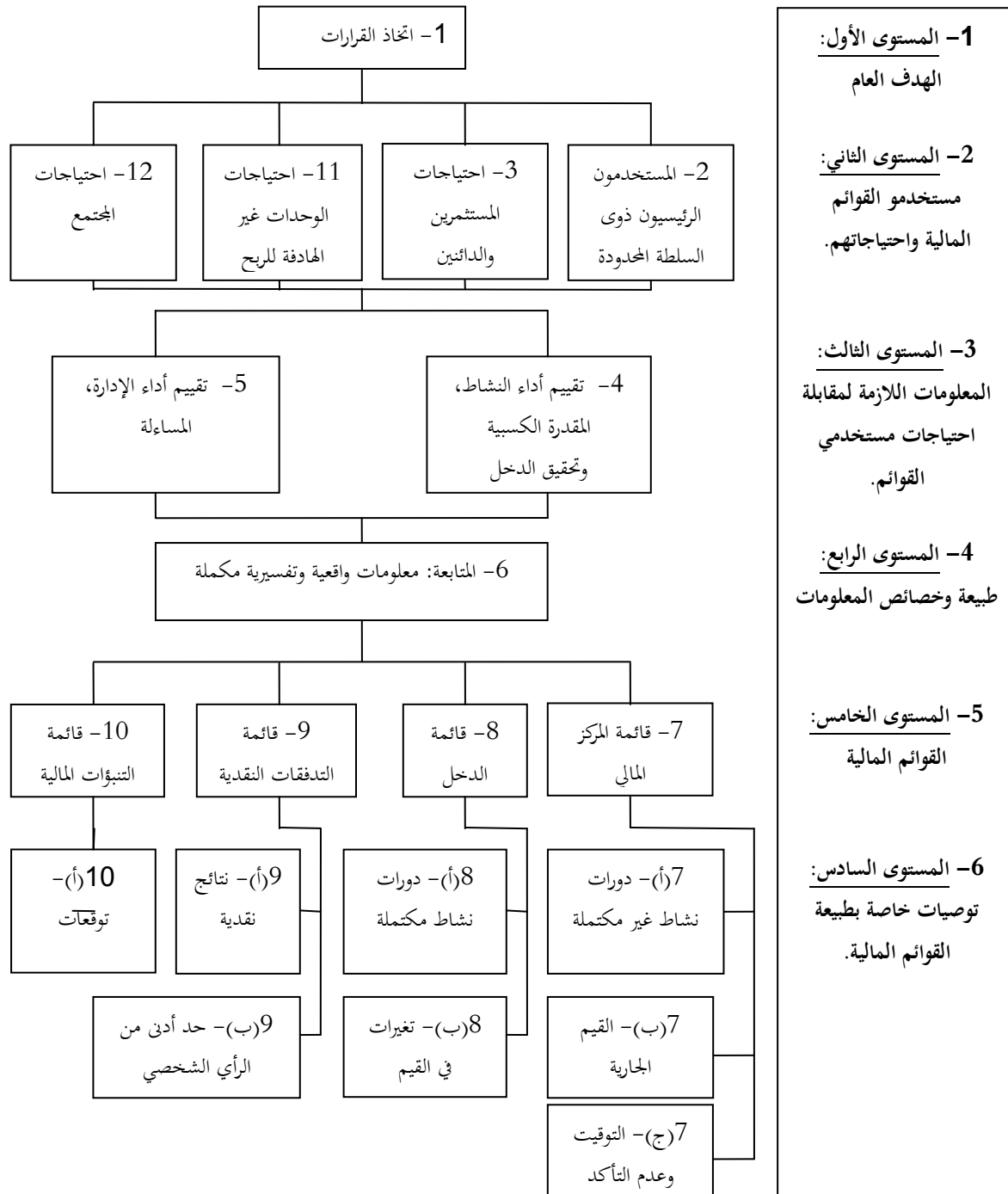
لجنة عرفت باسم (Trueblood) نسبة إلى رئيسها "روبرت ترولاد" (The Trueblood Rrport)،
كان هدفها دراسة القوائم المالية وقد كلفت هذه اللجنة بما يلي:

- تحديد الفئات التي تحتاج إلى القوائم المالية؛
 - تحديد المعلومات التي يحتاجونها والتي يمكن أن تزودهم بها المحاسبة؛
 - تحديد إطار العمل المطلوب لتزويدهم بالمعلومات التي يحتاجونها.
- وقد أصدرت هذه اللجنة دراسة نهائية تحت عنوان (أهداف القوائم المالية) سنة 1973، وجاءت هذه الدراسة شاملة لموضوع الأهداف وما يتعلق بها حيث تضمن اثني عشر هدفا للقوائم المالية وهي:¹
- الهدف(01): تزويد مستخدمو القوائم المالية بالمعلومات المفيدة لاتخاذ القرارات الاقتصادية؛
 - الهدف(02): خدمة المستخدمين الذين تتوافر لديهم سلطة محدودة أو إمكانية محدودة أو مصدر محدود للحصول على المعلومات والذين يعتمدون على القوائم المالية كمصدر معلوماتي رئيسي لتقييم النشاط الاقتصادي للمؤسسة؛
 - الهدف(03): تقديم معلومات مفيدة للمستثمرين والدائنين من أجل التنبؤ والمقارنة وتقييم التدفقات النقدية من حيث المبلغ والتوقيت ونسبة عدم التأكد؛
 - الهدف(04): تزويد المستخدمين بالمعلومات للتنبؤ والمقارنة وتقييم المقدرة الكسبية للمؤسسة؛
 - الهدف(05): تقديم معلومات مفيدة للحكم على قدرة الإدارة في استخدام الموارد المتاحة لها؛
 - الهدف(06): تقديم معلومات واقعية وتفسيرية عن العمليات والأحداث الأخرى المفيدة في التنبؤ والمقارنة وتقييم نتيجة المؤسسة، ويجب الإفصاح عن الفروض الأساسية المعتمدة في ذلك؛

¹ - رضوان حلوة حنان، "تطور الفكر المحاسبي"، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2001، ص ص 135-137.

- الهدف(07): تقديم قائمة عن المركز المالي تفيد في التنبؤ والمقارنة ، حيث تقدم معلومات تخص العمليات والأحداث التي قامت بها المؤسسة، وعرض أصول وخصوم هذه المؤسسة؛
 - الهدف(08): تقديم قائمة عن الدخل تفيد في التنبؤ والمقارنة وتقييم المقدرة الكسبية للمؤسسة، ويجب التقرير عن صافي النتيجة لدورات الكسب التامة وأنشطة المؤسسة عن العمليات القابلة للتحقق غير التامة والتي هي قيد الإتمام؛
 - الهدف(09): تقديم قائمة عن الأنشطة المالية تفيد في التنبؤ والمقارنة، ويجب أن تقرر هذه القائمة بشكل رئيسي عن العمليات الفعلية والمتوقعة ذات الآثار النقدية الهامة، ويجب أن تقرر عن المعطيات التي تتطلب حداً أدنى من الرأي والتفسير من قبل معد هذه القائمة؛
 - الهدف(10): التزويد مستخدمي القوائم المالية بالمعلومات المفيدة في عملية التنبؤ، خاصة المعلومات التي تزيد من قابلية الاعتماد والوثوق بالتنبؤات المالية للمستخدمين؛
 - الهدف(11): إلزام المنظمات الحكومية والمنظمات غير الهادفة لتحقيق الربح بتقديم المعلومات المفيدة في تقييم فعالية إدارة الموارد لتحقيق أهداف المنظمة؛
 - الهدف (12): التقرير عن أنشطة المؤسسة التي تؤثر على المجتمع والتي يمكن أن تحدد أو توصف أو تقاس أو تؤدي دوراً مهماً في وسطها الاجتماعي.
- ويمكن ترتيب الأهداف الإثني عشر السابقة ترتيباً هرمياً في ستة مستويات حسب الشكل الموالي.

شكل رقم (2): الترتيب الهرمي لأهداف القوائم المالية وفق تقرير Trueblood



المصدر: رضوان حلوة حنان، "تطور الفكر المحاسبي"، مرجع سابق، ص 139.

من خلال الشكل نلاحظ أن هذه الأهداف شملت كل التساؤلات المتعلقة بمستخدمي القوائم المالية وطبيعة القرارات التي يتخذونها، وأهم المعلومات التي تخدم الاحتياجات المشتركة لمجموعة من الفئات وليست لخدمة احتياجات فئة دون الأخرى، ومن أبرز هذه الأهداف نجد:

- توفير المعلومات التي تفيد في ترشيد القرارات الاستثمارية والائتمانية للمستثمرين والدائنين؛
- توفير المعلومات التي تفيد في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية للمؤسسة، حيث تسمح بالمفاضلة بين التدفقات النقدية الحالية والتدفقات النقدية المستقبلية مع تحديد توقيت تلك التدفقات المتوقعة ودرجة عدم التأكد المحيطة بها؛
- توفير المعلومات المتعلقة بالموارد الاقتصادية للمؤسسة والتزاماتها والتغيرات التي طرأت عليها مما تفيد مستخدمي هذه المعلومات في تحديد نقاط القوة ونقاط الضعف في المؤسسة وكذلك تقدير إمكانياتها المالية واحتمالات مواجهة الفشل المالي.
- توفير المعلومات التي تفيد في تقييم أداء المؤسسة وتحديد أرباحها ويتم ذلك وفق أساس الاستحقاق الذي يربط بين المجهودات والإنجازات ويسمح بتنبؤات سليمة؛
- توفير المعلومات التي تفيد في تحديد درجة السيولة وتدفق الأموال أي تحديد مصادر الحصول على الأموال وأوجه إنفاقها؛
- توفير المعلومات التي تفيد في التقرير عن مسؤولية الإدارة وتقييم كفاءة أدائها باستخدام معلومات الربحية ومكوناتها؛
- توفير معلومات تتعلق بملاحظات وتفسيرات الإدارة من أجل زيادة منفعة هذه المعلومات.

ومما سبق، يمكن إبراز أهمية القوائم المالية والغرض من إعدادها في ثلاثة عناصر أساسية:

أولاً/ أداة اتصال: حيث تعمل على توصيل رسالة مفهومة وواضحة لمستعملي المعلومات المالية عن نشاط المؤسسة والنتائج المترتبة عنه، أي وسيلة اتصال بين المؤسسة والمستثمرين فيها من جهة ووسيلة لربط العلاقات بين المؤسسة والموردين والزبائن والبنوك من جهة أخرى؛

ثانياً/ أداة لتقييم الأداء: حيث تساعد في تقييم أداء الإدارة والحكم على كفاءتها والحكم على المركز المالي للمؤسسة ومدى التقدم في تحقيق أهدافها وكيفية استخدام مواردها؛

ثالثاً/ أداة لاتخاذ القرار: حيث تساعد الإدارة في اتخاذ القرارات المتعلقة بكيفية صرف الموارد في المستقبل، وتساعد الأطراف ذات العلاقة المباشرة أو غير المباشرة في اتخاذ القرارات المختلفة.

3.1.3. مستخدمو التقارير المالية:

إن المعلومات المحاسبية الجيدة هي تلك المعلومات الأكثر فائدة وصلاحيّة في مجالات ترشيد القرارات، لكن مستوى جودة المعلومات والاستفادة منها لا يعتمد فقط على الخصائص النوعية المتوفرة، بل يعتمد أيضاً على خصائص تتعلق بالمستفيد منها أو متخذ القرار نفسه، أي قدرته على تحليل المعلومات ومستوى الفهم والإدراك المتوفرة لديه.

وفي هذا الصدد يعترف مجلس معايير المحاسبة الأمريكية (FASB) بأن "التنوع القائم في مستخدمي المعلومات المحاسبية وحاجاتهم منها يشكل عائقاً أمام تحديد أهداف المعلومات، بمعنى أن افتراض مستوى معين لفهم وإدراك مستخدم المعلومات يؤثر بصورة مباشرة على مضمون القوائم المالية

الأساسية ذات الغرض العام وعلى القوائم المالية الملحقة، مع مراعاة أن توفير المعلومات المفيدة يتم بأقل تكلفة ممكنة¹.

ويمكن تقسيم مستخدمي القوائم والتقارير المالية إلى:²

1.3.1.3. المستثمرون الحاليون والمحتملون:

وتعتبر القرارات الاستثمارية من أهم القرارات التي يتم اتخاذها، حيث تتمثل أهم المعلومات التي تحتاجها هذه الفئة في الآتي:

- المعلومات التي تساعد المستثمر في اتخاذ قرار شراء أو بيع أسهم المؤسسة؛
- المعلومات التي تساعد المستثمر في تحديد مستوى توزيعات الأرباح الماضية والحالية والمستقبلية وأي تغيير في أسعار أسهم المؤسسة؛
- المعلومات التي تساعد المستثمر في تقييم كفاءة إدارة المؤسسة،
- المعلومات التي تساعد المستثمر في تقييم سيولة المؤسسة ومستقبلها وتقييم ومقارنة أسهمها مع أسهم باقي المؤسسات.

2.3.1.3. الموظفون:

ويعتبر الموظفون مورد المؤسسة الهام حيث تتبني عليهم استمرارية المؤسسة وأدائها لأعمالها بما يشعرون بالأمن والرضا الوظيفيين، لذلك فهم يحتاجون إلى معلومات تتعلق بمدى التحسن الوظيفي في المستقبل، بالإضافة إلى معلومات تساعد في تعزيز مطالبهم.

¹ - رضوان حلوة حنان، "النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير"، مرجع سابق، ص 187

² - محمد أبو نصار وجمعة حميدات، مرجع سابق، 2014، ص ص 4- 5 .

3.3.1.3. الموردون:

وتعتبر هذه الفئة مصدر لتمويل والائتمان قصير الأجل، حيث تتعلق اهتماماتهم بقدرة المؤسسة على السداد من خلال نسب السيولة والتداول، والنسب المتعلقة بمعدلات دوران المخزون للتأكد من استمرارية المؤسسة وكفاءتها وربحياتها.

4.3.1.3. الزبائن:

ويعتبر الزبائن مصدر الإيرادات، حيث أنهم الجهة المقصودة بمخرجات المؤسسة من سلع وخدمات، لذلك فهم يحتاجون إلى معلومات تساعد في التنبؤ بوضع الشركة المستقبلي وقدرتها على الاستمرار في عملية إنتاج وبيع سلعتها؛

5.3.1.3. المقرضون:

ويمثل المقرضون مصدر التمويل الخارجي للمؤسسة والذي يكون في الغالب طويل الأجل، وما يهم المقرضين سواء كانوا حاليين أو محتملين هو الهيكل التمويلي للمؤسسة، ونسب المديونية، ومدى الاعتماد على المتاجرة بأموال الغير، كذلك قدرة المؤسسة على دفع أقساط القروض وفوائدها في مواعيد استحقاقها.

6.3.1.3. الحكومة بأجهزتها المختلفة:

وتعتبر المؤسسات بالنسبة للحكومة من الدعائم الرئيسية التي تستند إليها في تمويل خططها من خلال الضرائب، وتحقيق الأهداف الاجتماعية كالتشغيل والتقليل من نسب البطالة والفقر، لذلك فالحكومة تحتاج إلى معلومات تساعد في التأكد من مدى التزام المؤسسة بالقوانين ذات العلاقة مثل

قانون الشركات وقانون ضريبة الدخل، كما تحتاج إلى معلومات تساعد في تقدير الضرائب ومدى المساهمة العامة للمؤسسة في الاقتصاد الوطني.

7.3.1.3. الجمهور:

وله متعلقات واهتمامات مختلفة بالمؤسسات منها ما يتعلق باستيعاب الأيدي العاملة وتشغيلها، ومنها ما يتعلق بدور المؤسسات الاجتماعي والتنموي، ومنها ما يتعلق بسلوك الجمهور الاستهلاكي استنادا إلى جودة مخرجاتها من السلع والخدمات وغير ذلك، حيث أن المؤسسة كائن حي وعضو فعال في المجتمع يؤثر ويتأثر به.

وما يجدر ذكره أن فئات مستخدمي القوائم المالية تتسع لتشمل جميع من لهم مصلحة في المؤسسة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر ومن هذه الفئات والتي لم يرد ذكرها نجد حلقات المجتمع التي همها الاطمئنان على صحة المواطن وأمن المجتمع وسلامته، وتضم أفراد المجتمع، مراكز حماية البيئة ومكافحة التلوث، منظمة حقوق الإنسان والنقابات المهنية كالأطباء والحقوقيين والمحاسبين وغيرهم من الفئات الأخرى كالمحللين والمستشارين الماليين، السوق المالي، المنافسون والمحامون.

لكن نجد أن التقارير المالية لا يمكن أن تلبي جميع ما يحتاجه مستخدمو هذه التقارير من معلومات تساعد في اتخاذ القرارات الاقتصادية، فالمعلومات التي تنشر في القوائم المالية تغطي عملية قياس لأحداث حصلت في الماضي في حين أن القرارات التي تتخذ من قبل معظم مستخدمي القوائم المالية تتعلق بالمستقبل، من جهة أخرى فإن ما يعرض في القوائم المالية هي معلومات مالية في حين يحتاج بعض مستخدمي القوائم المالية للعديد من المعلومات غير مالية.

وبناء على ما سبق، ونظرا لعدم تلبية جميع ما يحتاجه مستخدمو القوائم المالية من معلومات فإن القوائم المالية ذات الغرض العام تركز على تلبية المعلومات التي تشكل القاسم المشترك بين جميع مستخدمي هذه القوائم، وبالتالي تقع مسؤولية إعداد وعرض القوائم المالية بالشكل المطلوب لذلك على عاتق إدارة المؤسسة.

4.1.3. مناهج تطور التقارير المالية:

نتيجة للتطور الإقتصادي الذي شاهده الدول وتحول العديد منها إلى إتباع نظم اقتصادية تعمل وفقا لآليات السوق وقوى العرض والطلب، وحاجات المستثمرين إلى المعلومات التي تساعدهم في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية المتعلقة بالمفاضلة بين أنواع الاستثمارات المختلفة على أساس العائد والمخاطرة، أصبحت التقارير المالية من حيث اكتمال محتوى المعلومات ومستوى جودتها لا تفي بحاجات المستفيدين من المعلومات المحاسبية، مما ترتب عليه ضرورة تطوير إجراءات الاتصال وإعادة النظر في طرقها ومدى كفاءتها في توصيل المعلومات المحاسبية، وفي ظل تعدد المستفيدين من التقارير المالية وتباين المعلومات التي يحتاجون إليها تعرض الفكر المحاسبي لثلاثة مناهج أساسية لإعداد التقارير المالية هي¹:

1.4.1.3. منهج التقرير في القوائم ذات الغرض العام:

وهو منهج يهتم بإعداد تقارير مالية يمكن أن تفي باحتياجات قطاعات واسعة من المستفيدين وبرغم شيوع استخدام هذا المنهج إلا أنه يثير انتقادات عديدة حول مدى إمكانية توفير الاحتياجات المتنوعة للمستفيدين المختلفين باستخدام مجموعة واحدة من التقارير المالية.

¹ - أمين السيد أحمد لطفي، "التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص ص 170 - 172

2.4.1.3. منهج التوسع في البيانات التي يتم التقرير عنها:

ويهتم هذا المدخل بزيادة المعلومات المعروضة في التقارير المالية، بحيث تغطي احتياجات قطاعات أكبر، ومثال ذلك تضمين القوائم المالية القيم الحالية والقيم الجارية للأصول إلى جانب القيم التاريخية، ويثير هذا المنهج عدة تساؤلات بشأن نوعية وكمية المعلومات التي يجب إضافتها للتقارير المالية والأسلوب الملائم لاختبارها، حيث أن هناك حدود معينة لمقدرة المستخدمين بشأن إمكانية استيعاب المعلومات الإضافية واستخدامها.

3.4.1.3. منهج تطوير التقارير المالية:

ظهر هذا المنهج نتيجة ضغوط الجهات العلمية المهتمة بالحاسبة بالولايات المتحدة الأمريكية، وهذا تلبية لرغبة المستثمرين وغيرهم من المستفيدين لتوفير المعلومات الإضافية، وبدأ هذا التطوير من خلال ظهور العديد من القوائم أبرزها القوائم المالية القطاعية، القوائم المالية المرحلية، القوائم المالية التنبؤية، القوائم المالية الموجزة والقوائم المالية ذات أسس القياس المتعددة... إلخ، ولقد لعبت المعايير المحاسبية دوراً هاماً في تطوير تلك القوائم لأغراض زيادة اكتمال محتوى المعلومات ومستوى جودتها ونفعيتها.

5.1.3. محتوى التقارير المالية:

يعتبر إعداد وعرض التقارير المالية نقطة البداية الملائمة للدراسة المحاسبية، حيث تظهر أهميتها في جوانب عديدة باعتبارها الوسيلة الوحيدة التي بموجبها تنقل إلى كل من يهمهم الأمر صورة شاملة عن الأداء والمركز المالي للمؤسسة وربحياتها، ويرتبط أهمية التقارير المالية بالأنواع المختلفة

للمعلومات المحاسبية والمالية التي تحتويها من حيث استعمالها والخصائص النوعية التي يجب أن تتميز بها ومدى ملاءمتها لاتخاذ القرار.

1.5.1.3. مفهوم المعلومات المحاسبية والمالية:

تعرف المعلومات المحاسبية على أنها " المنتج النهائي للمادة الخام أي البيانات التي يتم تسجيلها وفق سير مراحل النظام المحاسبي وتعتبر عن قيم جديدة ذات مقاييس كمية و نوعية مضافة وزائدة عما احتوته البيانات".¹

كما عرفت المعلومات المحاسبية على أنها " كل أشكال المعرفة التي يتم توصيلها وتتعلق بحقيقة معينة أو حدث بذاته، أو هي عبارة عن مجمل المعارف التي نحصل عليها سواء من خلال عمليات الاتصال والتعليم والبحوث أو غيرها من مصادر المعرفة والثقافة والعمل".²

2.5.1.3. أنواع المعلومات المحاسبية والمالية:

يمكن تحديد أهم أنواع المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية فيما يلي:³

أولا/ معلومات ملائمة لاحتياجات المستخدمين: تساعد على تقويم قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية يمكن توزيعها، والوفاء بالتزاماتها عند الاستحقاق ومدى كفاية هذه التدفقات.

ثانيا/ معلومات مساعدة في معرفة مصادر الإيرادات: لا يقتصر اهتمام المستخدمين في معرفة العمليات والأحداث الحالية التي تؤثر على التدفقات النقدية الحالية بل بما سوف يكون عليه في المستقبل وإيجاد علاقة بين الظروف الحالية والمتوقعة مستقبلا.

¹ - كمال عبد العزيز النقيب، " مقدمة في نظرية المحاسبة"، دار وائل للنشر، ط1، عمان، الأردن، 2004، ص 303.

² - محمد شوقي شادي، "دراسات في نظم المعلومات المحاسبية"، دار النهضة العربية، بيروت، 1998، ص 36 .

³ - فتيحة صافو، مرجع سابق، ص 72.

ثالثاً/ معلومات عن الموارد الاقتصادية للمؤسسة ومصادرها: يقوم مستخدمو القوائم المالية بالفرقة بين المصادر المباشرة للتدفق النقدي من نشاط المؤسسة والمصادر الأخرى، كما يهتموا بالالتزامات باعتبارها تمثل أسباباً مباشرة للمدفوعات النقدية.

رابعاً/ معلومات عن استخدامات مختلف موارد المؤسسة: يحتاج المستخدمون إلى معلومات تبين لهم أوجه الاستخدامات للموارد المتاحة أمام المؤسسة سواء في التشغيل أو في استثمارات جديدة، أو توسيع النشاط أو في الوفاء بالالتزامات أو استخدامات أخرى.

خامساً/ معلومات عن المخاطر المحتملة: تساعد المعلومات المحاسبية والمالية بالتعرف على المخاطر وقياسها من خلال القوائم المالية الواردة فيها، وأنها لا تخفي أية معلومة في هذا الشأن حتى يتمكن المستخدمون من فهم الأوضاع واتخاذ التدابير اللازمة.

وحتى تفي القوائم المالية بكل هذه المعلومات وغيرها، لابد من توفر الشفافية الكاملة والتعبير بصدق عن الظواهر والأحداث التي تمثلها وأن تكون قابلة للإثبات وبالإمكان التحقق من سلامتها، كما لابد من تحقق بعض الخصائص الأساسية للقوائم المالية والتغلب على صعوبات التوفيق بينها بسبب ما يظهر أحيانا من تضارب بين بعض الخصائص.

2.3. الخصائص النوعية للتقارير المالية:

إن الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية هي أحد المكونات الأساسية للإطار النظري للمحاسبة المالية والمستوى الثاني من مستويات هذا الإطار، وهي جسر يربط بين هدف الإبلاغ المالي من ناحية ومفاهيم الإعراف والقياس من ناحية أخرى، كما أنها تعد من السمات والمزايا التي يجب أن تتمتع بها المعلومات المحاسبية حتى تحقق الفائدة المرجوة منها، ولقد بذلت محاولات كثيرة لتحديد الخصائص التي يجب توفرها في المعلومات المحاسبية إلا أنه يمكن القول أن أهم هذه الدراسات هي الدراسة التي قام بها مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي سنة 1980 والتي وردت في البيان رقم 2 بعنوان "الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية"، وهي الدراسة الأكثر شمولية وأهمية على مجموعة الدراسات السابقة.

1.2.3. مفهوم وأهمية جودة المعلومات المحاسبية:

تعددت مفاهيم الجودة في المعلومات المحاسبية وذلك لما لها من أهمية وفائدة للمسؤولين وللاقتصاديين ودور في ترشيد القرارات داخل المؤسسات الإقتصادية وخارجها، لذلك توجهت الهيئات المحاسبية المختصة نحو إصدار العديد من المعايير التي توفر الخصائص النوعية للتقارير المالية.

1.1.2.3. مفهوم جودة المعلومات المحاسبية:

عرفت "الجودة بأنها ترتبط ببرنامج يتضمن التشديد على المخرجات النهائية لنظام المعلومات المحاسبي عن طريق الحد من العيوب في الأداء ووضع الشيء المراد تحقيقه".¹

¹ - المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، "المحاسبة الأساسية وإعداد البيانات المالية"، المطابع المركزية، عمان، الأردن، 2003، ص 152.

وتعد "جودة المعلومات المحاسبية كمعيار يمكن على أساسه الحكم على مدى تحقيق المعلومات المحاسبية لأهدافها، كما يمكن استخدامها كأساس للمفاضلة بين الأساليب المحاسبية لغرض القياس والإفصاح المحاسبي في التقارير المالية بما يتيح اختيار أكثر المعلومات فائدة لمساعدة المستخدمين الرئيسيين في ترشيد قراراتهم، أي أن المعلومات الجيدة هي المعلومات الأكثر إفادة في مجال ترشيد القرارات".¹

مما سبق، نستنتج أنه يقصد بمفهوم جودة المعلومات المحاسبية تلك الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة، وتكون هذه الخصائص ذات فائدة كبيرة للمسؤولين عند إعداد التقارير المالية في تقييم نوعية المعلومات التي تنتج عن تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية البديلة.

2.1.2.3. أهمية جودة المعلومات المحاسبية:

تتضح أهمية جودة المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات، حيث أن متخذ القرار إذا أراد حل مشكلة معينة فإنه يلجأ إلى تعريفها ثم تطوير بدائل الحلول لها ومن ثم جمع المعلومات لكل بديل، والمعلومات التي يجمعها قد يكون في حالة تأكد منها أو في حالة مخاطرة، كما أن صنع القرار الجيد يعتمد على معلومات ملائمة لطبيعة القرار من حيث النوعية والوقت والتكلفة.²

¹ - عباس مهدي الشيرازي، مرجع سابق، ص 144

² - سيد عطا الله السيد، مرجع سابق، ص 145.

يمكن أن تؤدي زيادة جودة المعلومات المحاسبية إلى تخفيض ظاهرة تردد متخذي القرارات وتمكينهم من التأثير الإيجابي في حالة توفر الإدراك العلمي والخبرة لديهم لفهم واستيعاب المعلومات المستخدمة في صنع القرار أو في حالة الثقة في جودة المعلومات لاتخاذ القرار الأمثل.¹

من خلال العرض السابق لجودة المعلومات المحاسبية نجد أنه لا يوجد تعريف محدد لجودة المعلومات، إلا أنه يمكن تحديد معايير عامة لقياس جودة المعلومات على النحو الآتي:

أولاً/ الدقة: فكلما زادت دقة المعلومات زادت جودتها وزادت معها قيمتها في التعبير عن الحقائق التاريخية أو عن التوقعات المستقبلية؛

ثانياً/ المنفعة: وتكمن منفعتها في كمية المعلومات المتحصل عليها وسهولة الحصول عليها، مع مراعاة مدى تطابقها مع متطلبات اتخاذ القرار وتوفرها في الوقت المناسب وقدرتها على تصحيح نتائج تنفيذ القرار؛

ثالثاً/ الفاعلية: وتكمن فاعليتها في مدى ودرجة تحقيقها لأهداف المؤسسة أو متخذ القرار من خلال استخدام الموارد المتاحة؛

رابعاً/ التنبؤ: وهي استعمال معلومات الماضي والحاضر في توقع أحداث ونتائج المستقبل، ويجب استخدام هذه المعلومات في التخطيط واتخاذ القرارات ومن ثم تخفيض حالة عدم التأكد؛

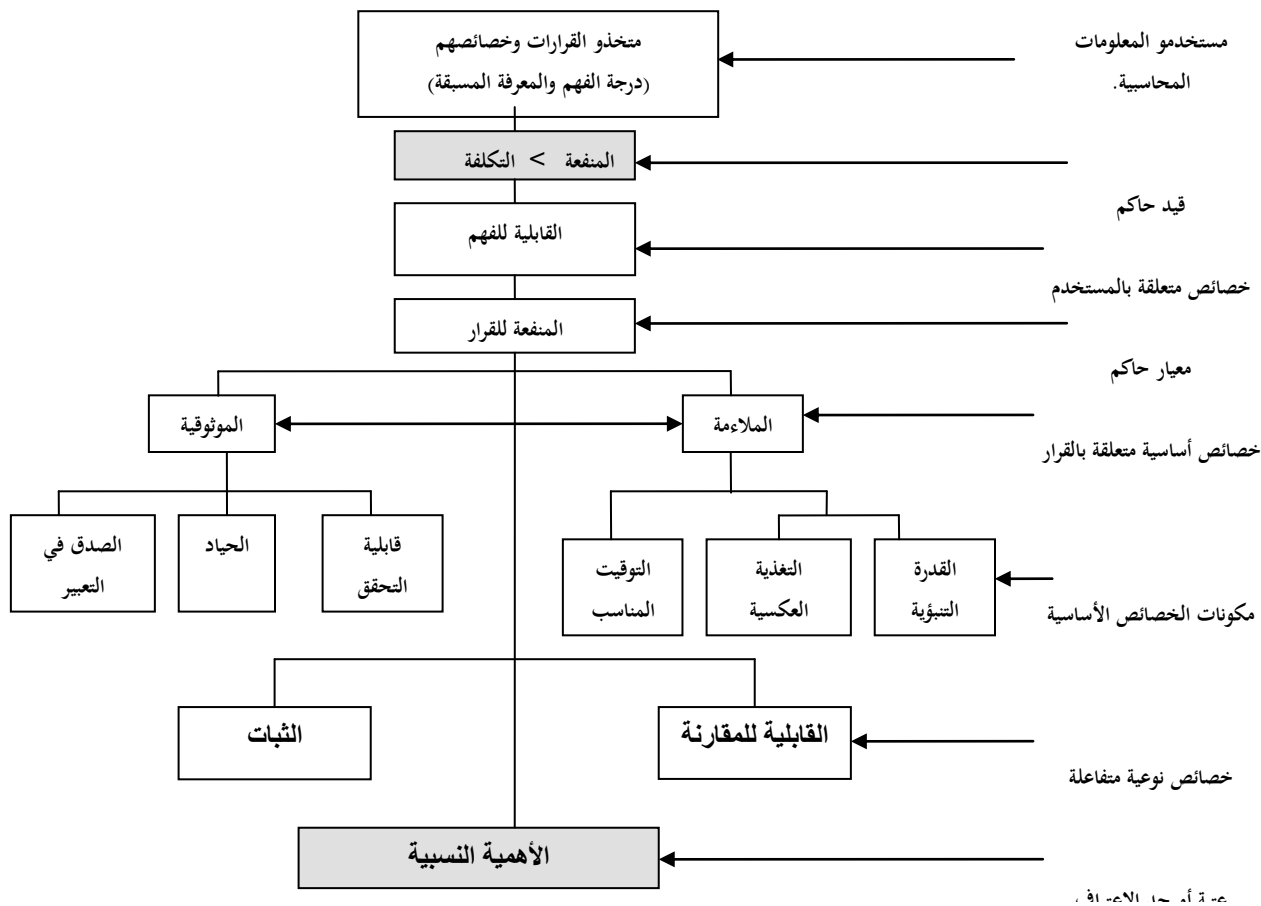
خامساً/ الكفاءة: ويقصد بها استعمال المعلومات في تحقيق الأهداف بأقل استخدام ممكن للموارد مما يحقق قيمة المعلومة المحاسبية.

¹ - غسان اللامي وآخرون، "نظم المعلومات ودورها في تطوير منظمات الأعمال وتنميتها"، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2012، ص 352.

2.2.3. أنواع الخصائص النوعية للتقارير المالية:

كما أشرنا سابقاً، أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي سنة 1980 بيان حول مفاهيم معايير جودة المعلومات المحاسبية والتي تعد كمعيار للمقارنة بين المعلومات الأفضل والمعلومات الأدنى لغرض اتخاذ القرارات، ونوضح في الشكل أدناه الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية كما قدمها مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) نفسه.

شكل رقم (3): هرم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية



المصدر: رضوان حلوة حنان، "النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير"، مرجع سابق، ص 185.

من خلال الشكل يمكن إظهار أربعة نقاط كما يلي:

- خصائص تتعلق بمتخذي القرارات، أي مستخدمي المعلومات المحاسبية.
- خصائص ذاتية للمعلومات المحاسبية، وتضم خاصية الملاءمة (وتنقسم بدورها إلى ثلاث خصائص ثانوية: القيمة التنبؤية للمعلومات، القدرة على التقييم الارتدادي، التوقيت المناسب للمعلومات)، وخاصية الموثوقية (وتنقسم بدورها إلى ثلاثة خصائص ثانوية: قابلية التحقق، الحياد، الصدق في التعبير)؛

ومن تداخل الخاصيتين الأساسيتين الملاءمة والموثوقية، ينتج خاصية القابلية للمقارنة وما يتطلبها ذلك من الثبات في تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية من دورة مالية إلى أخرى.

وهناك قيدان رئيسيان عند استخدام الخصائص السابقة هما:

- قيد المنفعة والتكلفة وهو أن تكون المنفعة المتوقعة من المعلومات أكبر من تكلفتها؛
- وقيد الأهمية النسبية وتمثل نقطة الفصل في الاعتراف؛

وفيما يلي بيان هذه الخصائص :

1.2.2.3. الملاءمة:

يقصد بالملائمة وجود علاقة وثيقة بين المعلومات المستمدة من المحاسبة والأغراض التي تعد من أجلها، ولكي تكون هذه المعلومات مفيدة يجب أن تكون ملائمة لحاجات متخذي القرارات، بمعنى يجب أن تكون مؤثرة في القرارات الاقتصادية للمستخدمين بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو تأكيد أو تصحيح تقييماتهم الماضية، وهي مرتبطة بخاصية الأهمية النسبية¹.

¹ - Ali Tazdait, **Maitrise du Système Comptable Financier**, 1^{er} ED ACG, Alger, 2009, p 23.

وبالتطبيق على القوائم المالية والتقارير المالية فإن ملائمة المعلومات تساعد المستخدمين على تكوين توقعات عن النتائج التي سوف تترتب من الأحداث الماضية أو الحاضرة أو المستقبلية، أما إذا كان لدى مستخدمي التقارير المالية توقعات قائمة بالفعل وقت حصولهم على المعلومات فإن ملائمة هذه المعلومات في هذه الحالة تتحدد بمدى قدرتها على تعزيز التوقعات الحالية أو إحداث تغيير في هذه التوقعات، فإذا ما عززت المعلومات المحاسبية التوقعات الحالية فإن ذلك معناه زيادة احتمال أن تكون النتائج المتوقعة كما سبق التنبؤ بها، أما إذا أحدثت المعلومات المحاسبية تغييراً في هذه التوقعات فإن ذلك معناه أنها غيرت التوزيع الاحتمالي للأحداث، وفي كلتا الحالتين تعتبر المعلومات المحاسبية معلومات ملائمة لأنها أدت إلى تغيير درجة التأكد بالنسبة للقرار محل الدراسة والبدائل التي يتضمنها، وعليه فإنه ليس من الضروري أن يترتب على المعلومات الملائمة تغيير ذات القرار وإنما يكفي أن تؤدي إلى تغيير اتجاه هذا القرار، ولا شك أن استعمال مبدأ التحفظ سيخفض القيمة التنبؤية والرقابية للمعلومات المنشورة.¹

وتساعد ملائمة المعلومات المحاسبية مستخدميها من تحقيق النقاط التالية:²

- تكوين التوقعات عن نتائج التي سوف تترتب عن الأحداث الماضية أو الحاضرة أو المستقبلية؛
- تعزيز التوقعات الحالية أو إحداث تغيير في هذه التوقعات، وهذا يعني أن المعلومات الملائمة تؤدي إلى التقليل من درجة عدم التأكد بالنسبة للقرار محل الدراسة،

¹ - أمال أولاد قادة، "جودة المعلومات المحاسبية ودورها في ترشيد قرارات التمويل والإستثمار في المؤسسات الاقتصادية" أطروحة دكتوراه، جامعة الشلف، 2017، ص 118.

² - أحمد عبد الرحمن المخادمة، "أثر نظم المعلومات المحاسبية المحسوبة في اتخاذ القرارات الاستثمارية - دراسة حالة الشركات الأردنية-"، مجلة المنارة، المجلد 13، العدد 2، جامعة مؤتة، الأردن، 2008، ص 263.

- تحسين قدرة متخذ القرار على التنبؤ بالنتائج المتوقعة غي المستقبل وتعزيز أو تصحيح التوقعات السابقة والحالية.

وحتى تكون المعلومات ملائمة يجب توفر الخصائص الفرعية الآتية:

أولاً/ القدرة التنبؤية للمعلومات: إن مفهوم القيمة التنبؤية للمعلومات قد تم اشتقاقه من نماذج الاستثمارات، وقد عرفه (FASB) في بيانه رقم 2 كما يلي: "هي خاصية المعلومات في مساعدة المستخدمين على زيادة احتمال تصحيح تنبؤات نتائج أحداث ماضية أو أحداث حاضرة"¹ فلا بد للمعلومات المحاسبية أن تتميز بقدرتها على التنبؤ بالمستقبل وزيادة الثقة فيها، وذلك لتجنب حدوث خسائر محتملة ولزيادة الدقة في المخصصات الواجب تكوينها للمستقبل لمواجهة احتمالات نقصان الأصول أو زيادة الخصوم أو كليهما معاً، وكذلك الاهتمام بقدرة المعلومات التنبؤية طبقاً لاختلاف أساليب وأدوات القياس المحاسبي، وإتباع سياسات محاسبية مختلفة تساهم في خلق القدرة التنبؤية لتلك المعلومات المحاسبية بشكل أفضل.

ثانياً/ التغذية العكسية: للمعلومات المحاسبية دور في تثبيت وتصحيح توقعات سابقة، أي أنها تساعد المستخدمين للمعلومات في تقييم مدى صحة توقعاتهم السابقة، وعليه تقييم نتائج القرارات التي بنيت على هذه التوقعات، وفي غالب الأحيان تتخذ القرارات الجديدة بناءً عن نتائج قرارات سابقة والتي تكون مدخلات أساسية للقرارات الجديدة، فالمحاسبة بصورتها المثالية تقدم خدمات معلوماتية للمستثمرين الذين يحسنون بصورة مستمرة استراتيجياتهم الاستثمارية.²

¹ - رضوان حلوة حنان، "النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير"، مرجع سابق، ص 194.

² - رضوان حلوة حنان، "المرجع أعلاه، ص 195.

نستنتج أنه إذا كان هناك ترابط بين التنبؤ والتقييم الارتدادي، أي قدرة المعلومات التنبؤية وقيمة التغذية العكسية في نفس الوقت سيمنحان المعلومات دور مزدوج، فبدون معرفة نتائج القرارات السابقة يصعب التكهّن بالمستقبل، ومن أمثلة المعلومات التي تلعب دورا مزدوجا في نفس الوقت التقارير المرحلية المؤقتة والتقارير القطاعية فلقد أثبتت الدراسات الميدانية أن مثل تلك التقارير تتمتع بفاعلية في مجال تخفيض درجة عدم التأكد لدى متخذي القرارات.

ثالثا/ التوقيت المناسب: يقصد به التوقيت الملائم لتقديم المعلومات في حينها، بمعنى أنه يجب إتاحة معلومات المحاسبة المالية لمن يستخدمونها عندما يحتاجون إليها، وذلك لأن هذه المعلومات تفقد منفعتها أو قدرتها على التأثير في عملية اتخاذ القرارات إذا لم تكن متاحة عندما تدعو الحاجة إلى استخدامها، أو إذا تراخى تقديمها فترة طويلة بعد وقوع الأحداث التي تتعلق بها، فمن المعلوم أن عملية اتخاذ القرار محددة دائما بفترة زمنية معينة، ويختلف التوقيت المناسب مع اختلاف طبيعة القرار.¹

ويتضح مما تقدم أن المعلومات لا تستمد منفعتها من مجرد إتاحتها في الوقت الملائم، فهناك عوامل أخرى إلى جانب ذلك إلا أن التباطؤ في إتاحة هذه المعلومات يؤدي إلى تقليل منفعتها أو ضياع تلك المنفعة، فتحديد الفترة الزمنية المثلى التي تعد عنها القوائم المالية والحد الأدنى للفجوة الزمنية التي تفصل بين تلك الفترة وتاريخ إصدار القوائم المالية يعتبران من المعايير الهامة لمنفعة المعلومات المحاسبية، كما يتضح أن هذين المعيارين يرتبطان بوظيفة إعداد القوائم المالية أكثر من ارتباطهما بتجميع بيانات المحاسبة المالية وقياسها، لذا تعتبر كفاءة المحاسبين من جهة وكفاءة النظام المحاسبي من جهة أخرى مؤشرا أساسيا في الإسراع بنشر التقارير المالية في الوقت المناسب، مما يستلزم تقديمها في فترات قصيرة نسبيا للاستفادة منها في اتخاذ القرارات وترشيدها.

¹ - عباس مهدي الشيرازي، مرجع سابق، ص: 201.

2.2.2.3. الموثوقية:

ويقصد بهذه الخاصية ثقة المستخدم بالمعلومات المالية المتوفرة ومدى إمكانية خلق حالة الاطمئنان لديه لكي يعتمد عليها في اتخاذ قراراته المختلفة، وتشكل هذه الخاصية مع خاصية الملائمة المعيار المناسب الذي يحدد قيمة المنفعة التي يمكن جنيها من المعلومات المالية، وتعتبر الموثوقية "خاصية في المعلومات تسمح بالتأكد من خلو تلك المعلومات من الأخطاء والتحيز بدرجة معقولة وأنها تمثل بصدق الشيء الذي تعبر عنه"¹، لتكون المعلومات مفيدة يجب أن تكون موثوق فيها ويعتمد عليها، "وتتسم المعلومات بالموثوقية إذا كانت خالية من الأخطاء الهامة والتحيز، وكان بإمكان المستخدمين الاعتماد عليها كمعلومات تعبر بصدق عما يقصد أن تعبر عنه أو من المتوقع أن تعبر عنه"². ويفضل مستخدمو المعلومات المحاسبية المالية أن تكون هذه المعلومات على درجة عالية من الأمانة، إذ أن هذه الخاصية هي التي تبرر ثقتهم في تلك المعلومات باعتبارها الصورة الصادقة والحقيقية عن المركز المالي للمؤسسة وتمثل نتائجها أفضل تمثيل، ولتحقيق خاصية الوثوق بالمعلومات لابد من توافر الخصائص الفرعية التالية:

أولا/ الصدق: ويقصد بخاصية الصدق في التعبير تمثيل المعلومات المحاسبية للواقع العملي الذي يعكس الأحداث الاقتصادية والمعاملات المالية التي تمارسها المؤسسة، وتتكون صفة الصدق في المعلومات المحاسبية من ثلاثة أركان هي:³

¹ - FASB, "Qualitative characteristics of accounting Information", SFAC No 2 May.1980, p 18 . www.fasb.org

² - محمود السيد الناعي، "دراسات في نظرية المحاسبة (مدخل معاصر)"، المكتبة العصرية، ط1، مصر، 2011، ص 24.

³ - تيجاني بالرقى، مرجع سابق، ص 60.

أ/ **الصدق في التقييم:** ويعني صدق القيم المحاسبية والمالية عما تعكسه من حقائق اقتصادية تتعلق

بالمؤسسة، ويتحقق ذلك بملاءمة طريقة القياس ودقته وكفاءة الشخص القائم بعملية التقييم وصدقه؛

ب/ **الصدق في التسجيل:** ويقصد بذلك الصدق في تسجيل كافة العمليات سواء كان ذلك في الدفاتر

واليوميات المساعدة أو ضمن الملخصات والقوائم المالية؛

ج/ **الصدق في التفسير:** ويقصد به الصدق في شرح كافة العمليات والنتائج المتعلقة بأعمال المؤسسة.

ونستنتج أن العبرة من هذه الخاصية هو تمثيل التقارير المالية بصدق مضمونها أي جوهرها وليس

مجرد تمثيل شكلها فقط (تغليب الجوهر على الشكل)، كما أن تجاهل القوائم المالية لمعالجة واستيعاب

الاحتمالات الطارئة التي تواجهها المؤسسة يجعلها غير صادقة في التعبير فهي غير مكتملة.

وتتطلب خاصية الصدق في التعبير التحرر من نوعين من أنواع التحيز، وهما:¹

- تحيز في عملية القياس كما هو الحال عند تطبيق منهج التكلفة التاريخية كأساس للقياس، فهذا

القياس التاريخي يظهر تحيزاً لصالح الإدارة تجاه المساهمين والمستثمرين؛

- تحيز القائم بعملية القياس، فقد يكون هذا التحيز مقصوداً كما هو في حالة عدم الأمانة أو

غير مقصود كما هو في حالة نقص المعرفة والخبرة .

ثانيا/ القابلية للتحقق : وتعني وجود درجة عالية من الاتفاق بين القائمين بالقياس المحاسبي الذين

يستخدمون نفس أساليب القياس بأنهم يتوصلون إلى نفس النتائج، فإذا توصلت أطراف خارجية مدقق

¹ - رضوان حلوة حنان، "النموذج المحاسبي المعاصر"، مرجع سابق، ص 198.

خرجي إلى نفس النتائج فهذا يعني أن المعلومات الواردة في التقارير المالية قابلة للتحقق، وبالتالي يمكن الاعتماد عليها وتثبيتها وإقامة الدليل على صحتها.¹

وتعتبر خاصية القابلية للتحقق هي الخاصية البديلة لخاصية الموضوعية التي يجب أن تتوفر في أي قياس علمي، أي أن هذا الأخير يجب أن يكون خاليا من التحيز الشخصي.

وخلاصة القول، أن خاصية الثقة بالمعلومات وإمكانية الاعتماد عليها تعني أن أساليب القياس والإفصاح التي تم اختيارها لاستخراج النتائج وعرضها تعتبر أساليب مناسبة للظروف التي تحيط بها، وأن تطبيق هذه الأساليب قد تم بكيفية تسمح لأشخاص آخرين بإعادة استخدامها للتأكد من تلك النتائج، كما تعني هذه الخاصية أن المعلومات التي تم تقديمها تعتبر تصويرا دقيقا لجوهر الأحداث التي تنطوي عليها دون أن يعتريها تحريف أو تشوبها أخطاء ذات أهمية.

ثالثا/ الحيادية: يقصد بها أنه لا يمكن انتقاء المعلومات بشكل يتضمن تفضيل أحد الأطراف المستفيدة منها على الأخرى أي أن لا يقوم الشخص القائم بالعملية بالتحيز في التقرير مسبقا، وهذا لا يعني ضمنا أن معدي القوائم المالية لا يملكون هدفا في أذهانهم عند إعدادهم القوائم المالية ولكنها تعني أن الهدف يجب أن لا يؤثر في النتائج المحددة مسبقا.²

ومما سبق، نجد أنه عند تحقيق خاصيتي الملاءمة والموثوقية معا لا بد من الإشارة إلى قضية مهمة بالنسبة للتناقض الذي يمكن أن يصاحب المعلومات المحاسبية التي تدعو للالتزام بكل من خاصيتي الملاءمة والموثوقية، إذ أن الاهتمام بدرجة عالية من الملاءمة سوف يكون على حساب القابلية للتحقق والحياد أي على موثوقية المعلومات والعكس صحيح، لذلك يجب على المحاسب أن

¹ - وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، "دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالية"، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية،

مصر، ط2، 2004، ص 32.

² - Belkaoui , Ahmed Riahi, Op. cit, p 187.

يحقق موازنة وتجانس بين الخاصيتين بدرجة معقولة من التأكد للوصول إلى أعلى درجات الكفاءة والجودة في المعلومات بصيغتها النهائية وتتسم بالمنفعة في اتخاذ القرارات.

3.2.2.3. القابلية للمقارنة:

تعتبر المعلومات المحاسبية التي تم قياسها والتقرير عنها بصورة متماثلة في المؤسسات المختلفة قابلة للمقارنة، ونقصد بالتماثل هنا الإجراءات المحاسبية والقياس والتبويب وطرق الإفصاح والعرض المطبقة في مختلف المؤسسات هي نفسها، حيث تمكن خاصية القابلية للمقارنة مستخدم المعلومات المحاسبية من تحديد جوانب الاتفاق والاختلاف الأساسية في الظواهر الاقتصادية طالما لم يتم إخفاء هذه الجوانب باستخدام طرق محاسبية غير متماثلة.¹

فخاصية القابلية للمقارنة تعتبر مؤشرا مهما في التحليل المالي والرقابة قصد تقييم أداء الوحدات الاقتصادية وذلك بمقارنة نتائج دورة مالية معينة لمؤسستين أو أكثر مع بعضهم البعض وهذا ما يدعى بالمقارنة في حالة السكون، أو مقارنة نتائج نفس المؤسسة لعدد من الدورات المالية وهو ما يدعى بالمقارنة الحركية.

4.2.2.3. الثبات (الاتساق):

يقصد به الاستمرار في استخدام الطرق والمبادئ والأساليب والسياسات نفسها المعتمدة لقياس وتوصيل المعلومات المحاسبية من فترة إلى أخرى، لكن إذا دعت الضرورة إلى التغيير فيجب الإفصاح عنه لكي يتم أخذه بعين الاعتبار من قبل المستخدم.²

والثبات في إتباع النسق الواحد يتضمن:

¹ - وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، مرجع سابق، ص 32 - 33.

² - عباس مهدي الشيرازي، مرجع سابق، ص 203.

- تطبيق نفس الإجراءات المحاسبية على الأحداث والمعاملات المالية في مؤسسة واحدة عبر الزمن من دورة إلى أخرى؛

- تطبيق نفس المفاهيم وطرق القياس بالنسبة لكل عنصر أو بند من عناصر وبنود القوائم المالية.

إن تطبيق خاصية الثبات تجعل القوائم المالية أكثر قابلية للمقارنة، وأكثر فائدة ومنفعة للمستخدمين ومساعدتهم على ترشيد قراراتهم الاقتصادية، فالتزام المحاسب بخاصية الثبات في تطبيق الطرق المحاسبية ليس مطلقا إذا يجوز أحيانا أن يغير طريقة تسعير المواد الصادرة من المخازن أو طريقة حساب إهلاك الأصول الثابتة وغيرها من الطرق ولكن بشرط توفر ما يلي:¹

- وجود ضرورة مقنعة للتغيير؛

- أن يتم الإفصاح التام عن آثار التغيير في القوائم المالية؛

- أن يستمر في تطبيق الطرق الجديدة.

3.2.3. محددات الخصائص النوعية:

عند توفير المعلومات ذات الخصائص النوعية التي تجعلها مفيدة فإن هناك قيدين أساسيين يلزم

أخذهما بعين الاعتبار هما:

1.3.2.3. قيد المنفعة أكبر من التكلفة:

وهو قاعدة عامة يجب ألا تنتج وتوزع المعلومات المحاسبية ما لم تكن منفعتها تزيد عن تكلفتها،

لأن المعلومات المحاسبية هي خدمة اقتصادية لها سعر أي أنها تخضع لتحليل التكاليف والمنافع،

¹ - كمال عبد العزيز النقيب، مرجع سابق، ص 296.

فالمعلومات المحاسبية ليست سلعة مجانية بلا تكلفة يمكن تقديمها بلا حدود، فالوحدات المحاسبية تتحمل بصورة مباشرة تكاليف إنتاج وتوزيع التقارير المالية غير أن منافع استخدام هذه التقارير المالية تعود معظمها إلى المستخدمين الخارجيين، ومن ناحية أخرى تعمل الوحدات المحاسبية على نقل جزء من الأعباء التي تتحملها إلى عاتق مستخدمي التقارير المالية وذلك بنسب تتأرجح حسب ظروف الحال.

بالنسبة للوحدات المحاسبية منتجة وموزعة المعلومات المحاسبية، تشمل التكاليف عناصر متعددة منها تكاليف تجميع وتشغيل واستخراج المعلومات، تكاليف التدقيق لاكتساب المعلومات المقدمة ثقة ومصادقية، تكاليف غير مباشرة بالإفصاح عن الوضع التنافسي للمؤسسة تجاه منافسين آخرين، أما بالنسبة لمستخدمي المعلومات فإن أهم عناصر التكاليف هي العبء الذي يمكن أن يزيحه معدو القوائم المالية ويحمله على المستخدمين كتكلفة استشارات خبراء التحليل المالي والاستشارات...الخ.

أما بالنسبة للمنافع فإنها تتحقق بالنسبة لمعدي المعلومات في صورة مزيد من الرقابة الإدارية والقدرة على التمويل والاقتراض وإخلاء مسؤولية الإدارة باعتبارها وكيلة تجاه موكلها المساهمين، كذلك بالنسبة للمستخدمين الخارجيين تكون المنافع في صورة تخصيص أكثر كفاءة للموارد والاستشارات وتحقيق التنمية الاقتصادية كجزء من السياسة الاقتصادية الحكومية وفرض ضرائب تتناسب والسياسة المالية والاقتصادية للدولة.¹

¹ - رضوان حلوة حنان، "النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير"، مرجع سابق، ص ص 211-212.

2.3.2.3. الأهمية النسبية:

المعلومات الهامة نسبياً هي التي تتجاوز حد الإعتراف ويلزم إدراجها ومعالجتها محاسبياً بطريقة صحيحة وبدقة لأنها تؤثر في قرارات المستخدم، أما المعلومات المحاسبية غير الهامة نسبياً فهي التي تتجاوز حد الإعتراف وبالتالي لا داعي إلى إدراجها ومعالجتها بطريقة صحيحة وبدقة لأنها لا تؤثر في قرار المستخدم في المعلومة غير الملائمة، والواضح بأن هناك ارتباط وثيق بين خاصية الملائمة والأهمية النسبية حيث أن المعلومات التي لا ترتبط ارتباطاً وثيقاً بأهداف التقارير المالية لا تعتبر مهمة وبالتالي لا داعي للإفصاح عنها، كما أن هناك ارتباط بين إمكانية الإعتماد على المعلومات (التمثيل الصادق) وبين إختبار الأهمية النسبية لها، و ذلك لأن أخطاء القياس غير المهمة لا تؤثر على أمانة المعلومة وإمكانية الإعتماد عليها.¹

يصف مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) الأهمية النسبية بأنها صفة حاکمة لجميع الخصائص النوعية، بمعنى وضع عتبة للإعتراف تقيس وتقسّم المعلومات المحاسبية إلى هامة نسبياً وغير هامة نسبياً، فالمعلومات الهامة نسبياً هي التي تتجاوز حد الإعتراف وبالتالي يجب إدراجها ومعالجتها محاسبياً بطريقة صحيحة وبدقة لأنها تؤثر في قرار المستخدم فهي معلومة ملائمة، أما المعلومات المحاسبية غير هامة نسبياً فهي التي لا تتجاوز حد الإعتراف وبالتالي لا داعي لإدراجها ومعالجتها محاسبياً بطريقة صحيحة وبدقة، لأنها لا تؤثر في قرار المستخدم فهي معلومة غير ملائمة.

¹ - منذر صبحي عبد الله السقا، "تقييم جودة نظم المعلومات المحسوبة وأثرها في تحسين الأداء المالي لوزارة المالية الفلسطينية"، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2016، ص 40.

4.2.3. مشاكل تطبيق الخصائص النوعية للتقارير المالية:

هناك بعض المشاكل التي قد تنشأ عند المفاضلة بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والتي تتضح فيما يلي:¹

- احتمالات التعارض بين الخصائص الرئيسية للمعلومات المحاسبية (الملاءمة والموثوقية) إذ لا يوجد توافق بين ملاءمة المعلومات ودرجة الوثوق بها، فمثلاً قد ترفض معلومة معينة أو تقبل إذا كانت ملائمة ولكنها غير موثوقة فيها أو أنها موثوقة بها ولكنها غير ملائمة، فقيم التكلفة التاريخية تتمتع بدرجة عالية من الثقة لخلوها من التحيز إلا أنها تتمتع بدرجة منخفضة من الملاءمة لأن تلك القيم أقل ارتباطاً أو تمثيلاً للواقع؛
- احتمال التعارض بين الخصائص الفرعية كالتعارض بين التوقيت الملائم والقدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية، فقد تصل المعلومة في الوقت المناسب ولكنها لا تملك قدرة تنبؤية عالية، كذلك فإن السرعة في إعداد المعلومات غالباً ما يكون على حساب درجة الدقة والإكتمال وعدم التأكد؛
- ليست كل المعلومات الملائمة والموثوقة بها تعتبر معلومات مفيدة لأنها قد لا تكون ذات أهمية نسبية تذكر، فالمعلومة تعتبر ذات أهمية نسبية إذا أدى حذفها إلى التأثير على اتخاذ القرار؛
- قد تكون تكلفة الحصول على المعلومات أكبر من العائد المتوقع منها، ولكن لها تأثير مفيد على قرارات مستخدمي هذه المعلومات.

¹ - رضا إبراهيم صالح، "أثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الأزمة المالية العالمية"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية - مصر، العدد 2، المجلد 46، جوان 2009، ص ص 38 - 39 .

3.3. أثر استخدام القيمة العادلة على الخصائص النوعية للتقارير المالية:

بعد أن تم عرض أهم الخصائص النوعية للتقارير المالية يجب معرفة تأثير استخدام القيمة العادلة على هذه الخصائص، وهذا ما طالب به مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) بأن اعتماد القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي يتطلب اختيار أثرها على أربع خصائص أساسية (الملاءمة، الموثوقية، القابلية للمقارنة والثبات) من شأنها جعل المعلومات المحاسبية مفيدة للمستخدمين.

1.3.3. أثر القياس باستخدام القيمة العادلة على الخصائص النوعية للتقارير المالية:

يمكن تلخيص ذلك في الجدول التالي:

جدول رقم (03): أثر القيمة العادلة على الخصائص النوعية للتقارير المالية

الخاصية	أثر استخدام القيمة العادلة عليها
الملاءمة	- إن استخدام القيمة العادلة في القياس المحاسبي لتحديد الوضع المالي للمؤسسة يعكس القيمة الحقيقية للأصول والخصوم وفقا لأسعار الأسواق المأخوذة منها، وبالتالي تعطي معلومات تحقق رغبات جميع مستخدميها دون التركيز على طرف دون آخر، وهذا ما يدل على تحقيق خاصية ملاءمة المعلومات لكافة الأطراف. - ملائمة المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية في ظل التضخم إذا كانت معدة وفقا للقيمة العادلة حيث يتم الاستعانة بطرق تتضمن تعديلات تعكس آثار التضخم وتأخذ في الحسبان التغير في المستوى العام للأسعار. - المعلومات المحاسبية المعدة على أساس القيمة العادلة تمتاز بالملاءمة، وهذا نظرا لارتباط فائدة المعلومة بالزمن، فالمعلومة تفقد قيمتها وأهميتها مع مرور الزمن

	والقيمة العادلة تقييم ديناميكي يوفر المعلومة في الوقت المناسب للتأثير على القرارات المتخذة والتنبؤ.
الموثوقية	- بمطابقة خصائص الموثوقية (الصدق في التعبير، القابلية للتحقق والحياد) على المعلومات المحاسبية التي توفرها القيمة العادلة نجد أنها تتحقق وهذا بشرط توفر مقومات الأسواق النشطة لكافة عناصر الأصول والخصوم وتوفر المؤهلات الكافية للأشخاص القائمين بالعملية، لكن في بعض الحالات نجد الكثير من الأصول والخصوم ليس لها أسواق نشطة الأمر الذي يجعل تقديرات القيمة العادلة ذاتية، مما يزيد من عدم دقة التقارير المالية وجودتها وبالتالي تفقد معها الموثوقية بأركانها الثلاثة وذلك لاعتمادها على التقدير الشخصي في التقييم.
الثبات	- هذه الخاصية لا تتوافق مع مبدأ القيمة العادلة، لأنه عند تقدير القيمة العادلة للأصول والخصوم تتعدد نماذج أو مداخل التقييم فمن تكلفة الإحلال إلى صافي القيمة الحالية وصافي التدفقات النقدية المستقبلية إلى غير ذلك، وهذا ما يجعل طرق القياس متنوعة وبالتالي تطبيق النموذج المختلط ومنه عدم تحقيق خاصية الثبات.
القابلية للمقارنة	- القيمة العادلة تجعل المعلومات قابلة للمقارنة وذلك باعتبارها أخذ التغير في القدرة الشرائية للنقود في الحسبان، لكن بالمقابل نجد أن المعلومات المحاسبية الناتجة عن القيمة العادلة تفتقد إلى الثبات نتيجة تعدد نماذج وأساليب التقييم المستخدمة في تقدير القيمة العادلة، وبالتالي فهي تفتقد لخاصية القابلية للمقارنة.

- يعود قابلية المعلومات المعدة على أساس القيمة العادلة للفهم والتطبيق إلى درجة فهم واستيعاب مستخدميها لمبدأ القيمة العادلة ومدى إلمامهم بالتعقيدات لبعض المعالجات المحاسبية الخاصة بالقيمة العادلة.	القابلية للفهم
--	----------------------------------

المصدر: من إعداد الباحث.

2.3.3. دور الإفصاح عن القيمة العادلة في تحقيق الخصائص النوعية للتقارير

المالية:

تهدف الملاءمة أو الصلاحية إلى أن تكون المعلومات المحاسبية التي تظهرها التقارير المالية ذات فائدة لمستخدميها في اتخاذ قرارات الاستثمار، وتتحقق أيضا الملائمة من قدرة مستخدم المعلومات المحاسبية على فهم محتويات القوائم المالية، ويمكن التعبير عن ذلك بالقدرة على التوصيل بدرجة مقبولة من الجهد، وتزداد قدرة المستخدم على فهم المعلومات المحاسبية المقيمة بالقيمة العادلة إذا كانت معروضة بشكل بسيط يتماشى مع مفاهيم إدراكه، ويمكن مقارنتها بالمعلومات الأخرى المشابهة. وترتبط القابلية للفهم بشكل التقارير المالية وطريقة عرض المعلومات بها والمصطلحات الواردة فيها وأسلوب كتابة تلك التقارير من حيث سهولة قراءتها واستطاعة المستخدم فهمها واستيعابها، ولقد أوضح المعيار المحاسبي الدولي (IAS1) على أنه يجب اختيار وتطبيق القاعدة المحاسبية الأكثر ملاءمة لظروف المؤسسة وعرض مركزها المالي بعدالة، كذلك فقد أكدت المعايير المحاسبية الدولية (IAS7) و (IAS24) أن القابلية للفهم كمحدد من محددات منفعة المعلومات المحاسبية ترتبط بضرورة أن تكون القوائم المالية واضحة ومفهومة، حيث يتعين ضرورة الإفصاح عن السياسات المحاسبية الهامة التي تستخدم في قياس القيمة العادلة، ويرجع ذلك إلى أن هناك سياسات محاسبية متعددة وقد

تختلف تلك السياسات من مؤسسة إلى أخرى ومن بلد إلى آخر، وقد أكدت المعايير على ضرورة اعتبار أن القابلية للفهم للسياسات المحاسبية جزء لا يتجزأ من القوائم المالية، ويتعين الإفصاح عنها في مكان واحد من القوائم المالية لمساعدة المستخدمين على سهولة فهمها والإلمام بها حتى يمكنهم اتخاذ القرارات الاقتصادية المناسبة.

ويجب أن تعبر المعلومات المحاسبية المعدة وفق القيمة العادلة عن المصادقية وإمكانية الوثوق فيها، وذلك من خلال خلوها من الأخطاء والتحيز وأنها تعرض بأمانة الأحداث الاقتصادية التي تمثلها، ولكي تكتسب المعلومات خاصية المصادقية يجب أن تتسم بصدق التعبير أي المضمون أو الجوهر وليس مجرد الشكل، وحتى تتحقق المصادقية يتطلب ارتكاز المعلومات المحاسبية على المقومات الضرورية للقيمة العادلة حتى تحقق نتائج يمكن التحقق منها، وبالتالي يتعين أن تكون خالية من الأخطاء وغير متحيزة في وصف أو قياس الأحداث المالية والاقتصادية، وأن تكون معبرة بصدق وأمانة عن تلك الأحداث.

ويتطلب الأمر أيضا أن يتم الاعتماد على قواعد مقبولة تحكم إجراءات التحقق والثبات في تطبيق القيمة العادلة، فضلا عن ذلك حتى يتم الحكم على صلاحية المعلومات المحاسبية يجب أن يتم إجراء المقارنات الزمنية والمكانية بين التكاليف والعوائد أو بين النتائج الفعلية والمتوقعة للقرارات أو ما يعرف بالقابلية للمقارنة، وقد أشار المعيار المحاسبي الدولي (IAS1) إلى المصادقية والذي تعد أحد المبادئ عند اختيار القاعدة المحاسبية التي تتوي المؤسسة استخدامها وتطبيقها كسياسة محاسبية، وقد أشار هذا المعيار على أنه يتعين أن يتم الإفصاح عن البيانات المالية بالأرقام المقارنة للفترة السابقة وتعديل المعلومات في المقارنة التي تعود للسنوات السابقة في حالة البنود غير العادية، وقد جاء إصدار المعيار الدولي (IAS31) بعنوان التقارير المالية للاستثمارات في المشروعات المشتركة، نتيجة

لزيادة أهمية الاستثمارات المباشرة المشتركة بين الدول، مما كان له تأثير مباشر على الإفصاح المحاسبي عن الاستثمارات المشتركة، ويلاحظ أن المعيار حرص على توفير متطلبات ومحددات المصادقية، سواء فيما يتعلق بالحيادية أو فيما يتعلق بالأهمية النسبية أو القابلية للمقارنة أو القابلية للفهم.

خلاصة الفصل:

تعتبر القوائم المالية من أهم مصادر المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة، نظراً لتنوع المعلومات التي تحتويها وما توفره من فرص متكافئة لجميع الأطراف المعنية باستخدام هذه القوائم، من أجل اتخاذ القرارات المختلفة، وترتكز جودة المعلومات الواردة في هذه التقارير على أثر كفاءتها وقدرتها في التأثير على اتخاذ القرارات، لذا يجب أن تتميز بالصفات والخصائص النوعية التالية: الملاءمة، الموثوقية، القابلية للمقارنة والقابلية للفهم وذلك بهدف قياس تلك الآثار الناجمة عن قبول معيار الصلاحية أو المنفعة.

نستنتج أن المعلومات المحاسبية والمالية في ظل استخدام القيمة العادلة أكثر ملاءمة من المعلومات الناتجة التكلفة التاريخية وذلك نتيجة التغيرات المستمرة التي تتميز بها الأحداث الاقتصادية مما يتطلب نموذج قياس يساير هذه التغيرات سواء في الأسعار أو في تغير وحدات القياس (النقود)، وهذا ما نجده في نموذج القيمة العادلة.

وتكون المعلومات ذات موثوقية عندما تكون خالية من الأخطاء الجوهرية أو التحيز الشخصي، وبالتالي نجد التكلفة التاريخية تحقق الموثوقية أكثر من القيمة العادلة عكس خاصية الملاءمة وخاصة في ظل عدم توفر سوق نشطة، لكن عموماً نجد أن القيمة العادلة هي الأكثر تحقيقات لهاتين الخاصيتين، كما نجد أن باقي الخواص الثانوية والتي تزيد من قيمة المعلومات المحاسبية يمكن تحقيقها من خلال القيمة العادلة وهذا في ظل وجود سوق نشطة وعدم تغيير السياسات المحاسبية أو مداخل التقييم.

نجد أن الاتجاه المعاصر في الإفصاح عن القيمة العادلة يهدف إلى توفير المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات، وفي ظل هذا الهدف لم يعد الإفصاح يقتصر على تقديم المعلومات التي تتمتع بأكثر قدر من الموضوعية والتي تتناسب مع قدرات المستثمر العادي، بل يتسع نطاق الإفصاح ليشمل المعلومات الملائمة التي تحتاج إلى درجة كبيرة من الدراية والخبرة في فهمها واستخدامها والتي يعتمد عليها المستثمرون والمحللون الماليون في اتخاذ قراراتهم.

ويعتبر القياس باستخدام القيمة العادلة والإفصاح عنها ضمن القوائم المالية من أحدث التوجهات للنظم المحاسبية العالمية مما يتطلب تكييف البيئة المحاسبية والمالية معها، وسنتطرق في الفصل الأخير إلى مدى تكييف البيئة المحاسبية والمالية في الجزائر مع مبدأ تطبيق القيمة العادلة.

الفصل الرابع:

دراسة حالة

4. دراسة حالة

تمهيد:

شرعت الجزائر في تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) منذ سنة 2010 كبادرة للإصلاح المحاسبي، وهذا من أجل التكيف مع معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية (IAS/IFRS)، والتي كان من ضمن أهدافها إحداث تغييرات جديدة واستحداث بدائل للقياس المحاسبي كبديل للتكلفة التاريخية، وعلى غرار الهيئات المهنية المشرعة للمعايير المحاسبية في معظم الدول، عملت الجزائر إلى استحداث بديل جديد للقياس المحاسبي يتعلق الأمر بتطبيق القيمة العادلة التي قد تساهم في تحقيق جودة القوائم المالية من خلال توفير معلومات محاسبية ملائمة وذات نوعية لاتخاذ القرارات السليمة، إلا أن تطبيقها في الجزائر قد يتطلب تحدي بعض العوائق والصعوبات المتعلقة بالبيئة المحاسبية والمالية في الجزائر.

لكن نجد الكثير من المؤسسات الاقتصادية في الجزائر لم تباشر تطبيق هذا النظام بل اكتفت بالجانب النظري له فقط، مما صعب لنا إجراء دراسة ميدانية أو تطبيقية لدراسة مدى تطبيق مبدأ القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي، وكذلك نقص الأبحاث في الجانب التقني بخلاف الجانب النظري، مما ارتأينا أن تكون دراستنا عن طريق توزيع إستبيان على مختلف الفئات المستخدمة للتقارير المالية.

ونهدف من خلال هذه الدراسة، التطرق إلى المفاهيم الأساسية المتعلقة بموضوع بحثنا والتي سيتم تناولها ضمن سياق الفصل، وعليه سنتطرق إلى الإطار العام للنظام المحاسبي المالي واستخدام القيمة العادلة ضمن النظام المحاسبي المالي، ثم نقوم بوصف وتحليل توزيع عينة الدراسة وتحليل الفقرات واختبار الفرضيات باستخدام علاقة الارتباط والاستقلالية.

1.4. الإطار العام للنظام المحاسبي المالي:

في منتصف السبعينات من القرن الماضي، وفي إطار تغيير القوانين والتشريعات الموروثة عن الحقبة الاستعمارية من جهة، ومن أجل إيجاد مرجعية محاسبية تتماشى مع النهج الإقتصادي الاشتراكي آنذاك من جهة أخرى، تم إصدار تشريع خاص بالعمل المحاسبي وهو الأمر 35/75 وكان ذلك بمثابة تغيير جذري في هذا المجال، لكن بعد مرور أكثر من 30 سنة من العمل به ونظرا لتغيير النهج الإقتصادي من إقتصاد موجه إلى إقتصاد السوق وبفضل تطبيق الإصلاحات الإقتصادية الخاصة بعشرية التسعينات، أصبح هذا القانون لا يساير التطورات الإقتصادية الجديدة، وتم استبداله بتشريع جديد متضمن في القانون رقم 11/07 والخاص بالنظام المحاسبي المالي، والذي أصبح ساري المفعول ابتداء من أول جانفي 2010.

1.1.4. ماهية النظام المحاسبي المالي:

لقد قامت الجزائر باعتماد مشروع جديد في مجال التوحيد المالي والمحاسبي يوافق تطبيق المعايير المحاسبية الدولية وهو إلزامي بداية من 01 جانفي 2010، ويهدف هذا المشروع الجديد لوضع أداة تتكيف مع البيئة الإقتصادية الجديدة والتي جاءت نتيجة الإصلاحات الإقتصادية والمالية، ومحاولة الجزائر الدخول في الإقتصاد الدولي من خلال مشروع الشراكة مع الإتحاد الأوربي ومنظمة التجارة العالمية (OMC)، إضافة إلى العمل على تلبية حاجيات المستخدمين الجدد للمعلومات المحاسبية والمالية حول الإقتصاد الجزائري.

1.1.1.4. مفهوم النظام المحاسبي المالي الجديد:

قد صدر النظام المحاسبي المالي بموجب القانون رقم 11/07 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، وطبقا لهذا القانون فإن " المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية وتصنيفها وتقييمها وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان ونجاعته ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية".¹

ولقد تضمن هذا القانون مصطلح الإطار التصوري للمحاسبة، باعتباره دليلا لإعداد المعايير المحاسبية وتأويلها وأجال تحديد هذا الإطار التصوري للتنظيم، كما أدخل هذا النظام مبدأ المحاسبة المبسطة للكيانات التي لا يتحدد رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها المحدود التي نص عليها التنظيم، أما بالنسبة للقوائم المالية أو الكشوف المالية ألزم القانون الكيانات بضرورة إعداد إضافة للميزانية وجدول النتائج، جدولاً لتدفقات الخزينة وآخر لمتابعة التغير في الأموال الخاصة بالإضافة إلى الكشوف الملحقه بالقوائم المالية، ونص على ضرورة أن تتضمن كل هذه القوائم إمكانية إجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة.

ومن خلال التعريف السابق للنظام المحاسبي المالي نستخلص خصائص المحاسبة المالية فيما يلي:

- نظام للمعلومة المالية، حيث يركز على المفهوم المالي أكثر من المفهوم المحاسبي؛
- قوائم مالية تعكس بصدق المركز المالي للمؤسسة؛
- معلومات يمكن قياسها عددياً؛

¹ - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون رقم 11/07 المتضمن "النظام المحاسبي المالي"، العدد 74، 25 نوفمبر 2007، ص 3

- تصنيف وتقييم وتسجيل المعلومات المالية (إعداد القوائم المالية) وفق المعايير الدولية؛
- إعطاء الأولوية للواقع الإقتصادي عن الطبيعة القانونية؛
- قياس وضعية الخزينة من خلال جدول التدفقات النقدية، وذلك من أجل معرفة قدرة المؤسسة على توليد التدفقات النقدية؛
- إعداد القوائم المالية في نهاية السنة وبالتالي تحقيق مبدأ الدورية.

2.1.1.4. نطاق تطبيق النظام المحاسبي المالي:

- ألزم القانون 11/07 الكيانات التالية بمسك محاسبة مالية:¹
- الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري؛
 - التعاونيات؛
 - الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية وغير التجارية؛
 - كل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين للمحاسبة المالية بموجب نص قانوني أو تنظيمي؛
 - تخضع الكيانات الصغيرة لمسك محاسبة مالية مبسطة.

3.1.1.4. دوافع الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي:

إن المخطط المحاسبي الوطني المطبق منذ سنة 1976 وضع ليستجيب لإحتياجات الإقتصاد الاشتراكي الذي انتهجته الجزائر آنذاك، وعندما اتجهت الجزائر إلى إقتصاد السوق من خلال مختلف الإصلاحات الإقتصادية المعتمدة منذ الثمانينات من القرن العشرين، والتي ساهمت في ترقية المنافسة

¹ - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون رقم 11/07 ، مرجع سابق، ص 3.

وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة في قطاع المحروقات، لذلك أصبح المخطط المحاسبي الوطني لا يتلاءم مع الوضع الإقتصادي الجديد، بحيث أنه لا يستجيب لإحتياجات المؤسسات والمساهمين من حيث المعلومات المحاسبية.

وتتلخص دوافع الإنتقال إلى النظام المحاسبي المالي في العناصر التالية:¹

- انتقال الإقتصاد الجزائري من إقتصاد إشتراكي إلى إقتصاد السوق؛
- ضغوطات الهيئات الدولية (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي والمنظمة العالمية للتجارة) قصد الإلتزام بالمعايير الدولية؛
- عدم ملائمة المخطط المحاسبي الوطني مع إحتياجات الشركات الأجنبية القائمة بالجزائر؛
- تبني المجتمع الدولي لمعايير المحاسبة الدولية، والتي تتعلق بعدة موضوعات تهم المحاسبة الدولية بشكل عام وخاصة القياس والتقييم والعرض والإفصاح؛
- إفرزات العولمة التي تقتضي تغييرات جذرية في الميدان المحاسبي، هذه التغييرات يجب أن تكون في مستوى التطورات الإقتصادية وفي إطار المعايير المحاسبية الدولية، وبالتالي ارتباط المحاسبة بالتوجه الإقتصادي الجديد؛
- نقائص وعيوب المخطط المحاسبي الوطني؛

¹ - ناصر مراد، "النظام المحاسبي والمخطط المحاسبي الوطني دراسة مقارنة"، الملتقى الدولي الأول حول النظام

المحاسبي المالي الجديد، المركز الجامعي بالوادي، 17-18 جانفي 2010، ص 6.

4.1.1.4. أهداف النظام المحاسبي المالي:

يكتسي النظام المحاسبي المالي أهمية بالغة كونه يستجيب لمختلف إحتياجات المهنيين والمستثمرين، كما أنه يشكل خطوة هامة في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في إطار التوحيد المحاسبي العالمي، وتكمن أهداف النظام المحاسبي المالي فيما يلي:¹

- السماح بتوفير معلومات مالية مفصلة ودقيقة تعكس الصورة الصادقة للوضعية المالية للمؤسسة؛
- توضيح المبادئ المحاسبية الواجب مراعاتها عند التسجيل المحاسبي والتقييم وكذا إعداد القوائم المالية مما يقلص من حالات التلاعب؛
- يستجيب لإحتياجات المستثمرين الحالية والمستقبلية، كما أنه يسمح بإجراء المقارنة؛
- تسهيل عملية مراقبة الحسابات التي تركز على مبادئ محددة بوضوح؛
- ضمان تطبيق المعايير المحاسبية الدولية المتعامل بها دوليا، مما يدعم شفافية الحسابات وتكريس الثقة في الوضعية المالية للمؤسسة من جهة، وانسجام النظام المحاسبي المالي المطبق في الجزائر مع الأنظمة المحاسبية العالمية من جهة أخرى؛
- السماح بمقارنة القوائم المالية للمؤسسة مع مؤسسة أخرى لنفس القطاع، سواء داخل الوطن أو خارجه، أي مع الدول التي تطبق المعايير المحاسبية الدولية؛
- يسمح للمؤسسات الصغيرة بتطبيق محاسبة مالية مبسطة؛

¹ - ناصر مراد، مرجع سابق، ص ص 8 - 9.

- يعتمد على القيمة العادلة في تقييم أصول المؤسسة بالإضافة إلى التكلفة التاريخية المعتمدة في المخطط المحاسبي الوطني، مما يسمح بتوفير معلومات مالية تعكس الواقع؛
- تقديم صورة وافية عن الوضعية المالية للمؤسسة من خلال استحداث قوائم مالية جديدة، تتمثل في قائمتي سيولة الخزينة وتغير الأموال الخاصة بالإضافة إلى جدول النتائج حسب الوظيفة.

5.1.1.4. المبادئ المحاسبية التي يقوم عليها النظام المحاسبي المالي:

أولاً/ محاسبة التعهد: أو ما تسمى بالوحدة الاقتصادية أي أن المؤسسة كيان له صفة قانونية مستقلة عن ملاكها؛

ثانياً/ استمرارية الاستغلال: على المؤسسة إعداد تقاريرها المالية على أساس الإستمرارية في النشاط؛

ثالثاً/ قابلية الفهم: المعلومات المتوفرة في التقرير السنوي تكون على درجة من الوضوح بحيث تسهل قدرة المستخدمين على فهمها؛

رابعاً/ الدلالة: أو ما تسمى بالملاءمة وهي أن تكون المعلومات مفيدة وذات أهمية نسبية بحيث تكون مؤثرة على اتخاذ القرارات الاقتصادية لمستخدمي المعلومات المالية،

خامساً/ المصدقية: أي المعلومات المالية لا يشوبها أي تحيز أو انحراف ويمكن التأكد من صحتها وهي تمثل الأحداث الاقتصادية تمثيلاً صادقاً؛

سادساً/ قابلية المقارنة: إعداد التقارير المالية وفق النظام المحاسبي المالي يمكن المستخدمين لها من إجراء مقارنات بين مختلف المؤسسات،

سابعاً/ أسبقية الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني: أي أن التقارير المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي تخضع للحاجات الاقتصادية أكثر منها للمتطلبات القانونية؛

ثامنا/ الإتساق أو الثبات: بحيث لا يتم تغيير الطرق المحاسبية إلا إذا فرض في إطار تنظيم جديد أو إذا كان يسمح بتحسين عرض القوائم المالية؛

تاسعا/ الوحدة النقدية: تمسك المحاسبة المالية بالعملة الوطنية؛

عاشرا/ التقييم: يعتمد النظام المحاسبي المالي على أربعة طرق لتقييم الأصول والخصوم والإيرادات والمصاريف هي: التكلفة التاريخية، القيمة العادلة (القيمة الحقيقية)، قيمة الإنجاز (تكلفة الإنتاج)، قيمة المنفعة (القيمة القابلة للتحصيل).

2.1.4. مقارنة بين النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية:

لمعرفة مدى تطابق النظام المحاسبي المالي الجديد مع معايير المحاسبة الدولية من حيث الإطار المفاهيمي وطرق عرض القوائم المالية، يمكن إجراء المقارنة بين النظامين من خلال المقارنة من جانب الإطار المفاهيمي، والمقارنة من جانب عرض القوائم المالية.

1.2.1.4. المقارنة من جانب الإطار المفاهيمي:

سنحاول مقارنة أهم المبادئ المحاسبية، وذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (04): المقارنة بين SCF و IAS/IFRS من حيث الإطار المفاهيمي.

الإطار الفكري حسب المعايير الدولية IAS/IFRS	الإطار التصوري حسب النظام المحاسبي المالي SCF
مبدأ الأهمية النسبية	
تعتبر المعلومات هامة نسبيا إذا كان تحريفها أو حذفها يمكن أن يكون له تأثير على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون لهذه البيانات المالية، وبالتالي هي الحد القاطع أو	لقد حددت المادة 11 من المرسوم 156/08 مبدأ الأهمية النسبية وربطته بمدى تأثير المعلومات المالية على حكم مستعملها تجاه الكيان، وبالتالي العناصر قليلة الأهمية لا تطبق

عليها المعايير المحاسبية.	النقطة الفاصلة لكي تكون المعلومات نافعة ومفيدة.
مبدأ استقلالية السنوات	
وفقا لهذا المبدأ تكون نتيجة كل سنة مالية مستقلة عن السنة التي تسبقها وعن السنة التي تليها، ولذلك يتم ربط حدث بالسنة المالية المقفلة إذا كانت له صلة مباشرة ومرجحة مع وضعية قائمة عند تاريخ إقفال حسابات السنة المالية، ويكون معلوما بين هذا التاريخ وتاريخ الموافقة على حسابات هذه السنة المالية. ولا يتم إجراء أية تسوية إذا طرأ حدث بعد تاريخ إقفال السنة المالية وكان لا يؤثر على وضعية الأصول أو الخصوم الخاصة بالفترة السابقة للموافقة على الحسابات، ويجب أن تكون الأحداث المؤثرة على قرارات مستعملي الكشف المالية موضوع إعلام في الملحق. (م12 و13 من م.ت 156/08)	يتم إثبات العمليات والأحداث بالدفاتر المحاسبية للمؤسسة والتقرير عنها بالبيانات المالية للفترات التي تخصها، أي استقلالية السنوات المالية.
مبدأ الحيطة والحذر	
أشارت المادة 14 من المرسوم 156/08 على أنه يجب أن تستجيب المحاسبة لمبدأ الحيطة الذي يؤدي إلى تقدير معقول للوقائع في ظروف الشك قصد تفادي خطر تحول شكوك موجودة إلى المستقبل من شأنها أن تنقل بالديون ممتلكات الكيان أو نتائجها.	حسب المعيار (IAS37) يعتبر مبدأ الحيطة والحذر بمثابة ممارسة سلطة تقديرية للتوصل إلى تقديرات في ظروف عدم التأكد، بحيث لا يكون هناك مبالغة في تقدير قيم الموجودات أو الدخل (الإيرادات)، أو تفريط في تقدير قيم المطلوبات أو المصروفات، ومع ذلك يجب مراعاة ألا يؤدي

ويجب ألا يؤدي تطبيق مبدأ الحيطة إلى تكوين احتياطات خفية أو مؤونات مبالغ فيها.	تطبيق أساس التحفظ على سبيل المثال إلى خلق احتياطات سرية أو مخصصات بأكثر مما يجب أو التخفيض المتعمد للموجودات والدخل أو التضخيم المتعمد للمطلوبات والمصروفات.
مبدأ الثبات (ديمومة الطرق المحاسبية)	
يقتضي انسجام المعلومات المحاسبية وقابليتها للمقارنة خلال الفترات المتعاقبة دوام تطبيق القواعد والطرق المتعلقة بتقييم العناصر وعرض المعلومات. ويبرر الإستثناء عن مبدأ الديمومة بالبحث عن معلومة أفضل أو تغير في التنظيم، بالإشارة إلى أسباب ذلك ضمن ملحق الكشف المالية. (المادة 15 من م.ت 156/08).	حتى تكون المعلومات المالية قابلة للمقارنة خلال الفترات المتعاقبة يجب أن تتميز بثبات طرق وقواعد العرض من سنة لأخرى. ويمكن الخروج عن هذا المبدأ في حالة البحث عن معلومة أفضل لمستعملي البيانات المالية شريطة تطبيق الطرق المحاسبية على الفترات السابقة (بأثر رجعي) للإلتزام بعملية المقارنة للمعلومات المالية بالإشارة إلى ذلك في الجداول الملحقة. المعيار (IAS8)
مبدأ التكلفة التاريخية	
يتم تسجيل العمليات المالية في السجلات على أساس التكلفة الفعلية لهذه العمليات وقت حدوثها، وعلى أساس قسمتها عند معاينتها دون الأخذ في الحسبان آثار تغيرات السعر أو تطور القدرة الشرائية للعملة، باستثناء الأصول والخصوم البيولوجية والأدوات المالية فتقيم بقيمتها الحقيقية. (م 16 من م.ت 156/08).	يعتبر أساس التكلفة التاريخية هو الأساس الأكثر شيوعاً في الإستخدام من جانب المؤسسات لغرض إعداد البيانات المالية، وعادة ما يتم دمج هذا الأساس مع أسس القياس الأخرى، فمثلاً يظهر المخزون عادة بالتكلفة أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل. كما يمكن إظهار الأصول المالية بالقيمة العادلة.
مبدأ المطابقة بين الميزانية الإفتتاحية والميزانية الإختتامية	
حسب المادة 17 من المرسوم 156/08، يجب أن تكون الميزانية الإفتتاحية للسنة المالية الحالية مطابقة لميزانية إقفال السنة المالية السابقة.	لم يرد معيار يتطابق مع هذا المبدأ

ويتمشى ذلك مع ما جاء في المادة 19 من القانون 11/07 "يجب القيام بإجراء قفل موجه إلى تجميد التسلسل الزمني وضمان عدم المساس بالتسجيلات".	
مبدأ أسبقية الواقع المالي والإقتصادي على الشكل القانوني	
حسب هذا المبدأ تقيد العمليات وتعرض ضمن الكشوف المالية طبقاً لطبيعتها ولواقعها المالي والإقتصادي دون التمسك فقط بمظهرها القانوني. (المادة 18 من م.ت 156/08).	يعرف هذا المبدأ بتغليب الجوهر على الشكل، فلكي تمثل المعلومات بصدق العمليات وغيرها عن الأحداث التي تمثلها، فإنه من الضروري المحاسبة عن تلك العمليات والأحداث طبقاً لجوهرها وواقعها الإقتصادي وليس فقط طبقاً لشكلها القانوني.
مبدأ عدم المقاصة	
لا يمكن إجراء مقاصة بين عنصر من الأصول وعنصر من الخصوم، أو عنصر من الأعباء وعنصر من المنتجات (الإيرادات). الاستثناءات: تتم هذه المقاصة على أسس قانونية أو تعاقدية. (م 15 من ق رقم 11/07).	يجب عدم إجراء المقاصة بين الموجودات والمطلوبات وبين بنود الدخل والمصروفات إلا: - إذا كانت المقاصة مطلوبة وتعكس جوهر العملية أو الحدث؛ - أو مسموح بها من قبل معيار محاسبي آخر.

المصدر: من إعداد الباحث

من خلال الجدول رقم (04)، نلاحظ أن المبادئ التي تبناها النظام المحاسبي المالي متوافقة إلى

حد كبير مع المعايير الدولية، وما جاء من اختلاف يرجع إلى اختلاف في ترجمة بعض المصطلحات.

2.2.1.4. المقارنة من جانب عرض القوائم المالية:

تبنى النظام المحاسبي المالي نفس القوائم المالية الدولية الواردة في IAS/IFRS وعددها خمسة قوائم، ويمكن الإشارة إلى الفوارق الجوهرية فيما يلي.

جدول رقم (05): المقارنة بين SCF و IAS/IFRS من حيث عرض القوائم المالية.

القوائم المالية حسب المعايير الدولية IAS/IFRS	الكشوف المالية حسب النظام المحاسبي المالي SCF
قائمة المركز المالي	الميزانية
قائمة الدخل أو (صافي الربح أو الخسارة)	جدول حسابات النتائج
قائمة التدفقات النقدية	جدول سيولة الخزينة
قائمة التغير في حقوق الملكية	جدول تغير الأموال الخاصة
الإيضاحات والجداول الإضافية	الملحق

المصدر: من إعداد الباحث.

ويمكن توضيح بعض الحالات الخاصة بعرض القوائم المالية من خلال النقاط التالية:

أولاً/ الميزانية: المعايير الدولية لم تفرض شكلاً إجبارياً لقائمة المركز المالي (تعرض في شكل قائمة أو جدول)، ولكنها حددت كحد أدنى للفصول التي يجب أن تعرض في بند الأصول والخصوم، وترتب الأصول حسب درجة سيولتها والخصوم حسب الاستحقاق، بالإضافة إلى مبدأ السنوية في التفرقة بين العناصر المتداولة وغير متداولة.

أما (SCF) فقدم الميزانية في شكل جدول مع عرض الأصول والخصوم من خلال الفصل بين

العناصر الجارية والعناصر غير الجارية، وهي نفس الطريقة المعتمدة في IAS/IFRS.

ثانيا/ جدول النتائج: حسب (SCF) يتم عرض حساب النتائج حسب الطبيعة مع إمكانية تقديم بيانات ملحقة توضح طبيعة الأعباء وخاصة مخصصات الإهلاك والمصاريف الخاصة بالعاملين في حالة حساب النتائج المدمجة، كما يسمح بظهور البنود غير العادية في حساب النتائج، وهو نفس العرض الوارد في معيار المحاسبة الدولي (IAS1)، لكن هذا الأخير ألغى مفهوم البنود غير العادية عند عرض قائمة الدخل.

ثالثا/ جدول سيولة الخزينة: تصنف التدفقات النقدية إلى تدفقات نقدية من " الأنشطة التشغيلية، الأنشطة التمويلية، الأنشطة الاستثمارية"، كما نص (SCF) على عرض جدول سيولة الخزينة بطريقتين المباشرة وغير المباشرة مع التأكيد على الطريقة المباشرة، وهي نفس الطريقة التي يشجع عليها معيار المحاسبة الدولي (IAS7).

رابعا/ جدول تغير الأموال الخاصة: حسب (SCF) يشكل جدول تغير الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي أثرت في العناصر المكونة لرؤوس الأموال الخاصة بالمؤسسة خلال السنة المالية، وهذا ما تطرق له معيار المحاسبة الدولي (IAS1).

خامسا/ الملحق: ويشتمل على كل المعلومات الهامة والمفيدة لفهم العمليات الواردة في الكشف المالية، إضافة إلى الإشارة إلى الإمتثال الكامل للمعايير دون تحديد المعايير الدولية صراحة. وعلى العموم يقدم النظام المحاسبي المالي نماذج قاعدية للكشف المالية، بحيث يتم تكييفها مع كل مؤسسة قصد توفير معلومات مالية تستجيب لمقتضيات التنظيم.

3.1.4. الجديد في القياس والتقييم المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي:

بالإضافة إلى مبدأ التكلفة التاريخية الذي اعتمد في تقييم العديد من العناصر، فإنه تم الاعتماد

في بعض الحالات التقييم على بدائل أخرى للقياس أهمها:

1.3.1.4. القيمة الحقيقية:

وتعرف بالقيمة العادلة، وهي المبلغ الذي يمكن أن يتم من أجله تبادل الأصل أو خصوم منتهية

بين أطراف على دراية كافية وموافقة وعاملة ضمن شروط المنافسة العادية (التامة).

2.3.1.4. قيمة الإنجاز الصافية:

وتعرف بصافي القيمة القابلة للتحقق، وهي عبارة عن سعر البيع المقدر للمخزون مطروحا منه

التكاليف المقدرة لإتمام المخزون والتكاليف الضرورية لإتمام عملية البيع.

3.3.1.4. القيمة المحيئة:

وهي التقدير الحالي للقيمة المحيئة للتدفقات المقبلة في أموال الخزينة ضمن المسار العادي

للنشاط.

2.4. استخدام القيمة العادلة وفق النظام المحاسبي المالي:

لقد اعتمد النظام المحاسبي المالي نموذج التكلفة التاريخية مع تعديلها بأسس أخرى عند الضرورة مثل قيمة الإنجاز أو القيمة المحينة أو القيمة العادلة، كما ألزم باستخدام القيمة العادلة في إعادة التقييم لبعض الأصناف المحاسبية وتقديم المعلومات في القوائم المالية وفق القيمة الحقيقية لها في حالة استخدام هذا النموذج.

1.2.4. مفهوم القيمة العادلة وفق النظام المحاسبي المالي:

لقد تبنى النظام المحاسبي المالي نموذج القيمة العادلة واصطلح على تسميتها بالقيمة الحقيقية، وأعطى لها تعريفا لا يختلف جوهريا عن المعنى الوارد ضمن معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية حيث عرفها بأنها " المبلغ الذي يمكن أن يتم من أجله تبادل أصول أو خصوم منتهية بين أطراف على دراية كافية وموافقة وعاملة ضمن شروط المنافسة الاعتيادية"¹.

وعرفت ضمن المادة 06 من النظام رقم 08/09 المؤرخ في 29 ديسمبر 2009 المتعلق بقواعد التقييم والتسجيل المحاسبي للأدوات المالية من طرف البنوك والمؤسسات المالية على أنها "المبلغ الذي يمكن على أساسه تبادل أصل ما أو انقضاء خصم ما بين أطراف على اطلاع جيد راضية وتعمل ضمن شروط من المنافسة العادية".

¹ - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، "القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوفات المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها"، الجريدة الرسمية، العدد 19، 25 مارس 2009، ص 87.

نستنتج أن، المشرع الجزائري أعطى للقيمة العادلة نفس المفهوم المقدم ضمن معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، كما أشار إلى المقومات أو الشروط التي يجب توفرها عند تحديد القيمة العادلة ومن أهمها:

- تجانس العناصر المتفاوض عليها في هذه السوق؛
- أن يوجد بها عادة في كل وقت مشترون وباعة متفقون؛
- أن تكون الأسعار الموضوعة في متناول الجمهور.

2.2.4. الأصناف المقيمة بالقيمة العادلة وفق النظام المحاسبي المالي:

اعتبر النظام المحاسبي المالي التكلفة التاريخية القاعدة العامة للقياس المحاسبي وجعل من القيمة العادلة مجرد مراجعة وتصحيح لها كمعالجة أخرى مرخص بها إذا ما توفرت الشروط السابقة لذلك، كما بين أهم الأصناف المحاسبية التي يتم معالجتها وفق إعادة التقييم بالقيمة العادلة ومن أهمها:¹

1.2.2.4. التثبيات العينية والمعنوية:

ويتم إعادة تقييمها بالقيمة العادلة كما يلي:

- تدرج التثبيات العينية على أساس مبلغها المعاد تقييمه أي بقيمتها الحقيقية (القيمة العادلة)، في تاريخ إعادة التقييم منقوصا منها مجموع الإهلاكات ومجموع خسائر القيمة اللاحقة؛
- تتم عمليات إعادة التقييم بانتظامية كافية وعلى جميع عناصر فئة التثبيات المعاد تقييمها على أساس القيمة العادلة، حتى لا تختلف القيمة المحاسبية للتثبيات المعنوية اختلافا كبيرا عن القيمة التي قد تكون حددت باستعمال القيمة العادلة في تاريخ الإقفال؛

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، "القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008، مرجع سابق، ص ص 10 - 15.

- القيمة العادلة للأراضي والمباني هي قيمتها في السوق وتحدد استناداً إلى تقدير يجريه مقومون محترفون ومؤهلون؛
- بعد إعادة التقييم تحدد المبالغ القابلة للإهلاك (أقساط الإهلاك) على أساس المبالغ المعاد تقييمها؛
- إذا ارتفعت القيمة المحاسبية لأصل ما عقب إعادة تقييمه فإن الزيادة تقيد مباشرة في شكل رؤوس أموال خاصة تحت عنوان فارق إعادة التقييم؛
- بالنسبة للتثبيات المعنوية يمكن إدراجها في الحسابات بعد إعادة التقييم حسب نفس شروط التثبيات العينية، غير أن هذه المعالجة لا يرخص بها إلا إذا كانت القيمة العادلة للتثبيات المعنوية يمكن تحديدها بالاستناد على السوق النشطة وبالتالي يتم إدراجها على أساس تكلفتها فقط؛
- في حالة عدم وجود سوق مماثلة للأصل المعني بالتقييم فإن المؤسسة تعتمد على الأسعار الحالية للأصول المختلفة أو آخر أسعار الأسواق الأقل نشاطاً وتعديلاً.

2.2.2.4. التثبيات المالية (سندات وحسابات دائنة):

- ويتم إعادة تقييمها بالقيمة العادلة كما يلي:
- تدرج التثبيات المالية عند التسجيل الأولي بتكلفة اقتناءها بما فيها جميع مصاريف المتعلقة بالعملية؛
- عند إعادة التقييم بالقيمة العادلة تسجل فوارق التقييم المستخرجة (انخفاض أو ارتفاع) ضمن حسابات رؤوس الأموال الخاصة.

3.2.2.4. المخزونات والمنتجات قيد التنفيذ:

ويتم إعادة تقييمها بالقيمة العادلة كما يلي:

- تقيم المخزونات بالقيمة العادلة أو تكلفتها (تكلفة اقتناءها أو انجازها الصافية) أيهما أقل، وهذا عملاً بمبدأ الحيطة والحذر، ويقصد بتكلفة الإنجاز الصافية سعر البيع المقدر مطروحاً منه تكلفة الإتمام والتسويق المقدرتين؛
- تحمل فوارق التقييم (ربح أو خسارة) ضمن النتيجة الصافية للسنة المالية.

4.2.2.4. المنتجات الزراعية:

ويتم تقييمها كما يلي:

- يتم تقييمها بالقيمة الحقيقية (العادلة) منقوصاً منها التكاليف المقدرة في نقطة البيع، سواء عند الإدراج الأولي أو عند كل تاريخ إقفال؛
- تدرج أي خسارة أو ربح ناتج عن إعادة التقييم ضمن النتيجة الصافية للدورة.

5.2.2.4. القروض والخصوم المالية:

ويتم إعادة تقييمها بالقيمة العادلة كما يلي:

- تسجل القروض والخصوم المالية الأخرى بتكلفة اقتناءها الصافية بعد طرح مصاريف الحصول عليها؛
- عند إعادة التقييم يتم تسجيلها بالتكلفة المتهلكة باستثناء الخصوم التي تمت حيازتها بغرض التعامل التجاري فتقيم بالقيمة العادلة.

6.2.2.4. الأعباء والإيرادات المالية:

تؤخذ الأعباء والإيرادات المالية في الحسبان تبعا لانقضاء الزمن وتلحق بالسنة المالية التي ترتبت الفوائد خلالها، وعند تأجيل عملية التسديد تعالج كما يلي:

- العمليات التي تم الحصول من أجلها على تأجيل الدفع أو منح هذا التأجيل بشروط تقل عن شروط السوق تدرج في الحسابات بقيمتها الحقيقية (العادلة) بعد طرح الإيراد المالي أو العبء المالي المرتبط بهذا التأجيل؛

- يدرج الفارق بين القيمة الاسمية والقيمة الحقيقية للعملية كعبء مالي في حسابات المشتري، وكإيراد مالي في حسابات البائع.

مما سبق، نجد أن المشرع الجزائري يهدف من خلال سياسة إعادة التقييم بالقيمة العادلة على تصحيح الصورة المالية للمؤسسات الإقتصادية، ويتضح ذلك من خلال الأصناف التي خير فيها المؤسسات إتباع سياسة إعادة التقييم مع تحديد كيفية التقييم والإعتماد على خبراء مؤهلين وضمن أسواق نشطة وفي ظروف منافسة تامة.

كما نلاحظ أن النظام المحاسبي المالي لم يختلف كثيرا عن المفاهيم والطرق التقييم التي جاءت بها معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية لكن لم يعط تفصيلا واضحا لهذه الحالات، كما نجد أن النظام المحاسبي المالي يعتبر التكلفة التاريخية هي الأساس في القياس المحاسبي، ويعتبر استخدام القيمة العادلة كمعالجة أخرى مرخص بها في حالة توفر المقومات الأساسية للتقييم مما يقر بصعوبة تطبيق هذا المبدأ ميدانيا في البيئة الإقتصادية الجزائرية .

عموما نجد أن الأهمية الكبيرة للإصلاح المحاسبي الذي قامت به الجزائر يتجسد في التوجه نحو مسايرة الإقتصاد الوطني مع الإقتصاد العالمي وخاصة الممارسات المحاسبية، فتم وضع إطار مفاهيمي للنظام المحاسبي المالي والاعتماد على المعايير الدولية للمحاسبة في هيكله هذا النظام، ويعكس هذا التوجه وجود إرادة قوية لتطوير الممارسات المحاسبية المحلية لتستجيب للمستجدات الدولية وتؤدي إلى تعظيم مكاسب الاندماج في الإقتصاد العالمي على الإقتصاد الجزائري.

لكن هل البيئة الإقتصادية الجزائرية مؤهلة لتطبيق هذا النظام الجديد؟ هذا ما سنحاول الإجابة عليه في المبحث الموالي.

3.2.4. تحديات تطبيق مبدأ القيمة العادلة في البيئة المحاسبية والمالية في الجزائر:

إن تبني الجزائر للنظام المحاسبي الصادر في القانون 11/07 بتاريخ 25 نوفمبر 2007 يعتبر خطوة مهمة كبيرة لتوفيق الممارسات المحاسبية في الجزائر مع توجيهات معايير المحاسبة الدولية، غير أن هذه الخطوة غير كافية وقد لا تكون لها آثار إيجابية كبيرة، وذلك لعدة أسباب نذكر منها:

1.3.2.4. على مستوى التشريعات الخاصة بهذا النظام:

هناك بعض التشريعات والقوانين لا تتماشى مع هذا النظام المحاسبي المالي الجديد، حيث نجد:¹
أولا/ القانون والنصوص المنظمة للعمل المحاسبي: ينبغي أن ينص القانون المحدد للإطار النظري للمحاسبة في أي بلد يريد تطبيق معايير المحاسبة الدولية على أن هذا الإطار النظري يتوافق مع ما هو مقرر حسب هذه المعايير، ومن ثم يصبح تطبيق معايير المحاسبة الدولية ممكنا من الناحية العملية لوجود مرجعية نظرية عامة، لكن بالنسبة للجزائر، فإن القانون رقم 11/07 المتضمن النظام

¹ - نور الدين مزياني، "المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الجزائرية: مقومات ومتطلبات التطبيق"، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد، المركز الجامعي بالوادي، 17-18 جانفي 2010، ص ص 11-12.

المحاسبي المالي لا ينص صراحة على تبني معايير المحاسبة الدولية وإنما تم اعتماد هذه المعايير ضمنا فقط، حيث أن هذا النظام المحاسبي المالي الجديد في معظم مضمونه يتطابق مع المعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية IAS/IFRS كما لاحظناه سابقا.

لكن هناك العديد من الأمور الغامضة وليست واضحة وردت ضمن النظام المحاسبي المالي، نتيجة اعتماد هذا النظام أيضا - إضافة إلى معايير المحاسبة الدولية- على المخطط المحاسبي العام الفرنسي، مما نتج عن ذلك صعوبة في القيام بالمعالجة المحاسبية لبعض العمليات.

ثانيا/ القانون التجاري: ينبغي أن ينسجم القانون التجاري مع معايير المحاسبة الدولية ولا يتعارض معها، لذا يجب أن يتوافق القانون التجاري الجزائري مع النظام المحاسبي المالي المستمد أساسا من المعايير الدولية، لكن نجد القانون التجاري الجزائري مازال يعتبر أن أي مؤسسة فقدت ثلاثة أرباع (4/3) من رأس مالها أنها في حالة إفلاس ويجب تصفيتها، في حين معايير المحاسبة الدولية تعتبر أن رأس المال مجرد قيمة هامشية ناتج عن الفرق بين قيمة الأصول والخصوم وهذا الفرق يتغير من وقت لآخر، فالأهم أن لا تقع المؤسسة في خطر العجز عن التسديد وبإمكانها مزاوله نشاطها بشكل عادي ولو استهلكت رأس مالها الاجتماعي.

ثالثا/ التشريعات الضريبية: إلى حد الآن، عدم توافق التشريعات الضريبية في الجزائر مع النظام المحاسبي المالي الجديد، نظرا لتحفظ المديرية العامة للضرائب لتقييم الأصول بالقيمة العادلة لكونها (حسب رأيهم) تهدد بتقلص الإيرادات الضريبية بشكل كبير، وعليه فإن مصالح الضرائب لا تعترف بطريقة حساب الإهلاك بغير الطريقة المقررة لديها (حساب الإهلاك انطلاقا من القيمة الأصلية التاريخية وبمعدلات مقننة).

رابعاً/ القانون المنظم لسوق الأوراق المالية: ينبغي أن ينص قانون النظم لسوق الأوراق المالية على وجوب إلزام الشركات الخاضعة لهيئة مراقبة سوق الأوراق المالية بمعايير المحاسبة الدولية في إعداد قوائمها المالية المنشورة، وهذا ما حصل في أوروبا والعديد من الدولية العربية (سوريا، الأردن، الكويت...)، لكن في الجزائر تخضع كل المؤسسات للقانون المحاسبي والنصوص المنظمة للعمل المحاسبي، ومن ثم فلا ينص القانون المنظم لسوق الأوراق المالية الحالي على وجوب تطبيق معايير المحاسبة الدولية، في ظل ضعف نشاط بورصة الجزائر منذ نشأتها.

2.3.2.4. على مستوى المؤسسات الإقتصادية:

سيتم تطبيق معايير المحاسبة الدولية في المؤسسات، وبالتالي يجب تعديل أنظمتها الداخلية ونظامها المالي والمحاسبي بما يتوافق مع متطلبات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، والكثير من المؤسسات الجزائرية تتم المعالجة المحاسبية فيها باستخدام البرامج الحاسوبية، ولذلك يصبح لزاماً عليها تطوير البرامج المحاسبية الحاسوبية المعتمدة فيها، واعتماد خطة لتدريب وتكوين المحاسبين لديها لتستجيب لمتطلبات التطبيق السليم والكفاء لمعايير المحاسبة الدولية الذي يعتمد بالدرجة الأولى على كفاءة المحاسب في اختيار السياسات المحاسبية الملائمة والتوقيت المناسب وتقدير بعض القيم المحاسبية باستعمال تقنيات كمية أو من خلال الحكم الشخصي للمحاسب.

وما نلمسه حالياً هو ضعف درجة اهتمام أكثر المؤسسات الجزائرية بمعايير المحاسبة الدولية، وهذا لا يفسر إلا بغياب الوعي المحاسبي لدى المسيرين وسيادة النظرة الضيقة للمحاسبة التي لا

تعترف بأن هذه الأخيرة " نشاط خدمي له دور في خلق قيمة مضافة لمستعمل المعلومات المحاسبية بواسطة تحليل وتفسير المعلومات وإسداء النصح حول طرق العمل المناسبة"¹.

كما يلاحظ ضعف أو نقص نظام المحاسبة التحليلية والتقديرية ومختلف نظم المعلومات الأخرى لدى الكثير من المؤسسات الجزائرية، ولا يخفى علينا أهمية ذلك في التطبيق الفعال لمعايير المحاسبة الدولية.

بالإضافة إلى ما سبق، نجد كذلك صعوبة تحديد القيمة العادلة للأصول الثابتة المادية، وهذا نتيجة غياب أسواق المنافسة التامة للأصول الثابتة في الجزائر، حيث نجد سوق العقارات الذي يعمل في ظل منافسة احتكارية يتحكم البائعون للعقارات في قيمها السوقية.

3.3.2.4. على مستوى التأهيل العلمي والعمل:

نعلم أن المحاسب هو المعني بالدرجة الأولى بتطبيق معايير المحاسبة الدولية، لذلك لا بد من تأهيله علميا وعمليا ليكون قادرا على تطبيق المعايير المحاسبية الدولية بشكلها الصحيح، ولكن نجد الكثير من المحاسبين في الجزائر لا يتوفرون على الكفاءات والمهارات المطلوبة وليس لديهم الدراية الكافية بهذه المعايير، مما يتطلب وقت طويل لتكوينهم وتأهيلهم وذلك من خلال عقد دورات تدريبية وورشات عمل للمحاسبين ومدققي الحسابات التي يكون موضوعها معايير المحاسبة الدولية والتي يشارك فيها مختصين ومهنيين في المحاسبة والتدقيق.

أولا/ تعديل محتويات برامج المقاييس المحاسبية التالية: ضعف أو عدم مسايرة بعض المقاييس مع مضمون ومفاهيم النظام المحاسبي المالي حيث نجد أن:

¹ - عماد الشيخ وكريمة الجوهر، "دراسة تحليلية للتحديات المستقبلية للعمل والتعليم المحاسبي"، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، العدد 03، جامعة 20 أوت 55، سكيكدة، 2008، ص 87.

- المحاسبة المالية تطرح مشكلة فهم وتطبيق بعض المفاهيم مثل القيمة العادلة ؛
- عدم تكييف المحاسبة المعمقة والمحاسبة الخاصة مع معايير النظام المحاسبي المالي؛
- عدم إحداث بعض التغييرات على محتوى برامج التحليل المالي وذلك بإدراج تحليل القوائم المالية الجديدة؛

- عدم تكييف المحاسبة التحليلية خاصة على مستوى محاسبة المخزونات.

ثانيا/ مخابر بحث على مستوى الجامعات: قلة أو ضعف العمل على إنشاء مخابر بحث على مستوى الجامعات تهتم بالتطورات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي ومحاولة تكييفها مع البيئة المحاسبية الجزائرية من جهة ومع المعايير المحاسبية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية من جهة أخرى.

4.3.2.4. على مستوى الإعلام:

للإعلام الدور الهام في توضيح حقيقة معايير المحاسبة الدولية ونشر التحقيقات والدراسات، لكي لا يساء فهم المعايير المحاسبية الدولية والمقصود منها وعدم الخلط مع أية معايير أو مفاهيم أخرى، فالمستثمر الحالي أو المحتمل ليس بالضرورة أن يكون على دراية علمية بالمعايير، ولكن على الأقل يجب أن يكون على علم بمفهومها والغاية منها وآثار تطبيقها في الشركة التي يوظف أمواله فيها.

ولا شك أن هذا الدور شبه غائب في الجزائر، فليس هناك اهتمام إعلامي بهذا الموضوع من كل وسائل الإعلام، باستثناء تناول الموضوع في شكل خبر (تقرير عن ملتقى أو يوم دراسي)، من دون فسح المجال للمختصين لتوضيح أهمية معايير المحاسبة الدولية من خلال تقديم التحاليل والنقاش حول النظام المحاسبي المالي الجديد.¹

¹ - نور الدين مزياني، مرجع سابق، ص: 13.

3.4. وصف وتحليل توزيع عينة الدراسة:

نظرا للأهمية العلمية والعملية التي يحظى بها الجانب الميداني (التطبيقي) لنجاح وإنجاز هذه الدراسة، فقد استهدف الباحث إعطاء فكرة توضيحية لأهم الوسائل المستخدمة في جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالجانب الميداني فضلا عن الأساليب الإحصائية التي اتبعتها لمعالجة أداة الدراسة والمتمثلة في استمارة الاستبيان، وذلك بهدف قياس وتحليل الإختبارات الإحصائية لآراء ومقترحات فئات العينة بالإجابة على محاورها الإستبائية، وكذلك الخصائص والصفات الشخصية لأفراد عينة الدراسة، بهدف الوصول إلى نتائج واقعية بأكبر قدر من الموثوقية.

1.3.4. الوسائل والأساليب المستخدمة في وصف وتحليل عينة الدراسة:

سنحاول إبراز الوسائل والأساليب المستخدمة في تحليل عينة الدراسة، كما سنعالج طرق دراسة الصدق والثبات والإتساق الداخلي لفقرات الإستبيان، وذلك من خلال التطرق إلى:

- منهجية الدراسة؛
- أداة الدراسة وعينة الدراسة؛
- الصدق والثبات والإتساق الداخلي لفقرات الإستبيان.

1.1.3.4. منهجية الدراسة:

بما أن هدف الدراسة هو التعرف على أثر تطبيق القيمة العادلة على جودة التقارير المالية قام الباحث بإتباع المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة، وذلك لأن المنهج الوصفي التحليلي يهدف

إلى دراسة الظاهرة وجمع الحقائق والمعلومات عنها ومن ثم تحليلها للوصول إلى النتائج والتوصيات، كما تم الحصول على البيانات عن طريق المصادر الثانوية ومصادر البيانات الأولية وذلك كما يلي:

أولاً/ مصادر البيانات الثانوية: تم الحصول على البيانات عن طريق المصادر الثانوية المتمثلة في الكتب، والمراجع العربية والأجنبية، والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة والدوريات والمقالات، والمجلات العلمية المتخصصة، وبعض المواقع ذات الصلة على شبكة الإنترنت.

ثانياً/ مصادر البيانات الأولية: تم الحصول على المصادر الأولية من خلال تصميم إستبيان كأداة رئيسية للبحث، ثم تفرغ وتحليل الإستبيان من خلال برنامج SPSS الإحصائي.

2.1.3.4. أداة الدراسة:

لتحقيق هدف الدراسة المتمثل في التعرف على أثر تطبيق القيمة العادلة جودة التقارير المالية، قام الباحث ببناء وتصميم إستبيان الدراسة مستفيداً من الأدبيات السابقة المشابهة واستشارة ذوي الخبرة والإختصاص في هذا المجال، وقد اشتمل الإستبيان على جزأين، يستخدم الجزء الأول في جمع البيانات الشخصية عن المبحوثين كالمؤهل العلمي، التخصص الأكاديمي، سنوات الخبرة، معلومات حول المؤسسة، وهي بيانات تفيد في التعرف على خصائص مجتمع الدراسة، أما الجزء الثاني من الإستبيان فهو عبارة عن مقياس يهدف إلى التعرف على أثر استخدام القيمة العادلة في القياس وأثر ذلك في الإفصاح على جودة التقارير المالية، وقد احتوى هذا الجزء على مجموعة من الفقرات بلغ عددها 46 فقرة، حيث قسمت كالتالي:

- الفقرات من (1-12) تتعلق بالمحور الأول: أثر استخدام القيمة العادلة كأساس للقياس

المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي.

- الفقرات من (13-23) تتعلق بالمحور الثاني: أهمية الإفصاح عن القيمة العادلة وفق النظام المحاسبي المالي.

- الفقرات من (24-38) تتعلق بالمحور الثالث: أثر تطبيق القيمة العادلة على جودة المعلومات المالية في التقارير المالية للمؤسسات الإقتصادية الجزائرية.

- الفقرات من (39-46) تتعلق بالمحور الرابع: إشكالية تطبيق القيمة العادلة في البيئة المالية والمحاسبية الجزائرية.

وعند وضع هذه الإستبانة تم الأخذ بعين الإعتبار وضع أسئلة تغطي كافة جوانب الدراسة النظرية، وتلبي جميع المتطلبات والمتغيرات ذات التأثير على فرضيات الدراسة، مع مراعاة أن تكون معظم الأسئلة واضحة وذات نهايات مغلقة لسهولة وسرعة الإجابة عليها وسهولة تحليلها.

وقد تم استهداف عينة الدراسة بالتركيز على عدد كبير من الفئات الداخلية والخارجية لمستخدمي التقارير المالية (أساتذة جامعيين متخصصين، مراجعي الحسابات، إدارة المؤسسات، البنوك، إدارة الضرائب، محاسبين معتمدين).

وقد تم إستخدام مقياس (likert) ليكرت الخماسي المكون من خمس درجات لتحديد أهمية كل فقرة من فقرات الإستبيان، وذلك لقياس إجابات المبحوثين لفقرات الإستبيان حسب الجدول التالي:

جدول رقم(06): درجات إجابة المبحوثين

الإستجابة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

المصدر: من إعداد الباحث

كما أنه تم وضع مقياس ترتيبى لهذه الأرقام لإعطاء الوسط الحسابى مدلولاً باستخدام المقياس الترتيبى للأهمية وذلك للإستفادة منه عند تحليل النتائج، حيث تبنت الدراسة المعيار التالى للحكم على الاتجاه عند إستخدام مقياس ليكرت الخماسى وهو موضح فى الجدول الآتى:

جدول رقم (07): مقياس تحديد الوسط الحسابى والأهمية النسبية للوسط الحسابى

الوسط الحسابى	الدرجة	اتجاه الإجابة	الأهمية النسبية لدرجات المقياس
1.00..... 1.80	1	غير موافق بشدة	درجة صغيرة جداً
1.81 2.60	2	غير موافق	درجة صغيرة
2.61 3.40	3	محايد	درجة متوسطة
3.41 4.20	4	موافق	درجة كبيرة
4.21 5.00	5	موافق بشدة	درجة كبيرة جداً

المصدر: من إعداد الباحث

وقد تم إعداد هذا الجدول وفق المعيار التالى:

$$\text{المدى} = \text{الحد الأعلى} - \text{الحد الأدنى} = 5 - 1 = 4$$

عدد الفئات = 5 (حسب مقياس ليكرت الخماسى المستخدم فى الدراسة)

$$\text{طول الفئة} = 4 \div 5 = 0.8 \text{ (المدى} \div \text{أكبر قيمة فى المقياس)}$$

إضافة هذه القيمة (0.8) إلى أقل قيمة فى المقياس (بداية المقياس وهى الواحد الصحيح)، وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية، وهكذا أصبح بالإمكان تصنيف قيم المتوسطات الحسابية لكل فقرة من الفقرات، والأهمية النسبية لها كما ظهر فى الجدول السابق.

3.1.3.4. عينة الدراسة :

نظرا لصعوبة تحديد مجتمع الدراسة بدقة ومنه استحالة ضبط حجم العينة وفقا للنماذج الإحصائية المعروفة تم تحديد عينة الدراسة بطريقة العينة العشوائية الطبقية من مجتمع الدراسة، ولقد تم توزيع 185 إستبانة على جميع أفراد العينة، وتم استرداد 160 إستبانة منها 13 إستبانة ملغاة نظرا لعدم تحقق الشروط المطلوبة فيها وبقي 147 إستبانة صالحة وخاضعة للدراسة، ولقد تم الإهتمام باختيار شريحة الأفراد لفئات عينة الدراسة بعناية فائقة، بحيث تم الوصول إلى أكبر شريحة من الأفراد المستفيدة من التقارير المالية التي تصدرها المؤسسات الجزائرية، واختيار شريحة أفراد العينة من الشرائح الإجتماعية التي تمتلك قدر من الخبرات العلمية والعملية في المجال المحاسبي وتطبيقاته العملية، وذلك بهدف التمكن من الوصول إلى أكبر قدر ممكن من النتائج الواقعية والمفيدة للدراسة، والجدول الموالي يوضح الفئات المستهدفة من عينة الدراسة ومجال عملها.

جدول التالي رقم(08): درجة الإستجابة الفعلية لفئات عينة الدراسة

فئات العينة	المستهدفة	الإستجابة الفعلية	نسبة الإستجابة
أساتذة جامعيين	58	52	89.65 %
محافظي الحسابات	24	21	87.50 %
محاسب معتمد	28	20	71.43 %
إدارة المؤسسات	30	24	80.00 %
البنوك	27	17	62.96 %
إدارة الضرائب	18	13	72.22 %
المجموع	185	147	79.46 %

المصدر: من إعداد الباحث

من خلال الجدول رقم (08) نلاحظ بأن درجة الإستجابة الإجمالية لفئات عينة الدراسة بلغت

نسبة 79.46 %، وهي نسبة مرتفعة ومقبولة من وجهة نظر الباحث مقابل الصعوبات والمعوقات التي

واجهها الباحث في سبيل استرجاع الإجابات والحصول عليها، فضلا عن التنقل والبعد الجغرافي لأفراد

العينة المستهدفين على المستوى الوطني، رغم ذلك فإن نسبة الإستجابة المرتفعة لأفراد العينة

المستهدفة تدل على تطور الوعي وروح التعاون لدى أفراد هذه العينة.

أولا/ التحصيل العلمي لأفراد عينة الدراسة: سنوضحه في الجدول الموالي:

جدول رقم (09): مستوى التحصيل العلمي لأفراد عينة الدراسة

التحصيل العلمي	دكتوراه	ماجستير	ماستر	ليسانس	أخرى	المجموع
أساتذة جامعيين	العدد	28	24	-	-	52
	النسبة	% 53.85	% 46.15	-	-	%100
محافظي الحسابات	العدد	2	7	4	8	21
	النسبة	% 09.52	% 33.33	% 19.05	% 38.10	%100
إدارة المؤسسات	العدد	-	4	3	14	24
	النسبة	-	% 16.67	% 12.50	% 58.33	%100
البنوك	العدد	-	-	5	12	17
	النسبة	-	-	% 29.41	% 70.59	%100
إدارة الضرائب	العدد	-	1	4	7	13
	النسبة	-	% 07.69	% 30.77	% 53.85	%100
محاسب معتمد	العدد	1	3	5	11	20
	النسبة	% 05.00	% 15.00	% 25.00	% 55.00	%100
الإجمالي	العدد	31	39	21	52	147
	النسبة	% 21.09	% 26.53	% 14.29	% 35.37	%100

المصدر: من إعداد الباحث

من خلال الجدول رقم (09) نلاحظ بأنه أكثر من 47 % من أفراد العينة متحصلين على شهادات علمية عليا بعد شهادة الماستر والليسانس، وهذا يعد مؤشر هام يدل على أن جميع أفراد العينة لديهم القدرة على الإجابة على أسئلة الإستبانة، وهذا من شأنه أن يعزز الثقة في إجاباتهم ومن ثم الإعتماد عليها في التحليل.

ثانيا/ التخصص العلمي لأفراد عينة الدراسة: سنوضحه في الجدول الموالي:

جدول رقم(10): التخصص العلمي لأفراد عينة الدراسة

التخصص العلمي	محااسبة	مالية	إقتصاد	إدارة أعمال	أخرى	المجموع
أساتذة جامعيين	العدد	18	15	6	5	8
	النسبة	% 34.61	% 28.85	% 11.54	% 09.61	% 15.39
محافظي الحسابات	العدد	16	5	—	—	—
	النسبة	% 76.19	% 23.81	—	—	—
إدارة المؤسسات	العدد	3	3	4	9	5
	النسبة	% 12.50	% 12.50	% 16.67	% 37.50	% 20.83
البنوك	العدد	4	6	4	3	—
	النسبة	% 23.53	% 35.29	% 23.53	% 17.65	—
إدارة الضرائب	العدد	8	3	1	1	—
	النسبة	% 61.54	% 23.08	% 07.69	% 07.69	—
محاسب معتمد	العدد	18	2	—	—	—
	النسبة	% 90.00	% 10.00	—	—	—
الإجمالي	العدد	67	34	15	18	13
	النسبة	% 45.58	% 23.13	% 10.20	% 12.25	% 08.84

المصدر: من إعداد الباحث

من خلال الجدول رقم (10) نجد أن نسبة التخصص العلمي في مجال المحاسبة والمالية بلغت 70.08 % من أفراد العينة، وهذا يعد مؤشر هام يدل على أن جميع أفراد العينة لديهم القدرة على الإجابة على أسئلة الإستبانة، وهذا من شأنه أن يعزز الثقة في إجاباتهم ومن ثم الإعتماد عليها في التحليل.

2.3.4. الصدق والثبات والإتساق الداخلي لفقرات الإستبيان:

قام الباحث بدراسة ثبات وصدق الاستبيان عن طريق التحكيم، ومعامل ألفا كرونباخ (Cronbach Alpha)، والتجزئة النصفية (Split-Half Coefficient).

أولاً/ التحكيم: فقد تم عرض الإستبانة في صورتها الأولية على بعض الأساتذة الأكاديميين المتخصصين و من لهم خبرة وإطلاع في مجال المحاسبة من أجل الاسترشاد بأرائهم حول الفقرات التي تضمنتها الإستبانة، وقد اخذ الباحث بآراء ونصائح المحكمين حيث تم حذف بعض الفقرات كما تم تعديل فقرات أخرى، حتى تم التوصل للصورة النهائية للإستبيان.

ثانياً/ طريقة ألفا كرونباخ (Cronbach Alpha): لاختبار مدى توفر الثبات الداخلي بين الإجابات على أسئلة المحاور تم استخدام معامل المصداقية ألفا كرونباخ، وتعتبر القيمة المقبولة إحصائياً لمعامل ألفا كرونباخ 60% فأكثر، وقد تم تطبيقه على كل محور من محاور الإستبيان، ولجميع الأسئلة أيضاً.

1.2.3.4. المحور الأول: أثر استخدام القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي وفق

SCF

لإختبار مدى توفر الثبات الداخلي بين الإجابات على أسئلة المحاور تم استخدام معامل المصادقية ألفا كرونباخ، وتعتبر القيمة المقبولة إحصائيا لمعامل ألفا كرونباخ 60% فأكثر، وقد تم تطبيقه على كل محور من محاور الإستبيان، ولجميع الأسئلة أيضا.

جدول رقم(11): الصدق والثبات الداخلي لفقرات المحور الأول:أثر استخدام القيمة العادلة كأساس

للقياس المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي

الرقم	الفقرات	معامل الإرتباط	معامل الإرتباط المصحح
01	تساعد المعلومات المحاسبية المعدة بالقيمة العادلة على اتخاذ القرارات المستقبلية.	0.907	0.914
02	تتميز القيم المسجلة بالقيمة العادلة بتقديم معلومات محاسبية حقيقية لممتلكات المؤسسة.	0.921	0.614
03	تعكس القيمة العادلة أثر التغيرات الإقتصادية والنقدية على عناصر القوائم المالية للمؤسسة.	0.927	0.493
04	لتحديد قيمة الأصول بالقيمة العادلة يجب توفر أسواق نشطة تتداول فيها الأسعار الحقيقية لهذه الأصول.	0.907	0.914
05	لتحديد القيمة العادلة يجب أن يتمتع الأشخاص الذين يقومون بذلك بخبرة عالية من المعرفة العلمية والعملية.	0.907	0.914
06	لتحديد القيمة العادلة يجب أن يتمتع الأشخاص الذين يقومون بذلك بالإستقلالية والموضوعية في التقييم.	0.907	0.914
07	عند إعادة التقييم بالقيمة العادلة، يجب أن تتم العملية بانتظام وبشكل دوري ومستمر ولكافة عناصر الفئة المعنية من التثبيات،	0.920	0.631

		حتى لا يكون هناك اختلاف كبير في القيم عند تاريخ كل إقفال.	
0.422	0.929	يساهم التقييم بالقيمة العادلة في رفع رؤوس الأموال من خلال تسجيل الزيادة الناتجة عن ارتفاع القيمة المحاسبية ضمن حساب فارق إعادة التقييم.	08
0.639	0.920	بعد إعادة التقييم بالقيمة العادلة يتم تحديد أقساط الإهلاك الجديدة على أساس القيم الجديدة مما يصعب عمل المحاسبين والمراجعين معا.	09
0.914	0.907	تقييم جميع ممتلكات المؤسسة بالقيمة العادلة عند كل تاريخ يصعب من عملية التسجيل المحاسبي مما يزيد من فترة إعداد القوائم المالية.	10
0.641	0.850	عند استخدام القيمة العادلة في القياس يتم تقييم المخزونات بأقل قيمة بين تكلفتها وقيمة إنجازها الصافية مما يحقق مبدأ الحيطة والحذر.	11
0.322	0.934	يبين النظام المحاسبي المالي في الجزائر آليات وطرق استخدام القيمة العادلة كأساس للتقييم والقياس المحاسبي.	12

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على نتائج برنامج SPSS

ونلاحظ من خلال الجدول رقم (11) أن قيمة معامل ألفا كرونباخ (Cronbach Alpha) لردود

المستجوبين على جميع الأسئلة ذات قيمة أكبر من قيمة الحد الأدنى المقبول بمعامل ألفا كرونباخ

60%، وهذا يعني توفر درجة عالية من الثبات الداخلي في الإجابات، مما يمكننا من الإعتماد على

هذه الإجابات في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها.

2.2.3.4. المحور الثاني: أهمية الإفصاح عن القيمة العادلة وفق SCF

لإختبار مدى توفر الثبات الداخلي بين الإجابات على أسئلة المحاور تم إستخدام معامل المصادقية ألفا كرونباخ، وتعتبر القيمة المقبولة إحصائيا لمعامل ألفا كرونباخ 60% فأكثر، وقد تم تطبيقه على كل محور من محاور الإستبيان، ولجميع الأسئلة أيضا.

جدول رقم(12): الصدق والثبات الداخلي لفقرات المحور الثاني: أهمية الإفصاح عن القيمة العادلة

وفق النظام المحاسبي المالي

الرقم	الفقرات	معامل الارتباط	معامل الارتباط المصحح
13	عند تقدير القيمة العادة لممتلكات المؤسسة يجب الإفصاح عن الطرق والسياسات المحاسبية المطبقة في التقييم.	0.842	0.517
14	التوسع في الإفصاح عن المعلومات المبنية على أساس القيمة العادلة يزيد من ثقة المستخدمين في القوائم المالية.	0.839	0.559
15	عند استخدام القيمة العادلة يجب الإفصاح عن المعلومات الضرورية التي تفسر أسباب اختلاف القيم الدفترية عن القيم السوقية.	0.842	0.520
16	يجب الإفصاح الشامل عن جميع المعلومات الخاصة بالقيمة العادلة مثل مصادر المعلومات والأسلوب المستخدم وتاريخ التقييم.	0.842	0.517
17	يجب أن يكون الإفصاح عن المعلومات المالية المعدة بالقيمة العادلة موجهة لكافة مستخدمي القوائم المالية دون تمييز فئة عن أخرى.	0.850	0.386
18	يهدف الإفصاح إلى تقليل الفجوة الواقعة بين مستخدمي القوائم المالية ومعدّي هذه القوائم، حيث أن الإفصاح الكامل يساعد على	0.843	0.493

		اتخاذ وترشيد القرارات.	
0.529	0.841	يجب الإفصاح عن أثر إعادة التقييم باستخدام القيمة العادلة على الربح أو الخسارة للفترة وعلى حقوق الملكية.	19
0.527	0.841	ضرورة الإفصاح عن الأصول والالتزامات التي يتم قياسها بالقيمة العادلة على أساس متكرر أو غير متكرر ضمن القوائم المالية بعد الاعتراف الأولي بها.	20
0.617	0.835	سيضمن الإفصاح الكافي عن المعلومات المعدة وفق القيمة العادلة تلبية حاجات مختلف الأطراف المستفيدة من هذه المعلومات.	21
0.472	0.845	من خلال التوسع في الإفصاح يتم توصيل قدر كبير من المعلومات المالية عن المؤسسة لمستخدمي التقارير المالية وبالتالي تحقيق منفعة مشتركة لكل من المؤسسة ومستخدمي التقارير المالية.	22
0.569	0.838	التوسع في الإفصاح عن السياسات المحاسبية والمعلومات الإضافية يساهم في الوفاء بالمسؤوليات الاقتصادية والاجتماعية التي التزمت بها المؤسسات الاقتصادية.	23

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على نتائج SPSS

ونلاحظ من خلال الجدول رقم (12) أن قيمة معامل ألفا كرونباخ (Cronbach Alpha) لردود

المستجوبين على جميع الأسئلة ذات قيمة أكبر من قيمة الحد الأدنى المقبول بمعامل ألفا كرونباخ

60%، وهذا يعني توفر درجة عالية من الثبات الداخلي في الإجابات، مما يمكننا من الإعتماد على

هذه الإجابات في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها.

3.2.3.4. المحور الثالث: أثر تطبيق القيمة العادلة على جودة المعلومات المالية في

التقارير المالية للمؤسسات الإقتصادية الجزائرية

لإختبار مدى توفر الثبات الداخلي بين الإجابات على أسئلة المحاور تم إستخدام معامل المصادقية ألفا كرونباخ، وتعتبر القيمة المقبولة إحصائيا لمعامل ألفا كرونباخ 60% فأكثر، وقد تم تطبيقه على كل محور من محاور الإستبيان، ولجميع الأسئلة أيضا.

جدول رقم(13): الصدق والثبات الداخلي لفقرات المحور الثالث: أثر تطبيق القيمة العادلة على

جودة المعلومات المالية في التقارير المالية للمؤسسات الإقتصادية الجزائرية

الرقم	الفقرات	معامل الإرتباط	معامل الإرتباط المصحح
الملاءمة			
24	تعتبر القوائم المالية المعدة على أساس القيمة العادلة أكثر ملاءمة من القوائم المالية المعدة على أساس التكلفة التاريخية.	0.685	0.560
25	توفر القوائم المالية المبنية على أساس القيمة العادلة معلومات ملاءمة لكافة المستخدمين تخص أداء المؤسسة والمخاطر المستقبلية المتوقعة لهم.	0.716	0.503
26	توفر القوائم المالية المعدة على أساس القيمة العادلة معلومات ذات قيمة تنبؤية استردادية عالية.	0.648	0.624
27	تحقق القوائم المالية المعدة على أساس القيمة العادلة معلومات مفيدة في الوقت المناسب لأنها تعكس آخر تقييم لعناصر القوائم المالية.	0.719	0.499
28	تعتبر القوائم المالية المعدة باستخدام القيمة العادلة عن المركز المالي الحقيقي للمؤسسة.	0.816	0.566

0.641	0.808	القوائم المالية المبنية على أساس القيمة العادلة تساعد الدائنين والبنوك في اتخاذ قرارات الائتمان، كما تساعد المستثمرين في اتخاذ قرارات الإستثمار.	29
الموثوقية			
0.532	0.721	تعتبر المعلومات المبنية على أساس القيمة العادلة أكثر موثوقة من تلك المعدة على أساس التكلفة التاريخية.	30
0.489	0.684	تعتبر القوائم المالية المبنية على أساس القيمة العادلة بصدق مضمونها أي جوهرها وليس مجرد تمثيل شكلها فقط.	31
0.654	0.844	ينتج عن التقييم باستخدام القيمة العادلة معلومات محاسبية محايدة.	32
0.735	0.802	القوائم المالية المبنية على أساس القيمة العادلة تمثل الواقع الفعلي للمعلومات يمكن التحقق منه من قبل إدارة المؤسسة أو الأطراف الخارجية الأخرى.	33
القابلية للمقارنة			
0.657	0.798	استخدام القيمة العادلة في التقييم يساعد على إعطاء قوائم مالية قابلة للمقارنة في نفس المؤسسة أو القوائم المالية لمجموعة مؤسسات من نفس القطاع.	34
0.695	0.845	الإلتزام بالإستمرار في تطبيق طرق القياس والسياسات المحاسبية عند استخدام القيمة العادلة يساعد على إنتاج قوائم مالية قابلة للمقارنة.	35
0.617	0.847	استخدام القيمة العادلة في التقييم يساهم في إعطاء مؤشرات مالية قابلة للتحليل والمقارنة.	36
الثبات			
0.721	0.752	استخدام القيمة العادلة يدعم مبدأ الثبات المحاسبي حيث تعكس القيمة العادلة معلومات متقاربة عبر الدورات المالية.	37

38	عدم تغيير الطرق والسياسات المحاسبية عند استخدام القيمة العادلة يساهم في تحقيق خاصية الثبات، مما تجعل القوائم المالية أكثر قابلية للمقارنة فائدة ومنفعة للمستخدمين ومساعدتهم على ترشيد قراراتهم الاقتصادية	0.852	0.621
----	---	-------	-------

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على نتائج SPSS

ونلاحظ من خلال الجدول رقم (13) أن قيمة معامل ألفا كرونباخ (Cronbach Alpha) لردود

المستجوبين على جميع الأسئلة ذات قيمة أكبر من قيمة الحد الأدنى المقبول بمعامل ألفا كرونباخ

60%، وهذا يعني توفر درجة عالية من الثبات الداخلي في الإجابات، مما يمكننا من الإعتماد على

هذه الإجابات في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها.

4.2.3.4. المحور الرابع: إشكالية تطبيق القيمة العادلة في البيئة المالية والمحاسبية

الجزائرية

لإختبار مدى توفر الثبات الداخلي بين الإجابات على أسئلة المحاور تم إستخدام معامل

المصدقية ألفا كرونباخ، وتعتبر القيمة المقبولة إحصائيا لمعامل ألفا كرونباخ 60% فأكثر، وقد تم

تطبيقه على كل محور من محاور الإستبيان، ولجميع الأسئلة أيضا.

جدول رقم(14): الصدق والثبات الداخلي لفقرات المحور الرابع: إشكالية تطبيق القيمة العادلة في

البيئة المالية والمحاسبية الجزائرية.

الرقم	الفقرات	معامل الارتباط	معامل الارتباط المصحح
39	يكتنف مفهوم القيمة العادلة ضمن النظام المحاسبي المالي الكثير من الغموض مما يصعب استخدامها في القياس المحاسبي.	0.821	0.515

0.566	0.816	اختلاف مستوى المتعاملين الإقتصاديين في الجزائر مما يصعب فهم استخدام القيمة العادلة في القياس وكيفية الإفصاح عنها في القوائم المالية.	40
0.534	0.820	لا تؤدي الهيئات والمنظمات المختصة بمهنة المحاسبة في الجزائر الدور المطلوب منها لتأهيل وتدريب الأعوان الإقتصاديين والمحاسبين للمساعدة على تطبيق القيمة العادلة في القياس .	41
0.504	0.823	تحديد القيمة العادلة يتم في ظل المنافسة العادية وحياسة البائع والمشتري على المعلومات الكافية وهذا ما لا يتطابق مع حال بعض أسواق الأصول الثابتة المادية (سوق العقارات مثلا) في الجزائر	42
0.464	0.826	عدم قدرة أنظمة المعلومات الحالية لبعض المؤسسات على التكيف مع المتطلبات التقنية والفنية لتطبيق التقييم بالقيمة العادلة والذي يفضل توفر معلومات كافية عن الأسعار الحالية للأصول الثابتة والمتداولة، في الوقت الذي نسجل فيه تضاربا في المعلومات المنشورة حول الإقتصاد الجزائري من قبل الهيئات الرسمية.	43
0.538	0.819	عدم وجود أسواق مالية متطورة وكفؤة في الجزائر مما يجعل تقييم الأسهم والسندات وفقا للقيمة العادلة غير ممكن.	44
0.554	0.818	عدم التنسيق بين بعض التشريعات والأنظمة في الجزائر مثل النظام الجبائي الذي لا ينص على استعمال القيمة العادلة في التقييم، وبالتالي عدم التوافق مع النظام المحاسبي المالي.	45
0.570	0.816	عدم وجود جهات تشريعية مهنية مستقلة تعمل على تنظيم مهنة المحاسبة وإصدار تشريعات ملزمة	46

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على نتائج SPSS

ونلاحظ من خلال الجدول رقم (14) أن قيمة معامل ألفا كرونباخ لردود المستجوبين على جميع

الأسئلة ذات قيمة أكبر من قيمة الحد الأدنى المقبول بمعامل ألفا كرونباخ 60%، وهذا يعني توفر

درجة عالية من الثبات الداخلي في الإجابات، مما يمكننا من الإعتماد على هذه الإجابات في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها.

5.2.3.4. صدق الإتساق البنائي لمحاور الدراسة:

لإختبار مدى توفر الثبات الداخلي بين الإجابات على أسئلة محاور الإستبيان، تم حساب معامل الصدق وهو الجذر التربيعي لمعامل الثبات ألفا كرونباخ، حيث يقيس هذا الأخير ثبات أداة الدراسة بحيث تكررت الدراسة مرة أخرى وفي نفس الظروف التي أجريت فيها الدراسة الحالية أو في ظروف مشابهة فإننا سنحصل على نفس النتائج.

جدول رقم(15): معامل الثبات ومعامل الصدق لمحاور الدراسة (طريقة ألفا كرونباخ).

المحور	المحتوى	عدد العبارات	معامل الثبات	معامل الصدق
الأول	أثر إستخدام القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي.	12	0.924	0.961
الثاني	أهمية الإفصاح عن القيمة العادلة وفق النظام المحاسبي المالي.	11	0.853	0.923
الثالث	أثر تطبيق القيمة العادلة على جودة المعلومات المالية في التقارير المالية للمؤسسات الإقتصادية الجزائرية.	15	0.751	0.866
الرابع	إشكالية تطبيق القيمة العادلة في البيئة المالية والمحاسبية الجزائرية.	09	0.835	0.913
	كل الفقرات	47	0.944	0.971

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على نتائج SPSS

ونلاحظ من خلال الجدول رقم (15) أن قيمة معامل ألفا كرونباخ لردود المستجوبين على جميع المحاور ذات قيمة أكبر من قيمة الحد الأدنى المقبول بمعامل ألفا كرونباخ 60%، وهذا يعني توفر درجة عالية من الثبات الداخلي في الإجابات، مما يمكننا من الاعتماد على هذه الإجابات في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها.

6.2.3.4. طريقة التجزئة النصفية (Split-Half Coefficient) :

تم إيجاد معامل الارتباط بيرسون بين معدل الأسئلة الفردية المرتبة ومعدل الأسئلة الزوجية المرتبة لكل قسم وقد تم تصحيح معاملات الارتباط باستخدام معامل ارتباط سييرمان براون للتصحيح حسب المعادلة التالية:

معامل الثبات = $r + 1 \div 2r$ حيث r يمثل الارتباط، وهي موضحة في الجدول الموالي:

جدول رقم(16): معامل الثبات (طريقة التجزئة النصفية) لمحاور الدراسة

الرقم	محتوى المحور	عدد الفقرات	معامل الارتباط	معامل الثبات
الأول	أثر استخدام القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي.	12	0.646	0.785
الثاني	أهمية الإفصاح عن القيمة العادلة وفق النظام المحاسبي المالي.	11	0.813	0.897
الثالث	أثر تطبيق القيمة العادلة على جودة المعلومات المالية في التقارير المالية للمؤسسات الإقتصادية الجزائرية.	15	0.843	0.915
الرابع	إشكالية تطبيق القيمة العادلة في البيئة المالية والمحاسبية الجزائرية.	09	0.849	0.918
كل الفقرات		47	0.961	0.980

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج SPSS

ونلاحظ من خلال الجدول رقم (16) أن قيمة معامل ارتباط سييرمان براون للتصحيح لردود المستجوبين على جميع المحاور ذات قيمة أكبر من قيمة الحد الأدنى المقبول معامل ارتباط سييرمان براون للتصحيح) 60%، وهذا يعني توفر درجة عالية من الثبات الداخلي في الإجابات، مما يمكننا من الاعتماد على هذه الإجابات في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها.

3.3.4. اختبار وتحليل محاور وفقرات الدراسة باستخدام التوزيع الطبيعي:

سنعرض من خلال هذا التحليل اختبار كولمجروف- سمرنوف لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات لأن معظم الاختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعياً.

يتم استخدام اختبار T للعينة الواحدة (One Sample T Test) لتحليل محاور وفقرات الاستبيان، وتكون ايجابية بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة T المحسوبة أكبر من قيمة (T = 1.96) الجدولية أو مستوى الدلالة أقل من 0.05 والمعدل النسبي أكبر من 60%، وتكون سلبية بمعنى أن أفراد العينة لا يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة T المحسوبة أصغر من قيمة (T = 1.96) الجدولية، أو مستوى الدلالة أقل من 0.05 والمعدل النسبي أقل من 60%، وتكون آراء أفراد العينة في الفقرة محايدة إذا كان مستوى الدلالة لها أكبر من 0.05.

1.3.3.4. إختبار وتحليل محاور الدراسة:

من أجل اختبار التوزيع الطبيعي قمنا بإعداد النتائج في الجدول التالي:

جدول رقم (17): اختبار التوزيع الطبيعي لمحاور الدراسة

الرقم	محتوى المحور	عدد الفقرات	قيمة الإختبار Z	مستوى المعنوية
الأول	أثر إستخدام القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي.	12	1.180	0.106
الثاني	أهمية الإفصاح عن القيمة العادلة وفق النظام المحاسبي المالي	11	1.315	0.063
الثالث	أثر تطبيق القيمة العادلة على جودة المعلومات المالية في التقارير المالية للمؤسسات الإقتصادية الجزائرية.	15	1.212	0.097
الرابع	إشكالية تطبيق القيمة العادلة في البيئة المالية والمحاسبية الجزائرية.	09	0.918	0.213

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على نتائج SPSS

ويوضح هذا الجدول رقم (17) نتائج الاختبار حيث أن قيمة الاختبار Z صغيرة (أي اصغر من

قيمة Z الجدولية 1.96 وكذلك قيمة مستوى الدلالة اكبر من 0.05) ($\text{Sig} \geq 0.05$) وهذا يدل على أن

البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ويجب استخدام الاختبارات المعلمية.

2.3.3.4. المحور الأول: أثر استخدام القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي وفق

النظام المحاسبي المالي.

نتائج التحليل موضحة في الجدول الآتي:

جدول رقم(18): تحليل فقرات المحور الأول باستخدام التوزيع الطبيعي

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى الدلالة
01	تساعد المعلومات المحاسبية المعدة بالقيمة العادلة على اتخاذ القرارات المستقبلية.	2.71	0.67	10.06	0.00
02	القياس باستخدام القيمة العادلة يعطي القيم الحقيقية لممتلكات المؤسسة، ومنه إظهار المركز المالي الحقيقي لها.	3.42	0.68	7.86	0.00
03	تعكس القيمة العادلة أثر التغيرات الاقتصادية والنقدية على عناصر القوائم المالية للمؤسسة.	3.49	0.88	12.62	0.00
04	لتحديد قيمة الأصول بالقيمة العادلة يجب توفر أسواق نشطة أو مماثلة تتداول فيها الأسعار الحقيقية لهذه الأصول.	4.27	0.92	10.88	0.00
05	لتحديد القيمة العادلة يجب أن يتمتع الأشخاص الذين يقومون بذلك بخبرة عالية من المعرفة العلمية والعملية.	3.62	0.89	10.99	0.00
06	لتحديد القيمة العادلة يجب أن يتمتع الأشخاص الذين يقومون بذلك بالاستقلالية والموضوعية في التقييم.	4.31	0.71	10.53	0.00
07	عند إعادة التقييم بالقيمة العادلة، يجب أن تتم العملية بانتظام وبشكل دوري ومستمر ولكافة	3.84	0.87	3.90	0.00

				عناصر الفئة المعنية من الأصول.	
0.00	8.19	0.72	3.41	يساهم التقييم بالقيمة العادلة في رفع رؤوس الأموال من خلال تسجيل الزيادة الناتجة عن ارتفاع القيمة المحاسبية ضمن حساب فارق إعادة التقييم.	08
0.00	13.25	0.92	4.11	بعد إعادة التقييم بالقيمة العادلة يتم تحديد أقساط الإهلاك الجديدة على أساس القيم الجديدة مما يصعب عمل المحاسبين والمراجعين معا.	09
0.00	14.17	0.91	3.46	تقييم جميع ممتلكات المؤسسة بالقيمة العادلة عند كل تاريخ يصعب من عملية التسجيل المحاسبي مما يزيد من فترة إعداد القوائم المالية.	10
0.00	10.32	0.90	3.66	عند استخدام القيمة العادلة في القياس يتم تقييم المخزونات بأقل قيمة بين تكلفتها وقيمة إنجازها الصافية مما يحقق مبدأ الحيطة والحذر.	11
0.00	4.52	0.61	1.77	يبين النظام المحاسبي المالي في الجزائر آليات وطرق استخدام القيمة العادلة كأساس للتقييم والقياس المحاسبي.	12

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على نتائج SPSS

من خلال نتائج الجدول رقم (18) الذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في المحور الأول (أثر

إستخدام القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي) نجد أن إجابات

عينة الدراسة حول فقرات هذا المحور كانت متفاوتة نوعا ما، حيث نجد أن أغلب الإجابات كانت نحو

درجة الموافقة على العبارات، وسنوضح هذه الإجابات كما يلي:

- الفقرة (1) بلغت قيمة المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة 2.71 وانحراف معياري 0.67، مما يدل أن معظم أفراد العينة لا يبدون رأي حول مدى مساهمة القيمة العادلة في إعطاء معلومات محاسبية تساعد في اتخاذ القرارات المستقبلية.
- الفقرة (2) بلغت قيمة المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة 3.42 وانحراف معياري 0.68، وتعني هذه القيمة أن أغلبية أفراد العينة موافقين على أن القياس باستخدام القيمة العادلة يظهر القيم الحقيقية لممتلكات المؤسسة، ومنه المركز المالي الحقيقي لها.
- الفقرة (3) بلغت قيمة المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة 3.49 وانحراف معياري 0.88، وتعني هذه القيمة أن أغلبية أفراد العينة موافقين على أن القيمة العادلة تعكس أثر التغيرات الإقتصادية والنقدية على أصول وخصوم القوائم المالية للمؤسسة.
- الفقرة (4) بلغت قيمة المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة 4.27 وانحراف معياري 0.92، وتعني هذه القيمة أن أغلبية أفراد العينة موافقين بشدة على أنه لتحديد القيمة العادلة للأصول يجب توفر أسواق نشطة أو مماثلة تتداول فيها الأسعار الحقيقية لهذه الأصول.
- الفقرة (5) بلغت قيمة المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة 3.62 وانحراف معياري 0.89، وتعني هذه القيمة أن أغلبية أفراد العينة موافقين على أنه يجب تمتع الأشخاص الذين يقومون بتحديد قياسات القيمة العادلة بخبرة عالية من المعرفة العلمية والعملية.
- الفقرة (6) بلغت قيمة المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة 4.31 وانحراف معياري 0.71، وتعني هذه القيمة أن أغلبية أفراد العينة موافقين على أنه لتحديد القيمة العادلة يجب أن يتمتع الأشخاص الذين يقومون بذلك بالاستقلالية والموضوعية في التقييم.

- الفقرة (7) بلغت قيمة المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة 3.84 وانحراف معياري 0.87، وتعني هذه القيمة أن أغلبية أفراد العينة موافقين على أنه عند تطبيق القيمة العادلة في القياس والتقييم، يجب أن تتم العملية بانتظام وبشكل دوري ومستمر ولكافة عناصر الفئة المعنية من الأصول.
- الفقرة (8) بلغت قيمة المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة 3.41 وانحراف معياري 0.72، وتعني هذه القيمة أن أغلبية أفراد العينة موافقين على أن التقييم بالقيمة العادلة يساهم في رفع رؤوس الأموال من خلال تسجيل الزيادة الناتجة عن ارتفاع القيمة المحاسبية ضمن حساب فارق إعادة التقييم.
- الفقرة (9) بلغت قيمة المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة 4.11 وانحراف معياري 0.92، وتعني هذه القيمة أن أغلبية أفراد العينة موافقين على أنه عند التقييم بالقيمة العادلة يتم تحديد أقساط الإهلاك الجديدة على أساس القيم الجديدة مما يصعب عمل المحاسبين والمراجعين معا.
- الفقرة (10) بلغت قيمة المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة 3.46 وانحراف معياري 0.91، وتعني هذه القيمة أن أغلبية أفراد العينة موافقين على أن تقييم جميع ممتلكات المؤسسة بالقيمة العادلة عند كل تاريخ يصعب من عملية التسجيل المحاسبي مما يزيد من فترة إعداد القوائم المالية.
- الفقرة (11) بلغت قيمة المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة 3.66 وانحراف معياري 0.90، وتعني هذه القيمة أن أغلبية أفراد العينة موافقين على أنه عند تقييم المخزونات بالقيمة العادلة أخذ أقل قيمة بين تكلفتها وقيمة إنجازها الصافية مما يحقق مبدأ الحيطة والحذر.

- الفقرة (12) بلغت قيمة المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة 1.77 وانحراف معياري 0.61، وتعني هذه القيمة أن أغلبية أفراد العينة غير موافقين على أن النظام المحاسبي المالي في الجزائر يبين آليات وطرق استخدام القيمة العادلة كأساس للتقييم والقياس المحاسبي. نستنتج مما سبق، أن استخدام القيمة العادلة في القياس والتقييم وفق النظام المحاسبي المالي يؤدي إلى إظهار المركز المالي الحقيقي للمؤسسات الإقتصادية، كما تظهر أثر التغيرات الإقتصادية والمالية على القوائم المالية، ويجب أن يكون هذا التقييم دوري ومستمر لجميع ممتلكات المؤسسة حتى يكون هناك تقارب في القيم خلال الفترات المالية المتتالية، كما يجب توفر أسواق نشطة وحرّة تتداول فيها الأسعار بشفافية تامة من أجل تحديد القيمة العادلة للأصول بدقة وسهولة، وأن يكون أطراف العملية (الشراء والبيع) يتمتعون بالإستقلالية والموضوعية في التقييم بالإضافة إلى الدراية التامة بأحوال السوق.

لكن هناك بعض الصعوبات قد يواجهها المحاسبين عند تطبيق القيمة العادلة في القياس مثل إعادة حساب أقساط الإهلاكات الجديدة وطول فترة إعداد القوائم بعد كل عملية تقييم.

3.3.3.4. المحور الثاني: أهمية الإفصاح عن القيمة العادلة وفق النظام المحاسبي

المالي

نتائج التحليل موضحة في الجدول الآتي:

جدول رقم(19): تحليل فقرات المحور الثاني باستخدام التوزيع الطبيعي

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى الدلالة
13	عند تقدير القيمة العادلة لممتلكات المؤسسة يجب	4.05	0.91	12.40	0.00

				الإفصاح عن الطرق والسياسات المحاسبية المطبقة في التقييم.	
0.00	14.17	0.92	4.19	التوسع في الإفصاح عن المعلومات المبنية على أساس القيمة العادلة يزيد من ثقة المستخدمين في القوائم المالية.	14
0.00	13.69	0.90	4.13	عند استخدام القيمة العادلة يجب الإفصاح عن المعلومات الضرورية التي تفسر أسباب اختلاف القيم الدفترية عن القيم السوقية.	15
0.00	15.72	0.89	4.20	يجب الإفصاح الشامل عن جميع المعلومات الخاصة بالقيمة العادلة مثل مصادر المعلومات والأسلوب المستخدم وتاريخ التقييم.	16
0.00	6.17	0.68	3.66	يجب أن يكون الإفصاح عن المعلومات المالية المعدة بالقيمة العادلة موجها لكافة مستخدمي القوائم المالية دون تمييز فئة عن أخرى.	17
0.00	9.24	0.91	3.87	يهدف الإفصاح إلى تقليل الفجوة الواقعة بين مستخدمي القوائم المالية ومعدي هذه القوائم.	18
0.00	12.95	0.90	4.11	يجب الإفصاح عن أثر إعادة التقييم باستخدام القيمة العادلة على الربح أو الخسارة للفترة وعلى حقوق الملكية.	19
0.00	8.62	0.78	3.81	ضرورة الإفصاح عن الأصول والالتزامات التي يتم قياسها بالقيمة العادلة على أساس متكرر أو غير متكرر ضمن القوائم المالية بعد الاعتراف الأولي بها.	20
0.00	10.61	0.89	3.45	سيضمن الإفصاح الكافي عن المعلومات المعدة وفق القيمة العادلة تلبية حاجات مختلف الأطراف المستفيدة من هذه المعلومات.	21

22	من خلال التوسع في الإفصاح يتم توصيل قدر كبير من المعلومات المالية عن المؤسسة لمستخدمي التقارير المالية وبالتالي تحقيق منفعة مشتركة لكل من المؤسسة ومستخدمي التقارير المالية.	3.69	0.91	7.38	0.00
23	التوسع في الإفصاح عن السياسات المحاسبية والمعلومات الإضافية يساهم في الوفاء بالمسؤوليات الاقتصادية والاجتماعية التي إلتزمت بها المؤسسات الاقتصادية.	3.80	0.66	8.62	0.00

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج SPSS

يتضح من خلال الجدول رقم (19) الذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في المحور الثاني (أهمية

الإفصاح عن القيمة العادلة وفق النظام المحاسبي المالي) نجد أن إجابات عينة الدراسة حول فقرات

هذا المحور كانت متقاربة نوعا ما، حيث نجد أن أغلب الإجابات كانت نحو درجة الموافقة على

العبارات المطروحة، وسنوضح هذه الإجابات كما يلي:

- الفقرة (13) بلغت قيمة المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة 4.05 وانحراف معياري

0.91، وتعني هذه القيمة أن أغلبية أفراد العينة موافقين على أنه عند استخدام القيمة العادلة في

تقييم ممتلكات المؤسسة يجب الإفصاح عن الطرق والسياسات المحاسبية المطبقة في ذلك.

- الفقرة (14) بلغت قيمة المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة 4.19 وانحراف معياري

0.92، وتعني هذه القيمة أن أغلبية أفراد العينة موافقين على ضرورة التوسع في الإفصاح عن

المعلومات المبنية على أساس القيمة العادلة حتى يزيد من ثقة المستخدمين في القوائم المالية.

- الفقرة (15) بلغت قيمة المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة 4.13 وانحراف معياري 0.90، وتعني هذه القيمة أن أغلبية أفراد العينة موافقين على أنه عند استخدام القيمة العادلة يجب الإفصاح عن المعلومات الضرورية التي تفسر أسباب اختلاف القيم الدفترية عن القيم السوقية.
- الفقرة (16) بلغت قيمة المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة 4.20 وانحراف معياري 0.89، وتعني هذه القيمة أن أغلبية أفراد العينة موافقين على أنه يجب الإفصاح الشامل عن جميع المعلومات الخاصة بالقيمة العادلة مثل مصادر المعلومات والأسلوب المستخدم وتاريخ التقييم.
- الفقرة (17) بلغت قيمة المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة 3.66 وانحراف معياري 0.68، وتعني هذه القيمة أن أغلبية أفراد العينة موافقين على أنه يجب أن يكون الإفصاح عن المعلومات المالية المعدة بالقيمة العادلة موجها لكافة مستخدمي القوائم المالية دون تمييز فئة عن أخرى.
- الفقرة (18) بلغت قيمة المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة 3.87 وانحراف معياري 0.91، وتعني هذه القيمة أن أغلبية أفراد العينة موافقين على أنه يجب أن يهدف الإفصاح إلى تقليل الفجوة الواقعة بين مستخدمي القوائم المالية ومعدي هذه القوائم.
- الفقرة (19) بلغت قيمة المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة 4.11 وانحراف معياري 0.90، وتعني هذه القيمة أن أغلبية أفراد العينة موافقين على أنه يجب الإفصاح عن أثر إعادة التقييم باستخدام القيمة العادلة على الربح أو الخسارة للفترة وعلى حقوق الملكية.

- الفقرة (20) بلغت قيمة المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة 3.81 وانحراف معياري 0.78، وتعني هذه القيمة أن أغلبية أفراد العينة موافقين على أنه ضرورة الإفصاح عن الأصول والالتزامات التي يتم قياسها بالقيمة العادلة على أساس متكرر أو غير متكرر ضمن القوائم المالية بعد الاعتراف الأولي بها.

- الفقرة (21) بلغت قيمة المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة 3.45 وانحراف معياري 0.89، وتعني هذه القيمة أن أغلبية أفراد العينة موافقين على أنه سيضمن الإفصاح الكافي عن المعلومات المعدة وفق القيمة العادلة تلبية حاجات مختلف الأطراف المستفيدة من هذه المعلومات.

- الفقرة (22) بلغت قيمة المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة 3.69 وانحراف معياري 0.91، وتعني هذه القيمة أن أغلبية أفراد العينة موافقين على أنه من خلال التوسع في الإفصاح يتم توصيل قدر كبير من المعلومات المالية عن المؤسسة لمستخدمي التقارير المالية وبالتالي تحقيق منفعة مشتركة لكل من المؤسسة ومستخدمي التقارير المالية.

- الفقرة (23) بلغت قيمة المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة 3.80 وانحراف معياري 0.66، وتعني هذه القيمة أن أغلبية أفراد العينة موافقين على أن التوسع في الإفصاح عن السياسات المحاسبية والمعلومات الإضافية يساهم في الوفاء بالمسؤوليات الاقتصادية والاجتماعية التي إلتزمت بها المؤسسات الاقتصادية.

نستنتج مما سبق، أن النظام المحاسبي المالي يبين كيفية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية والمالية المعدة باستخدام القيمة العادلة، حيث يجب الإفصاح عن الطرق والأساليب والسياسات المحاسبية المستخدمة في قياس وتقييم القيمة العادلة، كما يجب التوسع في الإفصاح عن جميع

المعلومات الخاصة بالقيمة العادلة مثل مصادر المعلومات والأسلوب المستخدم وتاريخ التقييم وأسباب الاختلاف بين القيمة الدفترية والقيمة السوقية، وهذا من أجل إيصال المعلومة إلى جميع المستخدمين دون تمييز وبالتالي تلبية حاجياتهم و كسب ثقتهم بالقوائم المالية وتقليل الفجوة بينهم وبين معدي هذه القوائم.

4.3.3.4. المحور الثالث: أثر تطبيق القيمة العادلة على جودة المعلومات المالية في

التقارير المالية للمؤسسات الإقتصادية الجزائرية.

نتائج التحليل موضحة في الجدول الآتي:

جدول رقم(20): تحليل فقرات المحور الثالث باستخدام التوزيع الطبيعي

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى الدلالة
الملاءمة					
24	تعتبر القوائم المالية المعدة على أساس القيمة العادلة أكثر ملاءمة من القوائم المالية المعدة على أساس التكلفة التاريخية.	1.89	0.61	4.50	0.00
25	توفر القوائم المالية المبنية على أساس القيمة العادلة معلومات ملاءمة لكافة المستخدمين تخص أداء المؤسسة والمخاطر المستقبلية المتوقعة لهم.	4.31	0.87	12.40	0.00
26	توفر القوائم المالية المعدة على أساس القيمة العادلة معلومات ذات قيمة تنبؤية استردادية عالية.	3.66	0.76	14.17	0.00
27	توفر القوائم المالية المعدة على أساس القيمة	4.19	0.90	13.69	0.00

				العادلة معلومات مفيدة في الوقت المناسب لأنها تعكس آخر تقييم لعناصر القوائم المالية.	
0.00	15.72	0.86	3.42	تعتبر القوائم المالية المعدة باستخدام القيمة العادلة عن المركز المالي الحقيقي للمؤسسة.	28
0.00	6.17	0.92	3.55	القوائم المالية المبنية على أساس القيمة العادلة تساعد الدائنين والبنوك في اتخاذ قرارات الإئتمان، كما تساعد المستثمرين في اتخاذ قرارات الإستثمار.	29
الموثوقية					
0.00	9.24	0.66	2.60	تعتبر المعلومات المبنية على أساس القيمة العادلة أكثر موثوقية من تلك المعدة على أساس التكلفة التاريخية.	30
0.00	12.95	0.79	3.61	تعتبر القوائم المالية المبنية على أساس القيمة العادلة بصدق عن مضمونها أي جوهرها وليس مجرد تمثيل شكلها فقط.	31
0.00	8.62	0.68	3.22	ينتج عن التقييم باستخدام القيمة العادلة معلومات محاسبية محايدة.	32
0.00	10.60	0.94	4.12	القوائم المالية المبنية على أساس القيمة العادلة تمثل الواقع الفعلي للمعلومات يمكن التحقق منه من قبل إدارة المؤسسة أو الأطراف الخارجية الأخرى.	33
القابلية للمقارنة					
0.00	7.38	0.91	3.63	استخدام القيمة العادلة في التقييم يساعد على إعطاء قوائم مالية قابلة للمقارنة في نفس	34

				المؤسسة أو القوائم المالية لمجموعة مؤسسات من نفس القطاع.	
0.00	8.62	0.98	4.20	الالتزام بالإستمرار في تطبيق نفس طرق القياس والسياسات المحاسبية عند استخدام القيمة العادلة يساعد على إنتاج قوائم مالية قابلة للمقارنة.	35
0.00	12.93	0.91	3.04	استخدام القيمة العادلة في التقييم يساهم في إعطاء مؤشرات مالية قابلة للتحليل والمقارنة.	36
الثبات					
0.00	9.75	0.78	3.49	استخدام القيمة العادلة يدعم مبدأ الثبات المحاسبي حيث تعكس القيمة العادلة معلومات متقاربة عبر الدورات المالية.	37
0.00	8.37	0.96	4.10	عدم تغيير الطرق والسياسات المحاسبية عند استخدام القيمة العادلة يساهم في تحقيق خاصية الثبات، مما تجعل القوائم المالية أكثر قابلية للمقارنة.	38

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على نتائج SPSS

يتضح من خلال الجدول رقم(20) الذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في المحور الثالث (أثر

تطبيق القيمة العادلة على جودة المعلومات المالية في التقارير المالية للمؤسسات الإقتصادية

الجزائرية) نجد أن إجابات عينة الدراسة حول فقرات هذا المحور كانت متقاربة نوعا ما، حيث نجد أن

أغلب الإجابات كانت نحو درجة الموافقة على العبارات المطروحة، وسنوضح هذه الإجابات كما يلي:

- الفقرة (24) بلغت قيمة المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة 1.89 وانحراف معياري 0.61، وتعني هذه القيمة أن أغلبية أفراد العينة غير موافقين على أن القوائم المالية المعدة على أساس القيمة العادلة أكثر ملاءمة من القوائم المالية المعدة على أساس التكلفة التاريخية.
- الفقرة (25) بلغت قيمة المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة 4.31 وانحراف معياري 0.87، وتعني هذه القيمة أن أغلبية أفراد العينة موافقين بشدة على أن القوائم المالية المبنية على أساس القيمة العادلة توفر معلومات ملاءمة لكافة المستخدمين تخص أداء المؤسسة والمخاطر المستقبلية المتوقعة لهم.
- الفقرة (26) بلغت قيمة المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة 3.66 وانحراف معياري 0.76، وتعني هذه القيمة أن أغلبية أفراد العينة موافقين على أن القوائم المالية المعدة على أساس القيمة العادلة توفر معلومات ذات قيمة تنبؤية استردادية عالية.
- الفقرة (27) بلغت قيمة المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة 4.19 وانحراف معياري 0.90، وتعني هذه القيمة أن أغلبية أفراد العينة موافقين على أن القوائم المالية المعدة على أساس القيمة العادلة توفر معلومات مفيدة في الوقت المناسب لأنها تعكس آخر تقييم لعناصر القوائم المالية.
- الفقرة (28) بلغت قيمة المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة 3.42 وانحراف معياري 0.86، وتعني هذه القيمة أن أغلبية أفراد العينة موافقين على أن القوائم المالية المعدة باستخدام القيمة العادلة تعبر عن المركز المالي الحقيقي للمؤسسة.
- الفقرة (29) بلغت قيمة المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة 3.55 وانحراف معياري 0.92، وتعني هذه القيمة أن أغلبية أفراد العينة موافقين على أن القوائم المالية المبنية على

أساس القيمة العادلة تساعد الدائنين والبنوك في اتخاذ قرارات الائتمان، كما تساعد المستثمرين في اتخاذ قرارات الإستثمار.

- الفقرة (30) بلغت قيمة المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة 2.60 وانحراف معياري 0.66، وتعني هذه القيمة أن أغلبية أفراد العينة غير موافقين على أن المعلومات المبنية على أساس القيمة العادلة تعتبر أكثر موثوقية من تلك المعدة على أساس التكلفة التاريخية.

- الفقرة (31) بلغت قيمة المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة 3.61 وانحراف معياري 0.79، وتعني هذه القيمة أن أغلبية أفراد العينة موافقين على أن القوائم المالية المبنية على أساس القيمة العادلة تعبر بصدق عن مضمونها أي جوهرها وليس مجرد تمثيل شكلها فقط.

- الفقرة (32) بلغت قيمة المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة 3.22 وانحراف معياري 0.68، وتعني هذه القيمة أن أغلبية أفراد ليس لديهم رأي على أن التقييم باستخدام القيمة العادلة ينتج عنه معلومات محاسبية محايدة.

- الفقرة (33) بلغت قيمة المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة 4.12 وانحراف معياري 0.94، وتعني هذه القيمة أن أغلبية أفراد العينة موافقين على أن القوائم المالية المبنية على أساس القيمة العادلة تمثل الواقع الفعلي للمعلومات يمكن التحقق منه من قبل إدارة المؤسسة أو الأطراف الخارجية الأخرى.

- الفقرة (34) بلغت قيمة المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة 3.63 وانحراف معياري 0.91، وتعني هذه القيمة أن أغلبية أفراد العينة موافقين على أن استخدام القيمة العادلة في التقييم يساعد على إعطاء قوائم مالية قابلة للمقارنة في نفس المؤسسة أو القوائم المالية لمجموعة مؤسسات من نفس القطاع.

- الفقرة (35) بلغت قيمة المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة 4.20 وانحراف معياري 0.98، وتعني هذه القيمة أن أغلبية أفراد العينة موافقين على أن الالتزام بالإستمرار في تطبيق نفس طرق القياس والسياسات المحاسبية عند استخدام القيمة العادلة يساعد على إنتاج قوائم مالية قابلة للمقارنة.

- الفقرة (36) بلغت قيمة المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة 3.04 وانحراف معياري 0.91، وتعني هذه القيمة أن أغلبية أفراد العينة ليس لديهم رأي على أن استخدام القيمة العادلة في التقييم يساهم في إعطاء مؤشرات مالية قابلة للتحليل والمقارنة.

- الفقرة (37) بلغت قيمة المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة 3.49 وانحراف معياري 0.78، وتعني هذه القيمة أن أغلبية أفراد العينة موافقين على أن استخدام القيمة العادلة يدعم مبدأ الثبات المحاسبي حيث تعكس القيمة العادلة معلومات متقاربة عبر الدورات المالية.

- الفقرة (38) بلغت قيمة المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة 4.10 وانحراف معياري 0.96، وتعني هذه القيمة أن أغلبية أفراد العينة موافقين على أن عدم تغيير الطرق والسياسات المحاسبية عند استخدام القيمة العادلة يساهم في تحقيق خاصية الثبات، مما تجعل القوائم المالية أكثر قابلية للمقارنة.

نستنتج مما سبق، أنه عند استخدام القيمة العادلة في القياس المحاسبي والإفصاح عنها ضمن التقارير المالية للمؤسسات الإقتصادية الجزائرية ينتج عنها معلومات مالية ومحاسبية ذات جودة عالية، فالقيمة العادلة توفر معلومات ملائمة لكافة المستخدمين ومفيدة في الوقت المناسب تساعد على اتخاذ القرارات المستقبلية، كما تحقق موثوقية المعلومات خاصة إذا تمتع الشخص القائم بعملية القياس بالحياد التام والموضوعية، وتعتبر التقارير المالية المبنية على أساس القيمة العادلة قابلة للمقارنة إذا

كان هناك ثبات في تطبيق طرق القياس والسياسات المحاسبية أو الإفصاح عن أسباب تغييرها إذا تطلب الأمر ذلك.

5.3.3.4. المحور الرابع: إشكالية تطبيق القيمة العادلة في البيئة المالية والمحاسبية الجزائرية.

نتائج التحليل موضحة في الجدول الآتي:

جدول رقم (21): تحليل فقرات المحور الرابع باستخدام التوزيع الطبيعي

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى الدلالة
39	يكتنف مفهوم القيمة العادلة ضمن النظام المحاسبي المالي الكثير من الغموض مما يصعب استخدامها في القياس المحاسبي.	4.28	0.91	14.74	0.00
40	اختلاف مستوى المتعاملين الإقتصاديين في الجزائر يعرقل فهم استخدام القيمة العادلة في القياس وكيفية الإفصاح عنها في القوائم المالية.	3.80	0.67	7.95	0.00
41	لا تؤدي الهيئات والمنظمات المختصة بمهنة المحاسبة في الجزائر الدور المطلوب منها لتأهيل وتدريب الأعوان الإقتصاديين والمحاسبين للمساعدة على تطبيق القيمة العادلة في القياس .	4.05	0.90	12.08	0.00
42	تحديد القيمة العادلة يتم في ظل المنافسة العادية وحيازة البائع والمشتري على المعلومات الكافية وهذا ما لا يتطابق مع حال بعض أسواق الأصول الثابتة المادية (سوق العقارات مثلا) في الجزائر .	3.82	0.69	8.73	0.00
43	عدم قدرة أنظمة المعلومات الحالية لبعض	4.03	0.91	11.75	0.00

				المؤسسات على التكيف مع المتطلبات التقنية والفنية لتطبيق التقييم بالقيمة العادلة والذي يفضل توفر معلومات كافية عن الأسعار الحالية للأصول الثابتة والمتداولة، في الوقت الذي نسجل فيه تضاربا في المعلومات المنشورة حول الإقتصاد الجزائري من قبل الهيئات الرسمية.	
0.00	8.59	0.77	3.79	عدم وجود أسواق مالية متطورة وكفوءة في الجزائر مما يجعل تقييم الأسهم والسندات وفقا للقيمة العادلة غير ممكن.	44
0.00	8.77	0.79	3.83	عدم التنسيق بين بعض التشريعات والأنظمة في الجزائر مثل النظام الجبائي الذي لا ينص على استعمال القيمة العادلة في التقييم، وبالتالي عدم التوافق مع النظام المحاسبي المالي.	45
0.00	6.20	0.62	3.67	عدم وجود جهات تشريعية مهنية مستقلة تعمل على تنظيم مهنة المحاسبة وإصدار تشريعات ملزمة.	46

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على نتائج SPSS

يتضح من خلال الجدول رقم(21) الذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في المحور الرابع (إشكالية

تطبيق القيمة العادلة في البيئة المالية والمحاسبية الجزائرية) نجد أن إجابات عينة الدراسة حول

فقرات هذا المحور كانت متقاربة نوعا ما، حيث نجد أن أغلب الإجابات كانت نحو درجة الموافقة على

العبارات المطروحة، وسنوضح هذه الإجابات كما يلي:

- الفقرة (39) بلغت قيمة المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة 4.28 وانحراف معياري

0.91، وتعني هذه القيمة أن أغلبية أفراد العينة موافقين بشدة على أن مفهوم القيمة العادلة

ضمن النظام المحاسبي المالي يشوبه الكثير من الغموض مما يصعب استخدامها في القياس المحاسبي.

- الفقرة (40) بلغت قيمة المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة 3.80 وانحراف معياري 0.67، وتعني هذه القيمة أن أغلبية أفراد العينة موافقين على أن اختلاف مستوى المتعاملين الإقتصاديين في الجزائر يعرقل فهم استخدام القيمة العادلة في القياس وكيفية الإفصاح عنها في القوائم المالية.

- الفقرة (41) بلغت قيمة المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة 4.05 وانحراف معياري 0.90، وتعني هذه القيمة أن أغلبية أفراد العينة موافقين على أن الهيئات والمنظمات المختصة بمهنة المحاسبة في الجزائر لا تؤدي الدور المطلوب لتأهيل وتدريب الأعوان الإقتصاديين والمحاسبين للمساعدة على تطبيق القيمة العادلة في القياس .

- الفقرة (42) بلغت قيمة المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة 3.82 وانحراف معياري 0.69، وتعني هذه القيمة أن أغلبية أفراد العينة موافقين على أن تحديد القيمة العادلة يتم في ظل المنافسة العادية وحياسة البائع والمشتري على المعلومات الكافية وهذا ما لا يتطابق مع حال بعض أسواق الأصول الثابتة (سوق العقارات مثلا) في الجزائر .

- الفقرة (43) بلغت قيمة المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة 4.03 وانحراف معياري 0.91، وتعني هذه القيمة أن أغلبية أفراد العينة موافقين على أن عدم قدرة أنظمة المعلومات الحالية لبعض المؤسسات على التكيف مع المتطلبات التقنية والفنية لتطبيق التقييم بالقيمة العادلة والذي يفضل توفر معلومات كافية عن الأسعار الحالية للأصول الثابتة والمتداولة، في

الوقت الذي نسجل فيه تضاربا في المعلومات المنشورة حول الإقتصاد الجزائري من قبل الهيئات الرسمية.

- الفقرة (44) بلغت قيمة المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة 3.79 وانحراف معياري 0.77، وتعني هذه القيمة أن أغلبية أفراد العينة موافقين على أن عدم وجود أسواق مالية متطورة وكفؤة في الجزائر مما يجعل تقييم الأسهم والسندات وفقا للقيمة العادلة غير ممكن.

- الفقرة (45) بلغت قيمة المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة 3.83 وانحراف معياري 0.79، وتعني هذه القيمة أن أغلبية أفراد العينة موافقين على أن عدم وجود تنسيق بين بعض التشريعات والأنظمة في الجزائر مثل النظام الجبائي الذي لا ينص على استعمال القيمة العادلة في التقييم وبالتالي عدم التوافق مع النظام المحاسبي المالي.

- الفقرة (46) بلغت قيمة المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة 3.67 وانحراف معياري 0.62، وتعني هذه القيمة أن أغلبية أفراد العينة موافقين على أن عدم وجود جهات تشريعية مهنية مستقلة تعمل على تنظيم مهنة المحاسبة وإصدار تشريعات ملزمة.

نستنتج مما سبق، أن إشكالية تطبيق القيمة العادلة في البيئة المالية والمحاسبية الجزائرية يعود

إلى:

- عدم استعداد الكثير من المؤسسات الجزائرية لتطبيق هذا النظام نظرا لضعف أنظمة المعلومات المحاسبية المطبقة فيها، وعدم تهيئة وتأهيل الموارد البشرية لتطبيق النظام المحاسبي، وفي اعتقادنا يعود هذا إلى غياب الوعي المحاسبي في الكثير من المؤسسات الجزائرية؛

- غياب سوق مالي في الجزائر يتميز بالكفاءة مما يجعل تقييم الأسهم والسندات ومشتقاتها وفقا لطريقة القيمة العادلة أمرا غير ممكنا.
- عدم التكيف بين متطلبات النظام المحاسبي المالي وبعض الأنظمة المساعدة له من جهة كالقانون التجاري والنظام الضريبي الأمر الذي يتطلب إجراء تعديلات وإصلاحات عميقة في هذا المجال.
- صعوبة تحديد القيمة العادلة للأصول الثابتة لأن تحديد هذه القيمة يتم في ظل المنافسة العادية وحياسة البائع والمشتري على المعلومات الكافية، وهذا ما لا يتطابق مع حال بعض أسواق الأصول الثابتة في الجزائر.
- غياب نظام معلومات للإقتصاد الوطني يتميز بالمصداقية والشمولية فالتقييم وفق القيمة العادلة يحتاج إلى توفر معلومات كافية عن الأسعار الحالية للأصول الثابتة والمتداولة، في الوقت الذي نسجل فيه تضاربا في المعلومات المنشورة حول الإقتصاد الجزائري من قبل الهيئات الرسمية فضلا عن قلتها.

4.4. إختبار الفرضيات بإستخدام علاقة الارتباط والإستقلالية:

سوف نقوم بعرض وتحليل نتائج إختبار فرضيات الدراسة باستخدام إختبار علاقة الارتباط بمعامل

بيرسون (Correlation de Pearson)، واستخدام معامل الإستقلالية (Chi- Square Test).

1.4.4. اختبار الفرضيات باستخدام الارتباط:

سنحاول إستخدام معامل الارتباط بيرسون لتحليل وإختبار فرضيات الدراسة.

1.1.4.4. الفرضية الأولى: يوفر النظام المحاسبي المالي متطلبات القياس باستخدام

القيمة العادلة.

تم إستخدام إختبار بيرسون لإيجاد العلاقة بين تطبيق النظام المحاسبي المالي ودوره في توفير

متطلبات القياس باستخدام القيمة العادلة عند مستوى دلالة يساوي $\alpha=0.05$.

توجد علاقة ارتباطيه عند مستوى دلالة يساوي $\alpha=0.05$ بين تطبيق النظام المحاسبي المالي

ودوره في توفير متطلبات القياس باستخدام القيمة العادلة.

جدول رقم (22) معامل الارتباط بين تطبيق النظام المحاسبي المالي ودوره في توفير متطلبات

القياس باستخدام القيمة العادلة.

المحور	الإحصاءات	ودوره في توفير متطلبات القياس باستخدام القيمة العادلة
تطبيق النظام المحاسبي المالي	معامل الارتباط	0.560
	مستوى الدلالة	0.000
	حجم العينة	147

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على نتائج SPSS

ويتبين لنا من الجدول رقم (22) أن قيمة مستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 كما أن قيمة معامل الارتباط r المحسوبة تساوي 0.560 وهي أكبر من قيمة معامل الارتباط r الجدولية والتي تساوي 0.117 مما يدل على وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ بين تطبيق النظام المحاسبي المالي ودوره في توفير متطلبات القياس باستخدام القيمة العادلة.

2.1.4.4. الفرضية الثانية: النظام المحاسبي المالي يساهم في تعزيز الإفصاح عن القيمة العادلة.

تم استخدام اختبار بيرسون لإيجاد العلاقة بين تطبيق النظام المحاسبي المالي ومدى مساهمته في تعزيز الإفصاح عن القيمة العادلة. عند مستوى دلالة يساوي $\alpha = 0.05$.

توجد علاقة ارتباطية عند مستوى دلالة يساوي $\alpha = 0.05$ بين تطبيق النظام المحاسبي المالي ومدى مساهمته في تعزيز الإفصاح عن القيمة العادلة.

جدول رقم (23): معامل الارتباط بين تطبيق النظام المحاسبي المالي ومدى مساهمته في

تعزيز الإفصاح عن القيمة العادلة

المحور	الإحصاءات	ومدى مساهمته في تعزيز الإفصاح عن القيمة العادلة ضمن التقارير المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية
تطبيق النظام المحاسبي المالي	معامل الارتباط	0.585
	مستوى الدلالة	0.000
	حجم العينة	147

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج SPSS

ويتبين لنا من الجدول رقم (23) أن قيمة مستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 كما أن قيمة معامل الارتباط r المحسوبة تساوي 0.585 وهي أكبر من قيمة معامل الارتباط r الجدولية والتي تساوي 0.117 مما يدل على وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ بين تطبيق النظام المحاسبي المالي ومدى مساهمته في تعزيز الإفصاح عن القيمة العادلة.

3.1.4.4. الفرضية الثالثة: توجد علاقة قوية بين تطبيق القيمة العادلة وتحسين جودة

الخصائص النوعية للتقارير المالية

تم استخدام اختبار بيرسون لإيجاد العلاقة بين أثر تطبيق القيمة العادلة ودورها في تحسين جودة الخصائص النوعية للتقارير المالية في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية عند مستوى دلالة يساوي $\alpha = 0.05$.

توجد علاقة ارتباطية عند مستوى دلالة يساوي $\alpha=0.05$ بين أثر تطبيق القيمة العادلة ودورها في تحسين جودة الخصائص النوعية للتقارير المالية .

جدول رقم (24): معامل الارتباط بين أثر تطبيق القيمة العادلة ودورها في تحسين جودة التقارير

المالية

المحور	الإحصاءات	ودورها في تحسين جودة الخصائص النوعية للتقارير المالية
تطبيق القيمة	معامل الارتباط	0.432
العادلة	مستوى الدلالة	0.000
	حجم العينة	147

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على نتائج SPSS

ويتبين لنا من الجدول رقم (24) أن قيمة مستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 كما أن قيمة معامل الارتباط r المحسوبة تساوي 0.432 وهي أكبر من قيمة معامل الارتباط r الجدولية والتي تساوي 0.117 مما يدل على وجود علاقة ارتباطيه ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ بين أثر تطبيق القيمة العادلة ودورها في تحسين جودة الخصائص النوعية للتقارير المالية .

4.1.4.4. الفرضية الرابعة: يواجه تطبيق القيمة العادلة العديد من الصعوبات في

البيئة المحاسبية والمالية في الجزائر.

تم استخدام اختبار بيرسون لإيجاد العلاقة بين تطبيق القيمة العادلة وأثرها على الواقع الحالي للبيئة المحاسبية والمالية في الجزائر عند مستوى دلالة يساوي $\alpha = 0.05$.

توجد علاقة ارتباطيه عند مستوى دلالة يساوي $\alpha = 0.05$ بين العوامل المؤثرة على تطبيق القيمة العادلة في البيئة المحاسبية والمالية الجزائرية.

جدول رقم (25) معامل الارتباط بين تطبيق القيمة العادلة والبيئة المحاسبية والمالية في الجزائر

المحور	الإحصاءات	وأثرها على الواقع الحالي للبيئة المحاسبية والمالية في الجزائر
تطبيق القيمة العادلة	معامل الارتباط	0.446
	مستوى الدلالة	0.000
	حجم العينة	147

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على نتائج SPSS

ويتبين لنا من الجدول رقم (25) أن قيمة مستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 كما أن قيمة معامل الارتباط r المحسوبة تساوي 0.446 وهي أكبر من قيمة معامل الارتباط r الجدولية

والتي تساوي 0.117 مما يدل على وجود علاقة ارتباطيه ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ بين تطبيق القيمة العادلة وأثرها على الواقع الحالي للبيئة المحاسبية والمالية في الجزائر ، أي أن هناك صعوبة في تطبيق القيمة العادلة البيئة المحاسبية والمالية في الجزائر .

2.4.4. إختبار فرضيات الدراسة باستخدام الإستقلالية (Chi- Square Test)

سنقوم بالتحليل الإحصائي لفرضيات الدراسة من خلال أسلوب التحليل الإحصائي باستخدام الإستقلالية لإختبار لكل الفرضيات ومناقشة نتائجها وذلك كما يلي:

1.2.4.4. إختبار الفرضية الأولى H_0

تنص على أنه توجد علاقة بين تطبيق النظام المحاسبي المالي وتوفير متطلبات القياس باستخدام القيمة العادلة.

وقد تم إستخدام (Chi- Square Test) لإختبار هذه الفرضية، حيث تحدد قاعدة القرار لقبول أو رفض الفرضيات كما يلي:

ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة إذا كانت:

- إذا كانت القيمة المحسوبة لمعامل χ^2 < من القيمة الجدولية لمعامل χ^2 بدرجات حرية (ddI)

ومستوى معنوية أقل من 0.05 تقبل الفرضية العدمية (H_0) وترفض الفرضية البديلة (H_1).

- إذا كانت القيمة المحسوبة لمعامل χ^2 > من القيمة الجدولية لمعامل χ^2 بدرجات حرية (ddI)

ومستوى معنوية أكبر من 0.05 ترفض الفرضية العدمية (H_0) وتقبل الفرضية البديلة (H_1).

جدول رقم (26) العلاقة بين تطبيق النظام المحاسبي المالي وتوفير متطلبات القياس باستخدام القيمة العادلة.

Chi- Square Test

	Value	df	Asymp.Sig.(2-sided)
Pearson Chi-Square	169.659 ^a	20	0.000
Likelihood Ration	117.642	20	0.000
Linear-by-l-Linear Association	101.161	1	0.000
N of Valid Cases	147		

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على نتائج SPSS

لدى إجراء الاختبار الإحصائي لهذه الفرضية نلاحظ من خلال الجدول رقم (26) بلغت القيمة المحسوبة لمعامل χ^2 بدرجات حرية 20 ومستوى معنوية 0.05 (169.659) في حين كانت القيمة الجدولية له (31.41) وقيمة (P-Value = 0.000) وهي أقل من 5 % وبالتالي فإننا نقبل الفرضية العدمية (H_0) ونرفض الفرضية البديلة (H_1) أي أنه توجد علاقة بين تطبيق النظام المحاسبي المالي وتوفير متطلبات القياس باستخدام القيمة العادلة.

ومنه نستنتج بأن النظام المحاسبي المالي يوفر متطلبات القياس باستخدام القيمة العادلة حيث بين في الكثير من الفقرات كيفية التقييم باستخدام القيمة العادلة.

2.2.4.4. الفرضية الثانية H_0

تنص على أنه توجد علاقة بين تطبيق النظام المحاسبي المالي ومدى مساهمته في تعزيز الإفصاح عن القيمة العادلة.

وقد تم استخدام (Chi- Square Test) لإختبار هذه الفرضية، حيث تحدد قاعدة القرار لقبول أو

رفض الفرضيات كما يلي:

ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة إذا كانت:

- إذا كانت القيمة المحسوبة لمعامل χ^2 < من القيمة الجدولية لمعامل χ^2 بدرجات حرية (ddI) ومستوى معنوية أقل من 0.05 تقبل الفرضية المعدومة (H_0) وترفض الفرضية البديلة (H_1).
- إذا كانت القيمة المحسوبة لمعامل χ^2 > من القيمة الجدولية لمعامل χ^2 بدرجات حرية (ddI) ومستوى معنوية أكبر من 0.05 ترفض الفرضية المعدومة (H_0) وتقبل الفرضية البديلة (H_1).

جدول رقم (27) العلاقة بين تطبيق النظام المحاسبي المالي ومدى مساهمته في تعزيز الإفصاح عن القيمة العادلة

Chi- Square Test

	Value	df	Asymp.Sig.(2-sided)
Pearson Chi-Square	44.270 ^a	20	0.000
Likelihood Ration	42.541	20	0.000
Linear-by-l-Linear Association	39.175	1	0.000
N of Valid Cases	147		

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على نتائج SPSS

لدى إجراء الاختبار الإحصائي لهذه الفرضية نلاحظ من خلال الجدول رقم (27) أن القيمة المحسوبة لمعامل χ^2 بلغت (44.270) بدرجات حرية 20 ومستوى معنوية 0.05، في حين كانت القيمة الجدولية له (31.41) وقيمة (P-Value = 0.000) وهي أقل من 5% وبالتالي فإننا نقبل الفرضية المعدومة (H_0) ونرفض الفرضية البديلة (H_1) أي أنه توجد علاقة بين تطبيق النظام المحاسبي المالي ومدى مساهمته في تعزيز الإفصاح عن القيمة العادلة ضمن التقارير المالية في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية، أي أن النظام المحاسبي المالي يوفر بدرجة كبيرة متطلبات الإفصاح بشكل واضح وكامل عن القيمة العادلة.

3.2.4.4. الفرضية الثالثة H_0

تنص على أنه توجد علاقة قوية بين تطبيق القيمة العادلة وتحسين جودة الخصائص النوعية للتقارير المالية، وقد تم استخدام (Chi- Square Test) لإختبار هذه الفرضية، حيث تحدد قاعدة القرار لقبول أو رفض الفرضيات كما يلي:

ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة إذا كانت:

- إذا كانت القيمة المحسوبة لمعامل χ^2 < من القيمة الجدولية لمعامل χ^2 بدرجات حرية (ddI)

ومستوى معنوية أقل من 0.05 تقبل الفرضية المدمومة (H_0) وترفض الفرضية البديلة (H_1).

- إذا كانت القيمة المحسوبة لمعامل χ^2 > من القيمة الجدولية لمعامل χ^2 بدرجات حرية (ddI)

ومستوى معنوية أكبر من 0.05 ترفض الفرضية المدمومة (H_0) وتقبل الفرضية البديلة (H_1).

جدول رقم (28) العلاقة بين تطبيق القيمة العادلة وتحسين جودة الخصائص النوعية للتقارير المالية.

Chi- Square Test

	Value	df	Asymp.Sig.(2-sided)
Pearson Chi-Square	35.362 ^a	20	0.000
Likelihood Ration	8.301	20	0.000
Linear-by-l-Linear Association	34.574	1	0.000
N of Valid Cases	147		

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على نتائج SPSS

لدى إجراء الإختبار الإحصائي لهذه الفرضية نلاحظ من خلال الجدول رقم (28) أن القيمة

المحسوبة لمعامل χ^2 بلغت (35.362) بدرجات حرية 20 ومستوى معنوية 0.05 في حين كانت

القيمة الجدولية له (31.41) وقيمة (P-Value = 0.000) وهي أكبر من 5% وبالتالي فإننا نقبل

الفرضية المدمومة (H_0) التي تنص على أنه توجد علاقة قوية بين تطبيق القيمة العادلة وتحسين جودة الخصائص النوعية للتقارير المالية.

ومنه يمكن القول بأن تطبيق القيمة العادلة في القياس والإفصاح عنها تحقق الكثير من الخصائص النوعية للتقارير المالية كالموثوقية والملاءمة والقابلية للمقارنة مما تلبي متطلبات جميع مستخدمي التقارير المالية.

4.2.4.4. الفرضية الرابعة H_0

تنص على أنه يواجه تطبيق القيمة العادلة العديد من الصعوبات في البيئة المحاسبية والمالية في الجزائر، وقد تم استخدام (Chi- Square Test) لإختبار هذه الفرضية، حيث تحدد قاعدة القرار لقبول أو رفض الفرضيات كما يلي:

ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة إذا كانت:

- إذا كانت القيمة المحسوبة لمعامل χ^2 < من القيمة الجدولية لمعامل χ^2 بدرجات حرية (ddI)

ومستوى معنوية أقل من 0.05 تقبل الفرضية المدمومة (H_0) وترفض الفرضية البديلة (H_1).

- إذا كانت القيمة المحسوبة لمعامل χ^2 > من القيمة الجدولية لمعامل χ^2 بدرجات حرية (ddI)

ومستوى معنوية أكبر من 0.05 ترفض الفرضية المدمومة (H_0) وتقبل الفرضية البديلة (H_1).

جدول رقم (29): العلاقة بين تطبيق القيمة العادلة والبيئة المحاسبية والمالية في الجزائر

Chi- Square Test

	Value	df	Asymp.Sig.(2-sided)
Pearson Chi-Square	49.561 ^a	20	0.000
Likelihood Ration	28.512	20	0.000
Linear-by-l-Linear Association	25.413	1	0.000

N of Valid Cases	147		
------------------	-----	--	--

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على نتائج SPSS

لدى إجراء الإختبار الإحصائي لهذه الفرضية نلاحظ من خلال الجدول رقم (29) أن القيمة المحسوبة لمعامل χ^2 بلغت (49.561) بدرجات حرية 20 ومستوى معنوية 0.05 في حين كانت القيمة الجدولية له (31.41) وقيمة (P-Value = 0.000) وهي أكبر من 5% وبالتالي فإننا نقبل الفرضية المدعومة (H_0) التي تنص على أنه يواجه تطبيق القيمة العادلة العديد من الصعوبات في البيئة المحاسبية والمالية في الجزائر.

- ومنه نستنتج أن، تطبيق القيمة العادلة في البيئة المحاسبية والمالية في الجزائر يواجه العديد من الصعوبات والتحديات لأن البيئة الإقتصادية الجزائرية لا توفر أرضية مناسبة وملائمة لتطبيق هذا المبدأ كأساس للقياس والتقييم في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية، ويعود هذا لعدة أسباب منها:
- عدم الوعي والفهم الكامل لدى المجتمع المالي والمحاسبي في الجزائر لمفهوم القيمة العادلة؛
 - عدم وجود المنافسة التامة في مختلف الأسواق التجارية والمالية الجزائرية؛
 - عدم وجود هيئات نظامية في الجزائر تعمل على تأهيل وتدريب المحاسبين والمختصين في مجال المحاسبة والمالية للتعامل مع هذا المبدأ الجديد.

خلاصة الفصل:

نستنتج من خلال هذا الفصل أن التغيرات المتتالية في الإقتصاد العالمي أجبرت العديد من دول العالم إدخال إصلاحات على مستوى اقتصادياتها، والجزائر كغيرها من هذه الدول باشرت في إصلاحات إقتصادية تتماشى مع المتغيرات العالمية، فبعد أن تبنت العديد من الدول معايير المحاسبة الدولية سعت الجزائر كذلك للأخذ بهذه المعايير بهدف التكيف معها في المجال المحاسبي، فقامت بإصدار القانون رقم 11/07 المؤرخ في 2007/11/25 يتضمن "النظام المحاسبي المالي الذي يتوافق بدرجة عالية مع معايير المحاسبة الدولية سواء من حيث الإطار المفاهيمي أو من الناحية التقنية، رغم وجود بعض الاختلافات التي ترجع أساساً إلى خصوصيات البيئة الإقتصادية الجزائرية في إعدادها.

ومن خلال نتائج التحليل الإحصائي لآراء المبحوثين يمكن أن نجل أهم النتائج التي توصلت

إليها هذه الدراسة كالتالي:

يوجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي ومدى توفيره لمتطلبات القياس باستخدام القيمة العادلة بدلا من التكلفة التاريخية، حيث أن قواعد القياس والتقييم باستخدام القيمة العادلة الواردة فيه تقدم معلومات مالية ملائمة وذات موثوقية وقابلة للمقارنة، أي أنه يقدم تقارير مالية ذات جودة عالية لمستخدميها لاتخاذ قرارات إقتصادية رشيدة، وهذه النتيجة تتوافق مع توصيات مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) مؤخراً بأن اعتماد المعايير الدولية (IAS/IFRS) والتي تطبق مفهوم القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي يتطلب اختبار أثرها على أربع خصائص أساسية من شأنها تحسين جودة المعلومات المالية وجعلها مفيدة للمستخدمين، وهي: خاصية القابلية للفهم، وخاصية الملاءمة، وخاصية الموثوقية أو الاعتمادية، وخاصية القابلية للمقارنة، كما نجد أن

النظام المحاسبي المالي بين بعض قواعد وطرق الإفصاح التي تتعلق بكيفية استخدام القيمة العادلة في القياس وذلك من أجل إعطاء مصداقية عالية للتقارير المالية للمؤسسات الجزائرية.

لكن بالمقابل نجد أن الواقع الحالي للمؤسسات الجزائرية يتطلب إدخال تعديلات وإصلاحات كبيرة على مستوى البيئة الاقتصادية، حيث يتطلب تعديل الأنظمة الداخلية لها بما يتوافق مع متطلبات تطبيق النظام المحاسبي المالي خاصة فيما يتعلق بطرق التقييم كالقيمة العادلة، والزامية تطبيق مبادئ النظام المحاسبي المالي لتحقيق الشفافية والإفصاح والنزاهة في المعلومات المالية لتحقيق جودة عالية للتقارير المالية، كما يجب اعتماد خطة لتدريب وتكوين المحاسبين لديها لتستجيب لمتطلبات التطبيق السليم والكفاء لهذا النظام الذي يعتمد بالدرجة الأولى على كفاءة المحاسب في اختيار السياسات المحاسبية الملائمة والتوقيت المناسب وتقدير بعض القيم المحاسبية باستعمال تقنيات كمية أو من خلال الحكم الشخصي للمحاسب.

كما يتطلب الواقع الحالي للمؤسسات الجزائرية تكييف التشريعات الضريبية في الجزائر مع النظام المحاسبي المالي نظرا لتحفظ المديرية العامة للضرائب لتقييم الأصول بالقيمة العادلة لكونها تعمل على تقليص الإيرادات الضريبية بشكل كبير.

خاتمة عامة

تطرقنا في هذه الدراسة إلى توجه الفكر المحاسبي الحديث لاستخدام القيمة العادلة وأثر ذلك

في الإفصاح عن التقارير المالية، من خلال محاولة الإجابة على الإشكالية المطروحة

" كيف يؤثر تطبيق القيمة العادلة على جودة ومصداقية التقارير المالية وفق النظام

المحاسبي المالي؟"

فاستنتجنا أن القياس المحاسبي هو النقطة المحورية في العمليات المحاسبية من أجل إعداد

القوائم المالية، حيث يعتبر نظام متكامل الأركان له مدخلاته التي ترتبط بموضوع القياس، وله

نظام تشغيل الخاص به والذي ينطوي على أساليب وأدوات وإجراءات القياس، وله مخرجاته التي

تتمثل في القوائم المالية.

ونظرا لاعتماد القياس المحاسبي حسب النظام التقليدي على مبدأ التكلفة التاريخية، هذا المبدأ

الذي أصبح عرضة لمجموعة من الانتقادات باعتقاد الكثير من المحاسبين أن القوائم المالية تكون

أكثر فائدة إذا أعيد تقييم كافة الأصول والخصوم بالقيمة العادلة بدلا من التكلفة التاريخية نظرا

لتأثره بعامل الزمن المتميز بالتذبذب والتغير المستمر، غير أن ذلك لا يكفي إذا لم تتوفر الجوانب

القانونية والميدانية التي تنظم وتضبط الممارسات المحاسبية، لذلك لجأت الهيئات المحاسبية الدولية

ممثلة في لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) ثم مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)

بإصدار مجموعة من معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية تنص على كيفية القياس والتقييم

باستخدام القيمة العادلة ومعايير تبين كيفية الإفصاح عن القيمة العادلة في التقارير المالية النهائية للمؤسسات الإقتصادية.

ويعتبر معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS 13) آخر معيار لتوضيح هذه الشروط حيث حدد مفهوم القيمة العادلة ومتطلبات الإفصاح عنها كما بين طرق وتقنيات التقييم بالقيمة العادلة، وتتاول المعيار قياس بعض الأصول والخصوم وكذا أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة وبموجب هذا المعيار تفترض بأن عمليات بيع أو اقتناء الأصل أو تحويل الالتزام تتم في سوق يتم التعامل فيه بحجم عال، والقيمة العادلة تمثل السعر في ذلك السوق سواء كانت مشاهدة ومعلنة بشكل مباشر أو تم تقديرها باستخدام وسائل تقييم أخرى.

وبما أن المحاسبة وسيلة إخبارية تهدف إلى تحقيق وظيفتين أساسيتين هما القياس وإيصال المعلومات لمستخدميها لمساعدتهم في اتخاذ القرارات، لذا فإنه يجب إتباع قواعد وسياسات محاسبية تؤدي إلى أن تفصح عن المعلومات المحاسبية المعبرة عن الأوضاع المالية الحقيقية للمؤسسة، ومن هنا نجد أن الإفصاح من أهم الركائز في المحاسبة بعد القياس ركزت عليها لجنة معايير المحاسبة الدولية بإصدار جملة من المعايير المحاسبية التي أولت لها أهمية بالغة، فهو يساعد على توفير معلومات محاسبية متسقة ومفهومة وذات دلالة وقابلة للمقارنة والتداول من دولة إلى أخرى ومن ثم يمكن الوثوق في هذه المعلومات والاعتماد عليها من جانب فئات عديدة من أصحاب المصالح.

فالإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية يؤدي إلى زيادة المحتوى الإعلامي للقوائم المالية وإضفاء الشفافية على المعلومة المحاسبية، فهو ينطوي على الإعلان بطريقة اختيارية أو إجبارية لبعض ما لدى الإدارة من معلومات وبيانات ذات صفة إقتصادية نافعة للأطراف الخارجية ذات السلطة المحدودة للوصول إلى مثل هذه المعلومات، حيث تعتبر تعليمات الإفصاح من العناصر

الأساسية التي تساهم في استرجاع ثقة المستثمرين واستقطاب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية على حد سواء، ويحقق الإفصاح المحاسبي في حال توفره جوا من الثقة بين المتعاملين ويساعدهم على محاربة الغش ومنع إعطاء معلومات غير صحيحة للمساهمين وغيرهم من أصحاب القرارات.

وورد الإفصاح عن القيمة العادلة في معايير المحاسبة الدولية في أكثر من معيار محاسبي، وقد عمل مجلس معايير المحاسبة الدولية على إصدار وتعديل العديد من المعايير التي تطبق القيمة العادلة خاصة في ظل انتشار الأسواق المالية وتعقد المشاكل المحاسبية، ولقد على التوسع في الإفصاح عن المعلومات المعدة وفق القيمة العادلة لتشمل عدة مواضيع سواء التثبيات المادية، الأدوات المالية، الاستثمارات العقارية، الموجودات الزراعية أو غيرها، كما أن الإفصاح بموجب القيمة العادلة أضفى على المعلومات المحاسبية صبغة الموثوقية والملاءمة لأصحاب القرارات، فالإفصاح المحاسبي يعد مطلباً ضرورياً في مجال المال والأعمال فهو لا يدع مجالاً للغموض أو سوء الفهم من جانب الأطراف المعنية به.

ونجد أن النظام المحاسبي المالي يتوافق إلى حد كبير مع معايير المحاسبة الدولية من حيث كيفية استخدام القيمة العادلة في القياس والإفصاح عنها، وذلك من جانب الإطار المفاهيمي وأساليب وطرق التقييم، لكن هناك صعوبات عديدة تواجه المؤسسات الإقتصادية من حيث تطبيق هذا المبدأ على أرض الواقع نظراً تعقد طبيعة الممارسات والتطبيقات المحاسبية في الجزائر .

ومن خلال فصول الدراسة الأربعة وانطلاقاً من الفروض الأساسية، يمكن عرض نتائج اختبار

الفرضيات، النتائج النهائية للدراسة، التوصيات المقدمة وآفاق البحث كما يلي:

1. نتائج اختبار الفرضيات:

بعد استعراضنا لمختلف جوانب الموضوع، من خلال الدراسة النظرية من جهة ودراسة الحالة

في تقييم الواقع، توصلنا أثناء اختبار الفرضيات إلى النتائج التالية:

أولا/ الفرضية الأولى: والتي تنص على أن " النظام المحاسبي المالي يوفر متطلبات القياس

باستخدام القيمة العادلة"، ولقد تم تأكيدها حيث وجدنا أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية مقبولة

بين تطبيق النظام المحاسبي المالي وتوفير متطلبات القياس باستخدام القيمة العادلة.

ثانيا/ الفرضية الثانية: والتي تنص على أن " النظام المحاسبي المالي يساهم في تعزيز الإفصاح

عن القيمة العادلة "، وتم تأكيد هذه الفرضية، حيث توجد علاقة ذات دلالة إحصائية لأثر تطبيق

النظام المحاسبي المالي ومدى مساهمته في تعزيز الإفصاح عن القيمة العادلة ضمن التقارير

المالية للمؤسسات الإقتصادية الجزائرية.

ثالثا/ الفرضية الثالثة: والتي تنص على أنه "توجد علاقة قوية بين تطبيق القيمة العادلة

وتحسين جودة الخصائص النوعية للتقارير المالية"، تم تأكيدها بحيث أنه توجد علاقة ذات دلالة

إحصائية بين أثر بين تطبيق القيمة العادلة وتحسين جودة الخصائص النوعية للتقارير المالية.

رابعا/ الفرضية الرابعة: والتي تنص على أنه " يواجه تطبيق القيمة العادلة في البيئة المحاسبية

الجزائرية العديد من الصعوبات "، هذه الفرضية تم تأكيدها بحيث تبين من خلال الدراسة أنه توجد

علاقة ذات دلالة إحصائية بين العوامل المؤثرة على تطبيق القيمة العادلة والواقع الحالي للمؤسسات

الإقتصادية الجزائرية .

2. النتائج :

- من خلال الدراسة النظرية التي قام بها الباحث توصل إلى أن استخدام القيمة العادلة في القياس المحاسبي والإفصاح عنها يحقق مجموعة من النتائج يمكن تلخيصها فيما يلي:
- تهدف عملية القياس بالقيمة العادلة إلى إظهار عناصر القوائم المالية بقيم أقرب ما يمكن إلى الواقع، وبالتالي تحقيق مبدأ المحافظة على رأس المال؛
 - يراعي مبدأ القيمة العادلة تغيرات القوة الشرائية للنقود؛
 - يتطلب تحديد القيمة العادلة توفر أربع شروط أساسية هي ضرورة وجود سوق نشطة، توفر كوادر مؤهلة، توفر قوانين وتشريعات تنظم وتضبط أخلاقيات العامل وضرورة أن يتم التبادل بين طرفي العملية في حرية تامة وفي ظل المنافسة الكاملة في السوق دون أية ضغوط؛
 - يعتبر السعر المحدد في سوق نشط أفضل مقياس للقيمة العادلة؛
 - المعلومات المستمدة من تطبيق القيمة العادلة تعد أكثر نفعاً وفائدة من المعلومات المالية المعدة على أساس التكلفة التاريخية بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية لدعم عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية والتمويلية؛
 - يؤثر استخدام القيمة العادلة في القياس والإفصاح عنها ضمن التقارير المالية بشكل إيجابي على الخصائص النوعية للمعلومات المالية الواردة فيها؛
 - استخدام القيمة العادلة في القياس يزيد من خاصية الملاءمة للمعلومات الواردة في التقارير المالية، حيث تنتج معلومات ذات قيمة تنبؤية وأكثر منفعة لاتخاذ القرار في الوقت المناسب؛

- استخدام القيمة العادلة يزيد من خاصية الموثوقية للمعلومات الواردة في التقارير المالية، نتيجة التمثيل الصادق لها؛
- تطبيق القيمة العادلة يلبي خاصية قابلية المقارنة للمعلومات المالية الواردة في التقارير المالية للمؤسسات الإقتصادية .
- رغم الميزات الكثيرة والمتعددة التي تختص بها القيمة العادلة إلا أن بها بعض العيوب التي تحد من وظيفتها كتعدد مداخل قياسها أو نقص الأسواق النشطة، مما يساهم في التحيز الشخصي للقائم بالعملية وبالتالي عدم تحقيق خاصية الموضوعية والثبات؛
- أما فيما يخص مدى تطبيق القيمة العادلة في البيئة المحاسبية والمالية في الجزائر ضمن تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية فتوصل الباحث إلى النتائج

التالية:

- أن النظام المحاسبي المالي يتوافق إلى حد كبير مع معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية من حيث كيفية استخدام القيمة العادلة في القياس والإفصاح عنها ضمن التقارير المالية؛
- عدم استعداد الكثير من المؤسسات الجزائرية لتطبيق النظام المحاسبي المالي نظرا لضعف أنظمة المعلومات المحاسبية المطبقة فيها وعدم تهيئة وتأهيل الموارد البشرية لذلك، وفي اعتقادنا يعود هذا إلى غياب الوعي المحاسبي في الكثير من المؤسسات الجزائرية؛
- غياب سوق مالي في الجزائر يتميز بالكفاءة ومحدودية المؤسسات والشركات المدرجة والمقيدة فيه على الرغم من مرور زمن طويل على نشوءه، مما يجعل تقييم الأسهم والسندات ومشتقاتها وفقا لطريقة القيمة العادلة أمرا غير ممكنا؛

- عدم التكيف بين متطلبات النظام المحاسبي المالي وبعض الأنظمة المساعدة له من جهة كالقانون التجاري والنظام الضريبي الأمر الذي يتطلب إجراء تعديلات وإصلاحات عميقة في هذا المجال.
- صعوبة تحديد القيمة العادلة للأصول الثابتة لأن تحديد هذه القيمة يتم في ظل المنافسة العادية وحياسة البائع والمشتري على المعلومات الكافية، وهذا ما لا يتطابق مع حال بعض أسواق الأصول الثابتة في الجزائر.
- غياب نظام معلومات للإقتصاد الوطني يتميز بالمصداقية والشمولية فالتقييم وفق القيمة العادلة يحتاج إلى توفر معلومات كافية عن الأسعار الحالية للأصول الثابتة والمتداولة، في الوقت الذي نسجل فيه تضاربا في المعلومات المنشورة حول الإقتصاد الجزائري من قبل الهيئات الرسمية فضلا عن قلتها.
- ضعف حجم الإستثمار الأجنبي في الجزائر وعدم تنوع الإقتصاد الوطني مما يعرقل الإنفتاح على الأسواق العالمية، وهذا يساهم في عملية عدم الإلتزام بتطبيق النظام المحاسبي المالي ومنه تطبيق القيمة العادلة؛
- ضعف أداء القطاع المصرفي مما يقلص حجم الممارسات والتعاملات المالية المتضمنة في النظام المحاسبي المالي خصوصا ما يتعلق بالأدوات والمشتقات المالية؛
- نظام التشريعات والقوانين الجزائرية مبني على أساس منهج النظام القانوني الإلزامي على عكس معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية التي أعدت خصيصا للدول التي تتبنى النظام القانوني العرفي المبني على القواعد والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، والتركيز على الأسبقية الإقتصادية قبل الأسبقية القانونية(الجوهر قبل الشكل)؛

- عدم تفعيل الهيئات المحاسبية في الجزائر للحرص على تطبيق النظام المحاسبي المالي في مختلف المؤسسات الاقتصادية من جهة وتكوين خبراء ومحاسبين تعمل على توفير متطلبات التطبيق السليم لهذا النظام من جهة أخرى.

3. التوصيات:

بناء على تحليل البيئة الجزائرية ونتائج الإستبيان نوصي بضرورة تهيئة البيئة الاقتصادية الجزائرية على مختلف الجوانب لعملية الإصلاح والتوافق الدولي لضمان التطبيق الجيد للنظام المحاسبي المالي من خلال ما يلي:

- لتطبيق القيمة العادلة بشكل فعال يجب توفير الأطر القانونية والتشريعية التي تنظم العمل المحاسبي والتجاري في البيئة الاقتصادية الجزائرية؛
- يجب على الهيئات الوطنية المعنية بالمحاسبة العمل على التحديد الجيد لمفهوم القيمة العادلة مع ضرورة تحديد وتوحيد طرق وأساليب القياس بها.
- العمل على زيادة مستوى الإفصاح والشفافية في التقارير المالية و إتاحتها لجميع أصحاب المصالح لحماية أموال المساهمين والمستثمرين ؛
- يجب على المؤسسات الجزائرية أن تواكب التطورات التكنولوجية والاقتصادية وخصوصا المعلوماتية بتعديل أنظمتها المحاسبية بما يتوافق ومتطلبات نجاح تطبيق النظام المحاسبي المالي؛
- يجب تفعيل دور المجلس الوطني للمحاسبة وتوسيع تشكيلته لنتضمن كل الأطراف التي لها علاقة بالنظام المحاسبي وخصوصا المسؤولة على تطبيقه وإعطائها فرصة لتقديم الاقتراحات والتوجيهات الضرورية، وبالتالي تكون مسايرة وعلى دراية لما يجري من تغيرات على الساحة المحاسبية في الجزائر؛

- يجب عقد دورات تدريبية وعلمية بين الجامعات والمؤسسات الاقتصادية ومكاتب التدقيق لتحديد الاحتياجات وتنسيق الجهود لإعداد برامج لمختلف المقاييس المتعلقة بالمحاسبة بما يتوافق مع النظام المحاسبي المالي، ومساعدة الباحثين في حصولهم على المعلومات التي يتطلبها البحث العلمي، وبالتالي المساهمة في رفع مستوى التعليم والتكوين في المجال المحاسبي؛

4. آفاق البحث:

- بعد عرضنا لموضوع البحث والنتائج واقتراح التوصيات التي نراها مفيدة ، طرأت لنا نقاط أخرى ما زالت مجهولة ويمكن أن تكون موضوعات بحوث أخرى وإشكاليات تنتظر المعالجة وهي:
- آليات تطبيق القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية.
 - تحديات التدقيق المحاسبي للتقديرات المحاسبية المقيمة على أساس القيمة العادلة.

قائمة المراجع

1. الكتب:

01. أبو طالب يحيى محمد، "نظرية المحاسبة والمعايير المحاسبية"، شركة ناس للطباعة والنشر، القاهرة، 2005.
02. أحمد محمد نور ، "المحاسبة المالية"، الدار الجامعية، الإسكندرية ، مصر، 2006.
03. أحمد محمد نور، "مبادئ المحاسبة المالية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003.
04. أحمد محمود عبد ربه، "المعايير المحاسبية المصرية ومشكلات التطبيق"، جامعة عين الشمس، مصر، 2009.
05. أمين السيد أحمد لطفي، "التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007.
06. أمين السيد أحمد لطفي، "المحاسبة الدولية -الشركات متعددة الجنسيات-"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.
07. أمين السيد أحمد لطفي، "نظرية المحاسبة (منظور التوافق الدولي)"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006.
08. أمين السيد أحمد لطفي، "نظرية المحاسبة"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005.
09. أمين السيد أحمد لطفي، "التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء"، الدار الجامعية، مصر، 2005.
10. حسين قاضي ومأمون توفيق حمدان، "نظرية المحاسبة"، الدار العلمية ودار الثقافة، الأردن، ط1، 2004.
11. حماد طارق عبد العال، "التقارير المالية"، الدار الجامعية للنشر، القاهرة، مصر، 2005.
12. حماد طارق عبد العال، "حوكمة الشركات ، المفاهيم - المبادئ - التجارب"، الدار الجامعية للنشر، القاهرة، مصر، 2005.
13. خالد جمال الجعارات، "معايير التقارير المالية الدولية 2007"، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2008.
14. دونالد كيسو، جييري ويجانت (ترجمة أحمد حامد حجاج) ، "المحاسبة المتوسطة"، دار المريخ للنشر، ط2، الرياض، 2007.
15. دونالد كيسو، جييري ويجانت، "المحاسبة المتوسطة"، (ترجمة أحمد حامد حجاج) ، دار المريخ للنشر، الرياض، 1999.

16. رضوان حلوة حنان وآخرون، "أسس المحاسبة المالية"، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2004.
17. رضوان حلوة حنان، "تطور الفكر المحاسبي"، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2001.
18. رضوان حلوة حنان، "النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير"، دار وائل للنشر، الأردن، ط1، 2003.
19. رمضان عبد الله، "مبادئ المحاسبة المالية"، مكتبة دار المنارة، عمان، الأردن، ط1، 2005.
20. ريتشارد شرويد، وآخرون، "نظرية المحاسبة"، (ترجمة خالد علي أحمد كاجيجي)، دار المريخ، الرياض، 2006.
21. سعود جايد العامري، "المحاسبة الدولية" دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2010.
22. سيد عطا الله السيد، "النظريات المحاسبية"، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2009.
23. طلال الججاوي وسالم الزوبعي، "القياس المحاسبي ومحدداته وانعكاسها على رأي مراقب الحسابات"، دار اليازوري، الأردن، 2014.
24. عباس مهدي الشيرازي، "نظرية المحاسبة"، مطبعة ذات السلاسل، الكويت، 1990.
25. عبد الحي مرعي ومحمد عباس بدوي، "مقدمة في أصول المحاسبة المالية"، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2003.
26. عبد الوهاب نصر علي، "القياس والإفصاح المحاسبي"، الجزء الأول، الدار الجامعية، 2007.
27. غسان اللامي وآخرون، "نظم المعلومات ودورها في تطوير منظمات الأعمال وتنميتها"، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2012.
28. فريدريك تشوي وآخرون، ترجمة آدم محمد عصام الدين زايد، "المحاسبة الدولية"، دار المريخ للنشر، السعودية، 2004.
29. كمال الدين مصطفى الدهراوي، "المحاسبة المتوسطة وفقا لمعايير المحاسبة المالية"، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2007.
30. كمال عبد العزيز النقيب، "مقدمة في نظرية المحاسبة"، دار وائل للنشر، ط1، عمان، 2004.
31. المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، "المحاسبة الأساسية وإعداد البيانات المالية"، المطابع المركزية، عمان، الأردن، 2003.
32. محمد أبو نصار وجمعة حميدات، "معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية"، دار وائل للنشر،

- ط3، عمان - الأردن، 2014.
33. محمد المبروك أبو زيد، "المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية"، إيتراك للطباعة والنشر، مصر، 2005.
34. محمد شوقي شادي، "دراسات في نظم المعلومات المحاسبية"، دار النهضة العربية، بيروت، 1998.
35. محمد مطر وآخرون، "نظرية المحاسبة واقتصاد المعلومات - الإطار الفكري وتطبيقاته العملية"، دار حنين للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1996.
36. محمد مطر وموس السويطي، "التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس والعرض والإفصاح"، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط3، 2012.
37. محمد مطر وموس السويطي، "التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس والعرض والإفصاح"، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط2، 2008.
38. محمد مطر، "نظرية المحاسبة"، مكتبة دار المنارة، عمان، الأردن، ط1، 2006.
39. محمود السيد الناعي، "دراسات في نظرية المحاسبة (مدخل معاصر)"، المكتبة العصرية، ط1، مصر، 2011.
40. محمود محمد عبد السلام البيومي، "المحاسبة والمراجعة في ضوء معايير وعناصر الإفصاح في القوائم المالية"، توزيع منشأة المعارف، مصر، 2003 .
41. نجم عبود نجم، "مدخل إلى إدارة العمليات"، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
42. نعيم دهمش، محمد أبو نصار ومحمود الخلايلة، "مبادئ المحاسبة، الأصول العلمية والعملية"، دار وائل ، عمان، 2005.
43. هادي رضا الصفار، "مبادئ المحاسبة المالية"، ج1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2006.
44. وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، "دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالية"، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، ط2، 2004
45. Ali Tazdait, Maitrise du Système Comptable Financier, 1^{er} ED ACG, Alger, 2009.
46. American Accounting Association, "A statement Of Accounting Theory and Theory Acceptance", 1977.
47. Belkaoui, Ahmed Riahi, "Accounting Theory", 5th edition, Cengage Learning, Formerly Thomson Learning, 2004.

48. Bergeret J : La personnalité normale et pathologique, "Les structures mentales, le caractère, les symptômes", 2^{ème} éditions, DUNOD, Paris, 1985.
49. Hendriksen Eldon S, and Michael F, van Breda, Accounting Theory, 5 Edition, Irwin, McGraw- Hill, 1992.
50. Hendrikson ,Eldon , "Accounting Theory" , 4th edition , Richard D. Irwin Inc. , Illinois , 1982.
51. Wolk and Tearney, Accounting Theory: A conceptual and Institutional Approach , 2ed,. Edition , PWS- Kent Publishing Co. 1989.

2. قائمة الأطروحات والرسائل:

01. أمال أولاد قادة، "جودة المعلومات المحاسبية ودورها في ترشيد قرارات التمويل والإستثمار في المؤسسات الإقتصادية" أطروحة دكتوراه، جامعة الشلف، 2017.
02. تيجاني بالرقى، "دراسة أثر التضخم على النظرية التقليدية للمحاسبة مع نموذج مقترح لاستبعاد أثر التضخم على القوائم المالية"، دكتوراه دولة، غير منشورة، جامعة سطيف، 2006.
03. جمال علي عطية طرايرة، "التوجه الحديث للفكر المحاسبي لمفهوم القيمة العادلة وأثره في الإبلاغ المالي للقوائم المالية للبنوك العاملة في الأردن"، أطروحة دكتوراه، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، الأردن، 2005.
04. جمعة فلاح محمد حميدات، "مدى إلتزام الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان بمعايير الإفصاح الواردة في معايير المحاسبة الدولية وتعليمات هيئة الأوراق المالية"، أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، الأردن، 2004.
05. حواس صلاح، "التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية"، دكتوراه دولة، جامعة الجزائر، 2008.
06. علي محمد عبده نعمان، "المعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية بين واقع الممارسة وطموح التطبيق"، رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم، السودان، 2001.
07. فتيحة صافو، "أبعاد القياس والإفصاح وفق النظام المحاسبي المالي الجزائري في ظل التوجه نحو معايير الإبلاغ المالية الدولية"، أطروحة دكتوراه، جامعة الشلف، الجزائر، 2016/2015.
08. محمود ناجي، "أثر مداخل القياس المحاسبي للقيمة العادلة لاستثمارات البنوك التجارية في الأوراق المالية على ملائمة المعلومات المحاسبية"، أطروحة دكتوراه في المحاسبة، جامعة

الإسكندرية، مصر، 2007.

09. منذر صبحي عبد الله السقا، "تقييم جودة نظم المعلومات المحسوبة وأثرها في تحسين الأداء المالي لوزارة المالية الفلسطينية"، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2016

3. قائمة المقالات والمداخلات:

01. أحمد عبد الرحمن المخادمة، "أثر نظم المعلومات المحاسبية المحسوبة في اتخاذ القرارات الاستثمارية -دراسة حالة الشركات الأردنية"، مجلة المنارة، المجلد 13، العدد 2 جامعة مؤتة، الأردن، 2008.

02. إيمان محمد سعد الدين، "دراسة اختباريه لآثار المحاسبة باستخدام القيمة العادلة على ملائمة المعلومات المحاسبية"، مجلة البحوث الإدارية، كلية التجارة- جامعة بني سويف، مصر، 2009.

03. بحيري أحمد هاني، "الإفصاح عن المخاطرة في التقارير المالية المنشورة"، مجلة البحوث التجارية، جامعة الزقازيق، مصر، المجلد 11، العدد 03، 1989.

04. بن فرج زوينة، "متطلبات الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك وفق المعايير المحاسبية الدولية"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 15، جامعة برج بوعريش، 2015.

05. بوكساني رشيد وآخرون، "مبدأ التكلفة التاريخية بين الانتقاد والتأييد في ظل توجه معايير المحاسبة الدولية نحو القيمة السوقية العادلة"، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي، جامعة الوادي، 17-18 جانفي 2010.

06. توفيق محمد شريف، "رؤية مستقبلية نحو المحاور الرئيسية لتطور بناء المعايير المحاسبية في المملكة العربية السعودية"، مجلة الإدارة العامة، العدد 05، الرياض، سبتمبر 1987.

07. جمعة حميدات، "التعديلات الحديثة على المعايير المحاسبية الدولية حتى بداية 2009"، جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين.

08. جميل حسن النجار، "أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على موثوقية وملاءمة معلومات القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الفلسطينية"، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 9، العدد 3، 2013.

09. حاج قويدر قورين "أهمية القياس المحاسبي بالقيمة العادلة في ظل معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS)"، الملتقى الدولي حول دور معايير المحاسبة الدولية (IAS-IFRS)

- IPSAS) في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات، جامعة ورقلة، الجزائر، 25/24 نوفمبر 2014.
10. حدة فرحات وأسامة عمارة، " القيمة العادلة كأداة ومنهج للقياس المحاسبي - عرض تحليلي لتجربة دولة الصين-"، الملتقى الدولي حول دور معايير المحاسبة الدولية في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات، جامعة ورقلة، الجزائر، يومي 24 و 25 نوفمبر 2014.
 11. رضا إبراهيم صالح، "أثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الأزمة المالية العالمية"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية - مصر، العدد 2، المجلد 46، جوان 2009.
 12. زغدار أحمد وأسفير محمد، "خيار الجزائر بالتكيف مع متطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية"، مجلة الباحث، العدد 7، جامعة ورقلة، الجزائر، 2010/2009.
 13. شارف خوجة الطيب، "مفاهيم جودة المعلومات المحاسبية لترشيد القرارات الاقتصادية"، الملتقى الوطني الأول حول " مستجدات الألفية الثالثة: المؤسسة على ضوء التحولات المحاسبية الدولية"، جامعة عنابة، 22/21 نوفمبر 2007.
 14. شريف البارودي ، "دور الإفصاح المحاسبي في قرار تدوير محفظة الأوراق المالية للشركة القابضة في ضوء سياسة توسيع قاعدة الملكية"، المعهد المصري للمحاسبين والمراجعين، مؤتمر دور المحاسبة والمراجعة في مرحلة الخصخصة، القاهرة، 1996.
 15. عماد الشيخ وكريمة الجوهر، "دراسة تحليلية للتحديات المستقبلية للعمل والتعليم المحاسبي"، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، العدد 03، جامعة 20 أوت 55، سكيكدة، 2008.
 16. لطيف زيود وآخرون، "دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الإستثمار"، مجلة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سوريا، المجلد 29، العدد الأول، 2007.
 17. محمد مطر، "تقييم مستوى الإفصاح الفعلي في القوائم المالية المنشورة للشركات المساهم العامة الأردنية في ضوء قواعد الإفصاح المنصوص عليها في أصول المحاسبة الدولية"، مجلة دراسات، المجلد 20، العدد 2، الجامعة الأردنية، الأردن، نيسان 1993، ص 127.
 18. مراد ممدوح هاشم، "دراسة إختبارية لأثر اختلاف الحجم وطبيعة النشاط على متطلبات الإتجاهات المعاصرة للتوسع في الإفصاح"، جامعة الزقازيق، مجلة البحوث التجارية، المجلد 19، العدد 01، 1997.
 19. مسعود صديقي، "التوحيد المحاسبي الدولي بين المأمول والموجود"، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد، المركز الجامعي بالوادي، 17-18 جانفي 2010.

20. مصطفى حسن بسيوني السعدني، "مدى ارتباط الشفافية والإفصاح بالتقارير المالية وحوكمة الشركات، ملتقى مهنة المحاسبة والمراجعة والتحديات المعاصرة"، جمعية المحاسب ومدققي الحسابات، الإمارات العربية، 4-5 سبتمبر 2007.
 21. ناصر مراد، "النظام المحاسبي والمخطط المحاسبي الوطني دراسة مقارنة"، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد، المركز الجامعي بالوادي، 17-18 جانفي 2010.
 22. نور الدين مزياني، "المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الجزائرية: مقومات ومتطلبات التطبيق"، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد، المركز الجامعي بالوادي، 17-18 جانفي 2010.
 23. الهادي آدم محمد إبراهيم، "تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة في سوق الخرطوم للأوراق المالية"، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة، جامعة سوهاج، القاهرة، العدد 2، 2008.
 24. وائل إبراهيم الراشد، "ملاحم الإفصاح في الكويت"، مجلة المحاسبون، المجلد 12، العدد 33، يوليو 2006.
 25. Barth M, Hodder L and Stubben S, Fair Value Accounting for Liabilities and Own Credit Risk, The Accounting Review, Vol. 83, No. 3, 2008.
 26. Baruch, Lev and Stephen, Penman H. "Voluntary Disclosure Nondisclosure and Stock Prices", Journal Of Accounting Research, Vol. 28, No1, 1990.
 27. Grégory Heem -Philippe Aanzo, "La normalization comptable Internationale", Revue d'économie financière, N° 73.
 28. Wooc Y and Cooper A. C, "The Surprising Case For Law Market Share", Harvard Business Review, Vol. 60, December, 2002.
4. قائمة القوانين والمراسيم:

01. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون رقم 11/07 المتضمن "النظام المحاسبي المالي"، العدد 74، 25 نوفمبر 2007.
02. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، "القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوفات المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها"، العدد 19، 25 مارس 2009.

5. مواقع انترنت:

- FASB, Fair Value Measurements, SFAS No 157, 2008, pp 18-20.
www.fasb.org/st
- FASB, "**Qualitative characteristics of accounting nformation**",
SFAC No 2 May, 1980
www.fasb.org
- IASB, IAS 39, 2006, Available on <http://www.iasb.org>

الملاحق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة البليدة 2

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

السيد(ة) الفاضل(ة): تحية طيبة وبعد ،،،

يقوم الطالب بإعداد دراسة علمية للحصول على درجة الدكتوراه في العلوم التجارية تخصص محاسبة وتدقيق من كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة البليدة 2. الموسومة بعنوان: توجه الفكر المحاسبي الحديث لاستخدام القيمة العادلة وأثر ذلك في الإفصاح عن التقارير المالية دراسة حالة تبني النظام المحاسبي المالي تطبيق القيمة العادلة.

وتعد قائمة الإستبيان هذه جزء من البحث والمعلومات التي تحتويها هذه القائمة تعتبر ضرورية، ويأمل الطالب الاستفادة من نتائج هذا البحث في ربط الجانب النظري بالجانب التطبيقي مما يعود بالنفع العام على المستوى الأكاديمي وعلى المستوى المؤسسي.

لذا نرجو أن نجد لديكم متسعاً من الوقت للإجابة على الأسئلة الواردة في هذا الإستبيان ونحيطكم علماً أن بيانات هذا الإستبيان سرية للغاية ولن يطلع عليها سوى الطالب فقط، ولن تستخدم نتائجها إلا في أغراض البحث العلمي ولن تعرض نتائجها إلا في صورة إجمالية رقمية ونسب مئوية.

الباحث: قوادري محمد

أهم المصطلحات المستعملة في الاستبيان:

- **القيمة العادلة:** هي القيمة التي يمكن بموجبها تبادل أصل أو تسوية إلزام (دين) بين أطراف لدى كل منهم رغبة في التبادل وعلى بيئة من الحقائق ويتعاملان بإرادة حرة.
- **الملاءمة:** ويقصد بها ملاءمة المعلومات للتوقيت المناسب أو التنبؤ بالمستقبل أو التقييم الإرتدادي وإمكانية التحقق من التوقعات.
- **الموثوقية:** وقصد بها نوعية المعلومات المحاسبية والتي يجب أن تتوفر فيها ثلاث سمات عي القابلية للتحقق والصدق والحياد.
- **الثبات:** ويقصد بها تطبيق المؤسسة نفس المعالجات المحاسبية على نفس الحدث من فترة لأخرى.
- **القابلية للمقارنة:** يقصد بها قابلية المعلومات الخاصة بالمؤسسة للمقارنة بمعلومات مماثلة عن مؤسسة أخرى مماثلة في نفس الفترة المالية أو على مستوى نفس المؤسسة لعدد من الفترات المالية.
- **الإفصاح المحاسبي:** ويقصد به الوضوح وعدم الإلهام في عرض المعلومات المحاسبية عند إعداد الحسابات والقوائم المالية والتقارير المحاسبية، أي إتباع سياسة الوضوح وإظهار جميع الحقائق المالية الهامة التي يعتمد عليها مستخدمي التقارير المالية.

الجزء الأول: معلومات خاصة

ضع العلامة (x) في المكان المناسب:

- 1- مستوى التحصيل العلمي: دكتوراه ☐ ماجستير ☐ ماستر ☐ ليسانس ☐ أخرى ☐
- 2- المهنة/الوظيفة: أستاذ جامعي ☐ محافظ حسابات ☐ محاسب معتمد ☐
- موظف بـ: إدارة المؤسسات ☐ البنوك ☐ مصلحة الضرائب ☐
- 3- التخصص العلمي: محاسبة ☐ مالية ☐ إقتصاد ☐ دارة أعمال ☐ أخرى ☐

الجزء الثاني: محاور الإستبيان

1. المحور الأول: أثر استخدام القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي وفق النظام

المحاسبى المالي

الرقم	الفقرات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
01	تساعد المعلومات المحاسبية المعدة بالقيمة العادلة على اتخاذ القرارات المستقبلية.					
02	تتميز القيم المسجلة بالقيمة العادلة بتقديم معلومات محاسبية حقيقية لممتلكات المؤسسة.					
03	تعكس القيمة العادلة أثر التغيرات الإقتصادية والنقدية على عناصر القوائم المالية للمؤسسة.					
04	لتحديد قيمة الأصول بالقيمة العادلة يجب توفر أسواق نشطة تتداول فيها الأسعار الحقيقية لهذه الأصول.					
05	لتحديد القيمة العادلة يجب أن يتمتع الأشخاص الذين يقومون بذلك بخبرة عالية من المعرفة العلمية والعملية.					
06	لتحديد القيمة العادلة يجب أن يتمتع الأشخاص الذين يقومون بذلك بالإستقلالية					

					والموضوعية في التقييم.	
					عند إعادة التقييم بالقيمة العادلة، يجب أن تتم العملية بانتظام وبشكل دوري ومستمر ولكافة عناصر الفئة المعنية من التثبيطات، حتى لا يكون هناك اختلاف كبير في القيم عند تاريخ كل إقفال.	07
					يساهم التقييم بالقيمة العادلة في رفع رؤوس الأموال من خلال تسجيل الزيادة الناتجة عن ارتفاع القيمة المحاسبية ضمن حساب فارق إعادة التقييم.	08
					بعد إعادة التقييم بالقيمة العادلة يتم تحديد أقساط الإهلاك الجديدة على أساس القيم الجديدة مما يصعب عمل المحاسبين والمراجعين معا.	09
					تقييم جميع ممتلكات المؤسسة بالقيمة العادلة عند كل تاريخ يصعب من عملية التسجيل المحاسبي مما يزيد من فترة إعداد القوائم المالية.	10
					عند استخدام القيمة العادلة في القياس يتم تقييم المخزونات بأقل قيمة بين تكلفتها وقيمة إنجازها الصافية مما يحقق مبدأ الحيطة والحذر.	11
					يبين النظام المحاسبي المالي في الجزائر آليات وطرق استخدام القيمة العادلة كأساس للتقييم والقياس المحاسبي.	12

2. المحور الثاني: أهمية الإفصاح عن القيمة العادلة وفق النظام المحاسبي المالي

الرقم	الفقرات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
13	عند تقدير القيمة العادة لممتلكات المؤسسة يجب الإفصاح عن الطرق والسياسات المحاسبية المطبقة في التقييم.					
14	التوسع في الإفصاح عن المعلومات المبنية على أساس القيمة العادلة يزيد من ثقة المستخدمين في القوائم المالية.					
15	عند استخدام القيمة العادلة يجب الإفصاح عن المعلومات الضرورية التي تفسر أسباب اختلاف القيم الدفترية عن القيم السوقية.					
16	يجب الإفصاح الشامل عن جميع المعلومات الخاصة بالقيمة العادلة مثل مصادر المعلومات والأسلوب المستخدم وتاريخ التقييم.					
17	يجب أن يكون الإفصاح عن المعلومات المالية المعدة بالقيمة العادلة موجها لكافة مستخدمي القوائم المالية دون تمييز فئة عن أخرى.					
18	يهدف الإفصاح إلى تقليل الفجوة الواقعة بين مستخدمي القوائم المالية ومعدي هذه القوائم، حيث أن الإفصاح الكامل يساعد على اتخاذ وترشيد القرارات.					

					19	يجب الإفصاح عن أثر إعادة التقييم باستخدام القيمة العادلة على الربح أو الخسارة للفترة وعلى حقوق الملكية.
					20	ضرورة الإفصاح عن الأصول والالتزامات التي يتم قياسها بالقيمة العادلة على أساس متكرر أو غير متكرر ضمن القوائم المالية بعد الاعتراف الأولي بها.
					21	سيضمن الإفصاح الكافي عن المعلومات المعدة وفق القيمة العادلة تلبية حاجات مختلف الأطراف المستفيدة من هذه المعلومات.
					22	من خلال التوسع في الإفصاح يتم توصيل قدر كبير من المعلومات المالية عن المؤسسة لمستخدمي التقارير المالية وبالتالي تحقيق منفعة مشتركة لكل من المؤسسة ومستخدمي التقارير المالية.
					23	التوسع في الإفصاح عن السياسات المحاسبية والمعلومات الإضافية يساهم في الوفاء بالمسؤوليات الاقتصادية والاجتماعية التي إلترمت بها المؤسسات الاقتصادية.

3. المحور الثالث: أثر تطبيق القيمة العادلة على جودة المعلومات المالية في التقارير المالية
للمؤسسات الإقتصادية الجزائرية

الرقم	الفقرات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الملاءمة						
24	تعتبر القوائم المالية المعدة على أساس القيمة العادلة أكثر ملاءمة من القوائم المالية المعدة على أساس التكلفة التاريخية.					
25	توفر القوائم المالية المبنية على أساس القيمة العادلة معلومات ملاءمة لكافة المستخدمين تخص أداء المؤسسة والمخاطر المستقبلية المتوقعة لهم.					
26	توفر القوائم المالية المعدة على أساس القيمة العادلة معلومات ذات قيمة تنبؤية استردادية عالية.					
27	تحقق القوائم المالية المعدة على أساس القيمة العادلة معلومات مفيدة في الوقت المناسب لأنها تعكس آخر تقييم لعناصر القوائم المالية.					
28	تعبّر القوائم المالية المعدة باستخدام القيمة العادلة عن المركز المالي الحقيقي للمؤسسة.					
29	القوائم المالية المبنية على أساس القيمة العادلة تساعد الدائنين والبنوك في اتخاذ قرارات الإئتمان، كما تساعد المستثمرين في اتخاذ قرارات الإستثمار.					

الموثوقية					
				تعتبر المعلومات المبنية على أساس القيمة العادلة أكثر موثوقية من تلك المعدة على أساس التكلفة التاريخية.	30
				تعتبر القوائم المالية المبنية على أساس القيمة العادلة بصدق مضمونها أي جوهرها وليس مجرد تمثيل شكلها فقط.	31
				ينتج عن التقييم باستخدام القيمة العادلة معلومات محاسبية محايدة.	32
				القوائم المالية المبنية على أساس القيمة العادلة تمثل الواقع الفعلي للمعلومات يمكن التحقق منه من قبل إدارة المؤسسة أو الأطراف الخارجية الأخرى.	33
القابلية للمقارنة					
				استخدام القيمة العادلة في التقييم يساعد على إعطاء قوائم مالية قابلة للمقارنة في نفس المؤسسة أو القوائم المالية لمجموعة مؤسسات من نفس القطاع.	34
				الالتزام بالإستمرار في تطبيق طرق القياس والسياسات المحاسبية عند استخدام القيمة العادلة يساعد على إنتاج قوائم مالية قابلة للمقارنة.	35
				استخدام القيمة العادلة في التقييم يساهم في إعطاء مؤشرات مالية قابلة للتحليل والمقارنة.	36
الثبات					
				استخدام القيمة العادلة يدعم مبدأ الثبات المحاسبي حيث تعكس القيمة العادلة	37

					معلومات متقاربة عبر الدورات المالية.	
					عدم تغيير الطرق والسياسات المحاسبية عند استخدام القيمة العادلة يساهم في تحقيق خاصية الثبات، مما تجعل القوائم المالية أكثر قابلية للمقارنة فائدة ومنفعة للمستخدمين ومساعدتهم على ترشيد قراراتهم الاقتصادية	38

4. المحور الرابع: إشكالية تطبيق القيمة العادلة في البيئة المالية والمحاسبية الجزائرية.

الرقم	الفقرات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
39	يكتنف مفهوم القيمة العادلة ضمن النظام المحاسبي المالي الكثير من الغموض مما يصعب استخدامها في القياس المحاسبي.					
40	اختلاف مستوى المتعاملين الإقتصاديين في الجزائر مما يصعب فهم استخدام القيمة العادلة في القياس وكيفية الإفصاح عنها في القوائم المالية.					
41	لا تؤدي الهيئات والمنظمات المختصة بمهنة المحاسبة في الجزائر الدور المطلوب منها لتأهيل وتدريب الأعوان الإقتصاديين والمحاسبين للمساعدة على تطبيق القيمة العادلة في القياس .					
42	تحديد القيمة العادلة يتم في ظل المنافسة العادية وحياسة البائع والمشتري على المعلومات الكافية وهذا ما لا يتطابق مع حال بعض أسواق الأصول الثابتة المادية (سوق العقارات مثلا) في الجزائر .					
43	عدم قدرة أنظمة المعلومات الحالية لبعض المؤسسات على التكيف مع المتطلبات التقنية والفنية لتطبيق التقييم بالقيمة العادلة والذي يفضل توفر معلومات كافية عن الأسعار الحالية للأصول الثابتة والمتداولة، في الوقت					

					الذي نسجل فيه تضاربا في المعلومات المنشورة حول الإقتصاد الجزائري من قبل الهيئات الرسمية.	
					عدم وجود أسواق مالية متطورة وكفؤة في الجزائر مما يجعل تقييم الأسهم والسندات وفقا للقيمة العادلة غير ممكن.	44
					عدم التنسيق بين بعض التشريعات والأنظمة في الجزائر مثل النظام الجبائي الذي لا ينص على استعمال القيمة العادلة في التقييم، وبالتالي عدم التوافق مع النظام المحاسبي المالي.	45
					عدم وجود جهات تشريعية مهنية مستقلة تعمل على تنظيم مهنة المحاسبة وإصدار تشريعات ملزمة	46